جامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY
FOR SECURITY SCIENCES
تأسست ١٩٧٨ Est. 1978

سلسلة دراسات أمنية

برامج التعليم والتدريب الأمني في مواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة

وجدان التيجاني عباس

محمد صفوت

سامح محمد السيد

حسين يوسف أبو منصور

2025

Security Studies Series

Security Education and Training Programs in Addressing Future Security Challenges

Wijdan Altijani Abbas

Mohamed Safwat

Sameh Mohamed Elsayed

Hussein Yosuf Mansour

2025

برامج التعليم والتدريب الأمني في مواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة

أ.د. وجدان التيجاني عباس، أ. محمد صفوت، د. سامح محمد السيد، د. حسين يوسف أبو منصور

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية

Security Education and Training Programs in Addressing Future Security Challenges

Prof. Wijdan Abbas, Mr. Mohamed Safwat, Dr. Sameh Mohamed Elsayed, Dr. Hussein Yosuf Mansour

Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia

ردمك(ورقـــي) ISBN(PBK)978-603-8487-44-0
ردمك (إلكتروني) ISBN(EBK) 978-603-8487-47-1
رقم إيداع (ورقي) DEPOSITp 1447/8471
رقم إيداع (إلكتروني) DEPOSITe 1447/8514
DOI:10.26735/978-603-8487-47-1

سلسلة دراسات أمنية

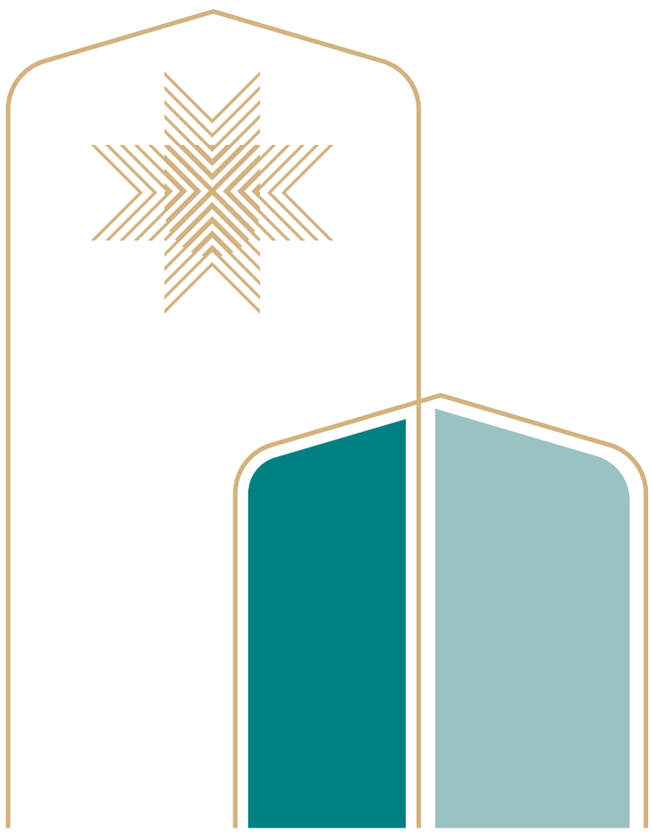
ردمد (ورقـــي) ISSN(Print) 1658-8762
ردمد (إلكتروني) ISSN(Online) 1658-8770

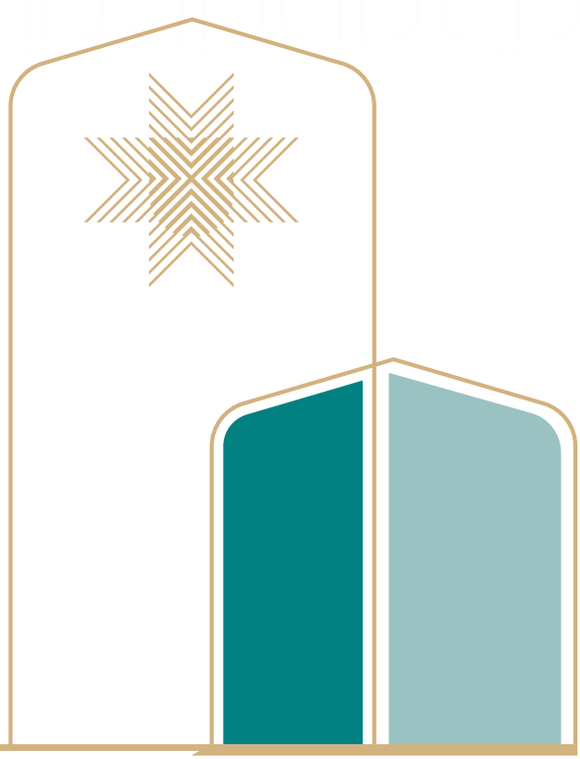
حقوق النشر محفوظة © 2025 دار جامعة نايف للنشر

تحتفظ دار جامعة نايف للنشر بجميع الحقوق المتعلقة بالمحتوى كله أو جزء منه، وبحقوق الترجمة أو إعادة أو نقل أو تخزين المعلومات المتعلقة بهذا المحتوى أو استرجاعها أو التعديل الإلكتروني عليها. ويقر المؤلف بأن المعلومات الواردة في هذا المحتوى صحيحة ودقيقة منذ تاريخه، ويضمن تصحيح ما ورد فيه من أخطاء قد حدثت سواء أكان ذلك عمدًا أم سهوًا.

Copyright © 2025 Naif University Press

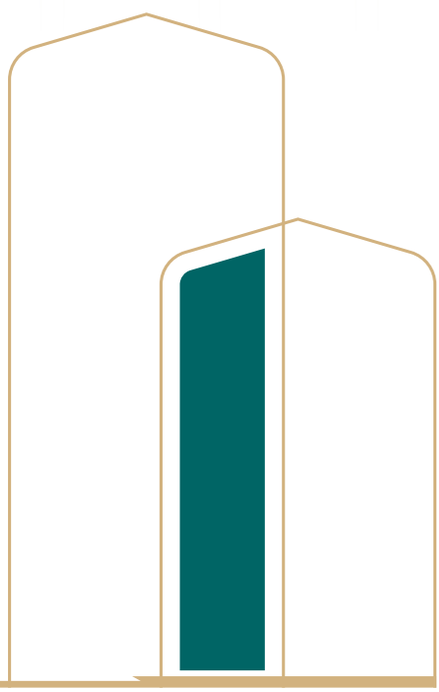
Naif University Press reserves all rights related to all or part of the content, and the rights to translate, return, transmit, store, retrieve or electronically modify information related to this content. The author acknowledges that the information contained in this content is true and accurate since its date and guarantees that any errors that may have occurred will be corrected, whether intentionally or unintentionally.





المحتويات

الملخص التنفيذي	**8**
المقدمة	**14**
أولًا: خصائص التعليم والتدريب الأمني في ضوء التهديدات المستقبليَّة	**22**
تحليل التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة	23
خصائص الجاهزيَّة الأمنيَّة المستقبليَّة لبرامج التعليم والتدريب في المؤسَّسات الأمنيَّة	46
ثانيًا: تحليل واقع مناهج التعليم والتدريب الأمني في ضوء التهديدات المستقبليَّة	**50**
تحليل نتائج تقييم برامج التعليم الأمني	51
تحليل نتائج تقييم برامج التدريب الأمني	56
تحليل نتائج المقابلات مع الخبراء والمختصين في المجالات الأمنيَّة حول جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة	62
ثالثًا: نماذج من برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة	80
المنظَّمات الدوليَّة والأوروبيَّة	81
المنظَّمات العربيَّة: تجربة جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة في تطوير برامج تعليم وتدريب أمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة	88
فرص التطبيق والاستفادة من هذه التجارِب في الدول العربيَّة	102
رابعًا: النتائج ونموذج مقترح لقياس جاهزية البرامج	108
التوصيات والخاتمة	**120**
المراجع	**126**
الملاحق	**130**



الملخص التنفيذي

في ظل تسارُع تطوُّر المهدِّدات الأمنيَّة العالميَّة، تشهد المنطقة العربيَّة تحوُّلات أمنيَّة غير مسبوقة مدفوعة بالتهديدات السيبرانيَّة، والحروب الرقميَّة، والمخاطر الهجين الناشئة، والإرهاب، والضغوط الديموغرافيَّة، وتغيُّر المناخ. هذه التهديدات متعدِّدة الأبعاد والعابرة للحدود والمتطوِّرة على نحو متسارع، تتطلَّب أنظمة تعليم وتدريب أمني تنتقل من النماذج التفاعليَّة إلى مقاربات استباقيَّة قائمة على الاستشراف، لتمارس دورًا حاسمًا كحاضنات إستراتيجيَّة للاستشراف، والمرونة، والخبرة متعدِّدة التخصُّصات التي تُعزِّز من تحصين المؤسَّسات الأمنيَّة ضد المهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة.

لذلك، أُعِدَّت هذه الدراسة لتكون بمنزلة وثيقة إرشاديَّة لصُنَّاع القرار والقادة الأمنيين والمؤسَّسات الأكاديميَّة، بهدف تعزيز جهود تحديث وتطوير برامج التعليم والتدريب الأمني في الوطن العربي، لضمان جاهزيَّة منسوبي المؤسَّسات الأمنيَّة لمواجهة تحديات الأمن المستقبليَّة.

واعتمدت الدراسة، لتحقيق ذلك، على تحليل المهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة وَفْقَ مصفوفة بُنِيَت لتحديد درجة الخطورة والانعكاسات الأمنيَّة المترتِّبة على هذه المهدِّدات بما يتناسب مع البيئة العربيَّة، وقد جرت الاستعانة في بناء هذه المصفوفة بما ورد من مهدِّدات أمنيَّة في التقارير العالميَّة والدراسات الدوليَّة للمراكز المختصَّة، مثل: تقارير المخاطر العالميَّة للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ومسوحات الأفق لمنظَّمة الإنتربول، وتقييم تهديدات الجريمة المُنظَّمة عبر الإنترنت (IOC-TA) من اليوروبول، بالإضافة إلى ما جرت الإشارة إليه من مهدِّدات خاصَّة بالمنطقة العربيَّة في تقارير الإسكوا، ومُنظَّمة العمل الدوليَّة، والمنتدى الاقتصادي. وفي ضوء تلك المصفوفة حُلِّلت جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة.

وقد عنيت الدراسة باتباع منهجيَّة مزدوجة (كميَّة وكيفيَّة) أتاحت منظورًا متوازنًا يجمع بين الأدلَّة التجريبيَّة والأحكام المهنيَّة؛ لأن تعقيدات تحديات الأمن المستقبليَّة وكيفيَّة هيكلة البرامج الأمنيَّة وعملها لمواجهتها لا يمكن استيعابها بالكامل من خلال منظور واحد فقط. وقد هيَّأت هذه المنهجيَّة للدراسة بناء نموذج النضج، بالإضافة إلى ثمانية معايير جديدة مستمدَّة من أدبيَّات التعليم الأمني، ومكيَّفة وَفْقَ السياقات المؤسَّسيَّة العربيَّة، الأمر الذي أتاح منظورًا متكاملًا مَكَّنَ الدراسة من تشخيص مستويات الجاهزيَّة الحاليَّة لبرامج التعليم والتدريب الأمني العربي، كذلك مكَّنها من تحديد الإصلاحات المستقبليَّة المطلوبة وما يجب أن تطوره البرامج الأمنيَّة العربيَّة لتكون تنافسيَّة على المستوى العالمي لا الوطني، لمواجهة التحديات المستقبليَّة الأمنيَّة. وقد أسفر ذلك عن

تشكيل قاعدة معرفيَّة أساسيَّة استخلصت منها الدراسة نموذجًا عربيًّا مقترحًا لتقييم جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة.

من أجل ذلك، استخدمت الدراسة المنهج الكمِّي لتحليل مستويات النضج والجاهزيَّة لبرامج التعليم والتدريب الأمني وَفْقَ معايير ثمانية مبتكَرة حددتها الدراسة - بديلًا لمعايير النضج التقليديَّة - بحيث تُوفِّر هذه المعايير إطارًا محليًّا ذا صلة عالميَّة للتقييم، ارتكز إلى تحليل مستوى قدرة البرامج على استشراف التهديدات من خلال استخدام التحليل التنبُّئِي، والاستعانة بالمسوحات الاستشرافيَّة، واستخدام تخطيط السيناريوهات، بالإضافة إلى مستوى كفاءة المحتوى الأكاديمي والمهني من خلال قدرة البرنامج على تحقيق التوازن بين المعرفة النظريَّة والممارسات الميدانيَّة التطبيقيَّة، ومدى تعزيز الكفاءات التقنيَّة والميدانيَّة عبر دمج المهارات الرقميَّة والجنائيَّة والتحقيقيَّة، جنبًا إلى جنب مع مهارات الشرطة التقليديَّة، إضافةً إلى تعزيز المعارف والمهارات القياديَّة والإستراتيجيَّة في منسوبي المؤسَّسات الأمنيَّة عبر تطوير التفكير النقدي، وكيفيَّة اتخاذ القرار في ظل عدم اليقين، وذلك جنبًا إلى جنب مع معيار كفاءة المدربين التعليميَّة والتدريبيَّة وجمعهم بين الخبرة الأكاديميَّة والخبرة الميدانيَّة، ومدى تبنِّي نماذج التدريس المشترك (أكاديميون + ممارسون) في تقديم البرامج، دون إغفال لمعايير ضمان جودة البرامج وعمليات التقييم المنهجي، والتحسين المستمر، والسعي إلى الاعتماد المؤسَّسي والبرامجي، سواء في التعليم أو التدريب الأمني، مع أهميَّة التركيز على معيار مستوى الاستجابة للتهديدات المحليَّة والقدرة على معالجة التحديات الوطنيَّة المحدَّدة (مثل: أمن المجتمع، والإرهاب الداخلي)، والاستعداد أيضًا للمخاطر العالميَّة، بالإضافة إلى معيار الشراكة والتكامل المؤسَّسي ومستويات التعاون بين المؤسَّسات الأمنيَّة المختلفة والمنظَّمات الدوليَّة لتحقيق التوازن والتنوُّع في الخبرات.

وفي ضوء ذلك، حُلِّلت عيِّنة قصديَّة من برامج التعليم والتدريب الأمني العربي التي أتيح الحصول على معلومات عنها من مصادرها المتاحة على الإنترنت، وعلى الرغم من صعوبة الحصول على معلومات عن البرامج الأمنيَّة الحاليَّة، فإن ما دُرِس منها شكَّل تنوُّعًا أثرى النتائج من خلال 118 برنامجًا تدريبيًّا وعدَّة برامج أكاديميَّة للدراسات العليا حُلِّلت ودُرِسَت.

أما المنهج الكيفي فقد كان ضروريًّا لاستكشاف الأبعاد السياقيَّة والثقافيَّة والتشغيليَّة لبرامج التعليم والتدريب الأمني التي لا يمكن للأرقام وحدها تفسيرها، وبخاصَّةٍ فيما يتعلَّق بفهم كيفيَّة

تقييم الخبراء والمختصين لهذه البرامج، وقد احتوت عيِّنة المبحوثين على تنوُّع من عدَّة مناطق عربيَّة وشركاء دوليين، حيث أُجرِيت مقابلات شبه مُنظَّمة مع خبراء إقليميين ودوليين (ضباط من الإنتربول، ومستشارين أمميين، ومدربين شرطيين كبار، وأكاديميين، ومستشارين من القطاع الخاص) بلغ عددهم أحد عشر (11) خبيرًا ومستشارًا - بمتوسِّط خبرة يبلغ 26 عامًا. وقد طُلِب من هؤلاء الخبراء تقييم نقاط القوة وفرص التحسين والاحتياجات المستقبليَّة للبرامج الأمنيَّة العربيَّة، وَفْقَ دليل مقابلة متكامل احتوى على عدَّة محاور لاستقاء آرائهم لضمان تغطية وجهات نظر ذوي الخبرة الميدانيَّة والأكاديميَّة لجميع أبعاد الدراسة. وقد اشتمل الدليل على عدَّة محاور:

المحور الأول: التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة.

المحور الثاني: واقع برامج التعليم والتدريب الأمني.

المحور الثالث: فرص التحسين مقارنةً بالمعايير الدوليَّة.

المحور الرابع: المعايير الثمانية لتقييم البرامج الأمنيَّة.

المحور الخامس: النموذج المقترَح لتطوير البرامج.

المحور السادس: توصيات الخبراء.

كما اعتمدت الدراسة على معايير تحليليَّة معترَف بها تُستخدم عادةً في العلوم الأمنيَّة والاجتماعيَّة من التحليل الموضوعي عبر ترميز إجابات الخبراء إلى موضوعات متكرِّرة (مثل: الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وطرق التدريس، وفرص التحسين، والشراكات)، والتحليل المقارَن عبر مقارنة آراء الخبراء من مناطق عربيَّة مختلفة لتحديد نقاط الالتقاء والاختلاف. ومن خلال اختبارات الصلاحية باستخدام خبراء متعدِّدين من خلفيَّات متنوِّعة (أمنيَّة، وأكاديميَّة، ومن منظَّمات دوليَّة) للحد من التحيُّز الفردي. وباستخدام المصداقيَّة والتشبُّع لضمان استمرار جمع البيانات حتى ظهور الأنماط المتكرِّرة، ممَّا يعزِّز قوة الاستنتاجات.

وكذلك تناولت الدراسة بالتحليل أفضل الممارسات العالميَّة في المجال، بما في ذلك خبرات وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون (CEPOL)، والإنتربول، ونماذج دوليَّة أخرى، إلى جانب الجهود العربيَّة الرائدة في مجال التعليم والتدريب الأمني من خلال نموذج جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة.

وهكذا، من خلال الجمع بين المنهجين الكمي والكيفي مع النماذج والتجارب المُثلَى، ضمنت الدراسة التثليث المنهجي، حيث يجري التحقق من النتائج، ليس فقط من خلال البيانات التجريبيَّة، بل أيضًا عبر الحكم المهني، ممَّا ينتج قاعدة أدلَّة متوازنة وموثوقة لتقديم التوصيات وإنتاج إطار شامل وعملي للتطوير والتحسين.

وقد بيَّنت نتائج الدراسة أن البرامج الأمنيَّة الحاليَّة تكشف عن مساحات واسعة للتطوير والتحديث، حيث ظهر تباين في توحيد المصطلحات المرتبطة بالتهديدات الناشئة، إلى جانب محدوديَّة التخصُّص في بعض المجالات المستقبليَّة، مثل: الأمن السيبراني والتحليلات التنبُّئيَّة. كما أظهرت النتائج أن تقنيَّات التعلُّم التفاعلي لا تزال دون المستوى المطلوب في عمليات التعليم والتدريب، وأن أدوات التقييم المنهجي لأثر البرامج في المخرجات المهنيَّة تحتاج إلى مزيدٍ من التطوير. واتضح كذلك أن الممارسات المرتبطة بالاستشراف المؤسَّسي لم تحظَ بالاهتمام الكافي، وأن درجات الاتساق مع الإستراتيجيَّات الأمنيَّة الوطنيَّة والإقليميَّة ما زالت متفاوتة. كما كشفت النتائج عن غياب منتظم لتبنِّي معايير الجودة الدوليَّة، مثل: ISO 29993 وISO 9001، في بعض البرامج، وضعف في التوجُّه نحو الاعتمادات المؤسَّسيَّة والبرامجيَّة على المستويات الدوليَّة والإقليميَّة والوطنيَّة. وأبرزت النتائج أيضًا محدوديَّة الشبكات الإقليميَّة التي تعزِّز تبادل الخبرات والتعاون عبر الحدود.

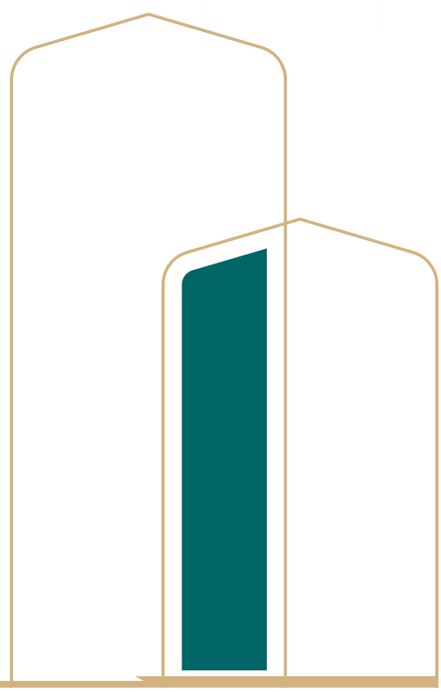
واستنادًا إلى هذه النتائج، قدَّمت الدراسة مجموعة من التوصيات العمليَّة الموجَّهة إلى مختلف الجهات المعنيَّة، بما في ذلك: الوزارات المختصَّة، والمؤسَّسات الأمنيَّة، ومراكز التدريب الأمني، والمنظَّمات الإقليميَّة ذات الصلة، نُجمل أبرزها في: تطوير معجم رسمي لمصطلحات التهديدات الناشئة، وإنشاء وحدات أكاديميَّة وتدريبيَّة أمنيَّة متخصِّصة، ودمج أدوات الاستشراف في تصميم البرامج الأمنيَّة، وإنشاء بيئات تعلُّم رقميَّة تدعمها محاكاة قائمة على الذكاء الاصطناعي، مع اعتماد أطر تقييم منهجيَّة لقياس أثر الخِريجين، وتأسيس وحدة عربيَّة إقليميَّة للاستشراف الأمني وشبكة تدريب اتحاديَّة. وفي إطار دعم هذه التوصيات، اقترحت الدراسة نموذجًا عربيًّا لتقييم جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة، وبناءً عليه أعدَّت مصفوفة لأفضل الممارسات، ويمثل النموذج المقترح أحد الإسهامات المركزيَّة للدراسة في بناء وتطوير برامج التعليم والتدريب الأمني المواكِبة للمستقبل. ويحدِّد هذا النموذجُ الأبعادَ المحوريَّة لجاهزيَّة البرامج، بدءًا من تصميم المناهج وتقنيَّات التدريس، وصولًا إلى دمج الاستشراف وقياس الأداء، عبر خمسة معايير أساسيَّة:

1. **المرونة**: من خلال تصميم معياري يعزز قدرات التعامل مع التهديدات الناشئة.
2. **القدرة على التكيُّف**: عبر إمكانيَّة التخصيص وَفْقَ السياقات الثقافيَّة أو المؤسَّسيَّة أو التشغيليَّة.
3. **الاستدامة**: وَفْقَ تحديثات مستمرة، وبنية تحتيَّة رقميَّة، وتطوير مدربين داخليين.
4. **التخصيص**: من خلال مسارات مصمَّمة حسب احتياجات المستفيدين وملفات التهديدات.
5. **الأثر المؤسَّسي**: بواسطة تحسينات قابلة للقياس في الأداء المهني والنتائج التشغيليَّة.

وفي ضوء هذه المعايير، تُصنَّف جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة إلى ثلاث فئات:

1. **جاهزيَّة للمستقبل**: من خلال استشراف متكامل، واستخدام رصين لأدوات الذكاء الاصطناعي والمنصَّات التفاعليَّة والأثر المؤسَّسي المرتفع.
2. **انتقاليَّة**: لبرامج تمتَّعت بتحديث جزئي، في بعض الأدوات الرقميَّة/ التفاعليَّة، والاستدامة متوسِّطة.
3. **تقليديَّة**: وهي ما زالت برامج ذات محتوى تقليدي ثابت، وأثر مهني وعملي منخفض.

وهكذا يتيح نموذج مصفوفة أفضل الممارسات توفير خارطة طريق عمليَّة تُمكِّن المؤسَّسات الأمنيَّة العربيَّة من تقييم جاهزيَّتها ذاتيًّا، وتحديد أولويَّات الإصلاح، والمقارنة مع المعايير العالميَّة لتكييف برامجها التعليميَّة والتدريبيَّة وَفْقَ خصوصيَّة سياقاتها، بما يتيح للمؤسَّسات الأمنيَّة تجهيز كوادرها، ليس فقط للاستجابة لتهديدات اليوم، بل لتشكيل استباق مواجهة لتحديات الغد.



المقدمة

بات تزايد انتشار المهدِّدات الأمنيَّة غير المتناظرة هاجسًا عالميًّا يؤرِّق المؤسَّسات الأمنيَّة، ويفرض تحديات غير مسبوقة في قدرتها على المنع والمجابهة، حيث إنها لم تعُد تتطلَّب الإمكانات الماديَّة والأساليب التقنيَّة الحديثة فقط للتعامل معها، بقدر ما أصبحت تتطلَّب القدرة على استشراف المهدِّدات الناشئة وتعزيز الجهود الاستباقيَّة أكثر منها استجابة ومجابهة، الأمر الذي زاد من أهميَّة جاهزيَّة منسوبي المؤسَّسات الأمنيَّة وتطوير قدراتهم التقنيَّة والبشريَّة بما يدعم التصدِّي لهذه المهدِّدات أكثر من أي وقت مضى.

فمع تطوُّر أشكال الجريمة الحديثة والمُنظَّمة والعابرة للحدود، والحروب السيبرانيَّة، والبيولوجيَّة، وعدم الاستقرار الناجم عن المناخ الذي يهدِّد بكوارث بيئيَّة غير مسبوقة، لم تعُد النماذج التقليديَّة لتدريب منسوبي مؤسَّسات الأمن المختلفة وتطوير قدراتهم كافية للتعامل مع المخاطر والمهدِّدات المستجدَّة التي تتسم بالتعقيد والتنوُّع المستمر في ارتكابها.

وقد أشارت التوقُّعات الأخيرة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (UNODC) والبنك الدولي إلى تحوُّل دراماتيكي في طبيعة التهديدات الأمنيَّة وآليَّات ارتكابها، كما حذر تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون (Europol) لعام 2025 من تزايد التهديدات المرتبطة بالفضاء السيبراني تزايُدًا سريعًا، مستهدفةً البِنى التحتيَّة الحيويَّة، وأنظمة إنفاذ القانون، وأُطر الهُويَّة الرقميَّة (Eurojust & Europol, 2025).

كما يُبرز تقرير البنك الدولي عن النزاع والهشاشة (2023) أن «أكثر من 60% من الفقر العالمي سيكون مُركَّزًا في مناطقَ هشَّة ومتأثِّرة بالنزاع بحلول عام 2030»، وغالبًا ما يرتبط ذلك بتآكل نظم الأمن المحليَّة بسبب انتشار الجريمة (World Bank, 2025).

ويقدِّم تقرير المخاطر العالميَّة لعام 2025، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إطارًا استشرافيًّا لتصنيف التهديدات الأمنيَّة العالميَّة المستقبليَّة بحسب احتماليَّة وقوعها وأثرها، فعلى سبيل المثال: تشمل التهديدات عالية الاحتماليَّة وعظيمة الأثر الهجمات السيبرانيَّة على البِنى التحتيَّة الحيويَّة وحملات التضليل المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأما التهديدات عظيمة الأثر ضعيفة الاحتماليَّة فتشمل: الإرهاب البيولوجي، ونشر الأسلحة ذاتيَّة التشغيل، والحروب السيبرانيَّة المدعومة من الدول. وتندرج الجريمة المُنظَّمة العابرة للحدود، واختراق أمن الحدود، والاضطرابات المدنيَّة ضمن التهديدات عالية الاحتماليَّة ضعيفة الأثر، وأخيرًا يُبرز التقرير التهديدات الهجين أو المتداخلة،

كالأزمات الناجمة عن التغيُّر المناخي المقترنة بالهجمات السيبرانيَّة الفيزيائيَّة والتطرُّف عبر المنصات المشفَّرة بوصفها تحديات أمنيَّة ناشئة (World Economic Forum, 2025)، ممَّا يستوجب أن تكون المؤسَّسات الأمنيَّة قادرة على التصدي لهذه المهدِّدات في المستقبل، الأمر الذي يلقي الضوء على أهميَّة العنصر البشري بوصفه قوة حاسمة مضاعفة في المعادلة الأمنيَّة الاستباقيَّة، فعلى الرغم من التقدُّم التكنولوجي المتزايد؛ تبقى العناصر الأمنيَّة البشريَّة ومستوى جاهزيتها هي المتغيِّر الأكثر أهميَّة في تحديد نجاح الأنظمة الأمنيَّة أو فشلها في مواجهة التحديات المستقبليَّة.

وتؤكد الدراسات، دائمًا، أهميَّة جاهزيَّة المؤسَّسات الأمنيَّة ومنسوبيها، بوصفها علامة فارقة في التصدِّي للمهدِّدات الأمنيَّة، فقد بيَّن تقرير تحقيقات خروقات البيانات لشركة «Verizon Data Breach Investigations» لعام 2024 أن 74% من الخروقات الأمنيَّة تتضمَّن خطأً بشريًّا، بما في ذلك الهندسة الاجتماعيَّة، والتصيُّد، وسوء التعامل مع بيانات الاعتماد (DBIR, 2024). كما أشار مؤشر استخبارات التهديدات (X-Force) لشركة «IBM» لعام 2023 إلى أن ضعف تدريب الكوادر يحوِّل حتى أكثر البِنى التحتيَّة تقدمًا إلى أنظمة عالية المخاطر (IBM Security XForce, 2024). ممَّا يُبرز الحاجة إلى الاستثمار في العنصر البشري، وهذا ما أكدته دراسة رائدة في السلوكيَّات السيبرانيَّة (2023)، حيث أظهرت أن المؤسَّسات التي طبّقت تدريبًا أمنيًّا مُرتكزًا على الإنسان شهدت انخفاضًا في معدَّلات الحوادث، وبخاصَّةٍ في مجالات التصيُّد والبرمجيَّات الخبيثة (Prümmer et al., 2023).

لذا، فمن الأهميَّة بمكان أن تعزِّز المؤسَّسات الأمنيَّة من المنظومة المعرفيَّة والمهاريَّة والقيميَّة لمنسوبيها لتُمكِّنهم من مواجهة التحديات الأمنيَّة، من خلال برامج تعليم وتدريب أمني تهدف إلى تسليح أفراد الأمن بالقدرة على استشراف التهديدات المستقبليَّة وإحباطها، بما يشمل الهجمات السيبرانيَّة المُمَكَّنَة بالذكاء الاصطناعي، والحروب الهجين، وحملات التضليل. مع ضرورة تطوير كفاءات تُركِّز على الصمود، وتجمع بين المهارة التقنيَّة وبُعد النظر الإستراتيجي، وإدارة الأزمات، والوعي متعدِّد المجالات، غير متناسين أهميَّة ترسيخ ثقافة أمنيَّة في المؤسَّسات تُعزِّز السلوك الاستباقي، والتفكير النقدي، وروح التعاون في الموقف الأمني.

ففي عصرٍ يتسم بالتعقيد والتقلُّب، يتعرَّض الأمن العالمي لتحديات أمنيَّة غير مسبوقة في مشهد دولي مشترك، وذلك من خلال اتساع نطاق التهديدات الأمنيَّة وتنوُّعها وتزايد حجمها

ورقعة انتشارها، فعلى سبيل المثال لا الحصر: بلغ انخفاض مستوى الأمن الغذائي مستوًى مقلقًا، حيث أشار تقرير مُنظَّمة الفاو عن الغذاء لعام 2025 إلى مهدد خطير حول انعدام الأمن الغذائي الحاد، وسوء التغذية الحاد، وقد كشف التقرير عن أنه في عام 2024، واجه أكثر من 295 مليون شخص في 53 دولة وإقليمًا الجوع الحاد، ويمثل هذا زيادة مطردة تقارب 14 مليون شخص، مقارنةً بعام 2023، في حين وصل عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات كارثيَّة من الجوع إلى مستوى قياسي.. علاوة على ذلك تدهورت مستويات الأمن الغذائي وسوء تغذية الأطفال للسنة السادسة على التوالي، ممَّا دفع ملايين الأشخاص إلى حافة الهاوية في أكثر مناطق العالم ضعفًا (Crises, 2025).

في الوقت ذاته، تتصاعد التهديدات السيبرانيَّة في شتى أنحاء العالم؛ فقد أظهر تقرير «تكلفة اختراق البيانات»، الصادر عن شركة «IBM» لعام 2024، إلى ارتفاع متوسِّط تكلفة الاختراق عالميًّا، الذي بلغ 4.88 مليون دولار، بزيادة قدرها 10% على عام 2023، وهي أكبر قفزة منذ جائحة «كوفيد 19»، وقد شملت هذه الهجمات قطاعات حيويَّة؛ إذ تصدَّرت الرعاية الصحيَّة القائمة بتكلفة 9.77 مليون دولار، أما الهجمات عبر التصيُّد والاحتيال وسرقة بيانات الدخول، فكانت الأكثر تكرارًا وتكلفةً، كما أن الاختراقات التي تشمل بيانات غير مُدارة (shadow data) رفعت التكلفة إلى 5.27 مليون دولار، وقد عانت 53% من المؤسَّسات التي هُوجِمت نقصًا حادًّا في الكفاءات الأمنيَّة، ممَّا زاد الخسائر بمقدار 1.76 مليون دولار، بينما تمكَّنت المؤسَّسات التي طبَّقت الذكاء الاصطناعي من تخفيض تكلفة الاختراق بمتوسِّط 2.2 مليون دولار، ولم يكُن الوطن العربي بمعزِل عن هذه الهجمات، حيث بلغت الخسارة الكليَّة لهذه الهجمات في بعض الدول 8.75 مليون دولار، بارتفاع عن 8.07 مليون في العام السابق وَفْقَ تقرير «Cost of a Data Breach Report» لعام 2023 (IBM, 2023)، الأمر الذي يبرز البعد الإستراتيجي المتنامي للتهديدات السيبرانيَّة، كما تجدر الإشارة إلى أنَّ امتزاج العوالم الماديَّة والرقميَّة، الذي يُعرف بأنظمة «السايبر-فيزيائيَّة» يزيد من احتمال وقوع التهديدات الهجين، وهي هجمات منسَّقة تجمع بين العمليَّات العسكريَّة التقليديَّة والهجمات السيبرانيَّة، والتلاعب بوسائل الإعلام الاجتماعي، وتخريب البنى التحتيَّة.

إضافة إلى ذلك، أشار تقرير الهشاشة والصراع، الصادر عن البنك الدولي لعام 2024، إلى أن أكثر من ملياري نسمة يعيشون في دول تعاني الصراع أو الضعف المؤسَّسيَّ العالي، وقد غدت

هذه البيئات مرتعًا خصبًا للجريمة المُنظَّمة العابرة للحدود، والتطرُّف والإرهاب، وسببًا مباشرًا في انهيار منظومات الحوكمة (World Bank, 2023)؛ لأن هناك جملة من التهديدات تتفاعل مع بعضها، مثل: انعدام الأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، والتحديات الاقتصاديَّة الكليَّة، ممَّا يشكِّل خطرًا جسيمًا على نتائج التنمية.

وقد أشار تقرير المفوضيَّة السامية لشؤون اللاجئين لعام 2023 إلى أن ستة عشر بلدًا من بين الدول الخمس والعشرين الأكثر عُرضةً لآثار تغيُّر المناخ (بحسب مؤشِّر مبادرة التكيُّف العالميَّة لجامعة نوتردام) هي في أوضاع الضعف والنزاع، مما يشكِّل مهددًا لنحو ثلثي البلدان منخفضة الدخل، حيث تعوق النزاعات الشديدة، إلى جانب الضعف المؤسَّسي والاجتماعي، التقدُّم نحو بلوغ مرتبة الدخل المتوسِّط، ممَّا يزيد من مهدد النزاعات العنيفة ومردودها شديد الخطورة على الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى إعاقتها للتنمية المستدامة في تلك المجتمعات، ويكفي أن نشير إلى أنه تجري استضافة نحو 73% من اللاجئين من قِبل بلدان منخفضة ومتوسِّطة الدخل، وأنه على سبيل المثال لا الحصر في نهاية عام 2024، بلغ عدد المهجَّرين قسرًا، بسبب الاضطهاد أو النزاع أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان، 123,200,000 نسمة، وأنه قد بلغ عدد النازحين واللاجئين في السنوات الخمس الأخيرة 4,700,000 نسمة (Garnier, 2023). علمًا بأن مهدِّد الهشاشة ليس محصورًا في حدود جغرافيَّة بعينها؛ فعدم الاستقرار والعنف مهدِّدان قد يمتدان إلى أقاليم بأسرها، كما قد يهدد تدفق النازحين بلدانًا مجاورة لم تكُن ضمن دائرة التهديد، ولا ننسى أن الحروب قد تخلِّف آثارًا اقتصاديَّة وجيوسياسيَّة بعيدة المدى، ليس على مستوى الدولة أو الدول التي تخوض غمارها، وإنما على مستوى الإقليم والقارة، بل والعالم بأسره. ولنا في الحربين العالميتين والحرب الباردة خير دليل، وحديثًا ندرك آثار الحرب الأوكرانيَّة الروسيَّة في العالم كذلك.

وبالتوازي مع ذلك، تتسارع المخاطر الأمنيَّة المرتبطة بالمناخ. فبحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تقرير فجوة التكيُّف لعام 2024، فإن تغيُّر المناخ لم يعُد مجرَّد مسألة بيئيَّة، بل يُعترَف به على نحو متزايد كتهديد للأمن القومي. ووَفقًا للتقرير، فإن تغيُّر المناخ يُفاقم التنافس على الموارد الطبيعيَّة كالمياه والأراضي الصالحة للزراعة، ممَّا يؤدي إلى ازدياد مخاطر النزاعات، كما أسهمت الظواهر الجويَّة المتطرِّفة، كالفيضانات والتصحُّر، في نزوح جماعي، ولا سيَّما في المناطق

الضعيفة، مثل: جنوب السودان وبنغلاديش، ناهيك عن أن الكوارث الطبيعيَّة المتكرِّرة تُعطِّل الخدمات وتُسقط نُظم الرعاية الصحيَّة، ممَّا يثير أزمات إنسانيَّة مزمنة، كما أن أقاليم الزراعة البعليَّة (المطريَّة) تواجه مخاطر متنامية من المجاعات والهجرة القسريَّة بسبب نقصان الأمطار واشتداد موجات الجفاف. وقد باتت المؤسَّسات العسكريَّة في أنحاء العالم، ومنها مؤسَّسات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، تصف تغيُّر المناخ بأنّه «مُضاعِف للتهديدات» السياسيَّة والاجتماعيَّة. وتؤكِّد الأمم المتحدة وضوح الصلة بين التحوُّلات البيئيَّة وضعف نظم الحُكم وتوزيع الموارد (Center for Climate and Security, 2020). هذه الأزمات المتداخلة ليست آنيَّة فقط ومنعزلة عن المستقبل، بل هي متشابكة على نحو متزايد، يعزِّز بعضُها بعضًا عبر المجالات والحدود وعبر الزمن. وتؤكِّد دراسات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجيَّة أن التخطيط الأمني ينبغي أن يتجاوز الدفاع التقليدي ليشمل إستراتيجيَّات متعدِّدة الأبعاد، وقائيَّة وتكيُّفيَّة.

بالمقابل، يُشكِّل تطوُّر التهديدات الأمنيَّة العالميَّة في المستقبل تحديًا كبيرًا للمؤسَّسات الأمنيَّة وإنفاذ القانون، في ظل تطوُّر أساليب ارتكاب هذه التهديدات وشدة أثرها وصعوبة تتبُّعها ومجابهتها. وعليه، فإن استشراف مسار الأمن العالمي يكشف عن مستقبل يتَّسم بتزايد التعقيد وعدم اليقين. ومن أبرز ما جاء في تقرير المخاطر العالميَّة للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024: أنّ التضليل والجريمة السيبرانيَّة واستقطاب المجتمعات، ستغدو خلال العقد المقبل من أبرز التهديدات الأمنيَّة، متداخلةً مع عدم استقرار المناخ، والصراعات، وإخفاقات الحوكمة. كما يتوقّع التقرير أنّ 89% من قادة الأمن في العالم يعتقدون أنّ التهديدات ستغدو أكثر شمولًا وأقلّ قابليَّة للاحتواء ضمن الحدود الوطنيَّة (World Economic Forum, 2024).

ومن المتوقَّع أن يُعيد تسارع التطوُّر التكنولوجي، ولا سيَّما في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكميَّة والأنظمة الذاتية، تشكيل بيئة الصراع والأمن. وتشير دراسة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) لعام 2024 إلى أنّ الاستخدامات المستقبليَّة للتكنولوجيا المتطوِّرة في المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والأسلحة الذاتيَّة التي تقلِّل من تدخُّل الإنسان في اتخاذ قرارات القتال، قد تُخفض من عتبة استخدام العنف، وتجعل نشوب النزاعات أكثر احتمالًا وأقل تكلفةً سياسيَّة، بحيث تصبح المجتمعات الهشَّة أكثر عرضة لنفوذ الفاعلين بأسلحة أقل تكلفة وأكثر فعاليَّة. وعلاوة على ذلك، تُمَكِّن أدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته من تنفيذ عمليات سيبرانيَّة

مؤثِّرة دون مواجهة مباشرة، ممَّا يسهم في تشكيل المفاهيم التقليديَّة للحرب. هذه الظواهر تُمكِّن الفاعلين الدوليين وغير الدوليين من بسط نفوذهم دون تكلفة بشريَّة أو سياسيَّة كبيرة وبفعاليَّة أكبر (Persi Paoli & Afina, 2025). وتحذر الأمم المتحدة من مستقبل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعزِّز من تتبُّع وتحليل الأفراد أو الجماعات من خلال التنميط وتحليل أنماط السلوك والتنبُّؤ بها، ما سيترتَّب عليه إمكانيَّة شنِّ حملات تضليل واسعة تستهدف التأثير في الرأي العام والثقة بالمؤسَّسات، ولا سيَّما في أوقات الأزمات أو الانتخابات، ممَّا قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمعات الضعيفة ويهدد الأمن تهديدًا مباشرًا (Secretary-General, 2024, UN).

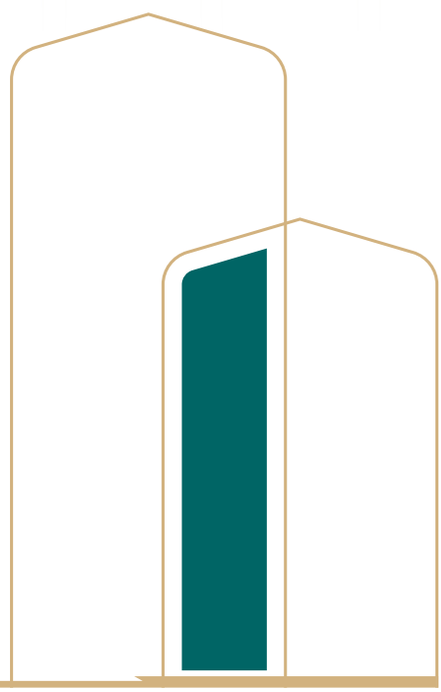
كذلك، تشير اللجنة الدوليَّة للصليب الأحمر، في تحليلاتها الاستشرافيَّة، إلى مهدد مستقبلي آخر، هو عدم الاستقرار الناجم عن التغيُّر المناخي، بما يشمل الجفاف، ونقص الغذاء، وصراعات المياه، ما سيزيد من حدَّة العنف المسلَّح ونزوح البشر، ولا سيَّما في المناطق المعرَّضة أصلًا للمخاطر والتهديدات (International Committee of the Red Cross, 2024). وفي الاتجاه ذاته، يؤكِّد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تغيُّر المناخ يعد من العوامل الجوهريَّة المحرِّكة لمخاطر الأمن في المستقبل، ولا سيَّما في المناطق الهشَّة، فهو يزيد من حدة الأسباب الجذريَّة للنزاع، كضعف الحوكمة، وتآكل سبل العيش، وغياب العدالة البيئيَّة، كما أن شح المياه وقلة الأراضي الصالحة للزراعة قد يثيران نزاعات محليَّة قد تتطوَّر إلى صراعات مسلَّحة أوسع نطاقًا، كذلك تشكِّل الهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ ضغطًا على المناطق الحضريَّة، وغالبًا ما تثير التوترات بين الجماعات. وإذا عجزت الحكومات عن توفير الموارد الكافية أو الحماية، تآكلت شرعيَّتها، وخلقت فراغًا قد تستغله الجماعات المسلَّحة (United Nations Development Program, 2021).

كما يربط تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا بين انهيار البيئة وازدياد التجنيد في الفصائل المسلَّحة حين تعجز الدول عن الاستجابة الفعَّالة لكوارث المناخ، ويشير إلى أن غياب إستراتيجيَّات التكيُّف المناخي سيزيد من عمق عدم المساواة والهشاشة، ممَّا يبرز الحاجة إلى إدماج العوامل البيئيَّة في جهود بناء السلام. وفي نهاية المطاف، يخلص التقرير إلى أن التفاعل بين ضغط المناخ والنزاع يُشكِّل حلقة تغذية راجعة سلبيَّة، ويجعل تغيُّر المناخ عاملًا مضاعفًا لعدم الاستقرار، ومسألة أمنيَّة مهددة في المقام الأول.

والسؤال الذي يطرح نفسه في إطار هذه التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة: كيف لمؤسَّسات التعليم والتدريب الأمني، من خلال برامجها التعليميَّة والتدريبيَّة، أن تزوِّد الكوادر الأمنيَّة بجميع المعارف والمهارات والقيم اللازمة لمواجهتها؟ وإلى أي مدى تستطيع البرامج الحاليَّة للمؤسَّسات الأمنيَّة تلبية هذه الاحتياجات؟

من أجل ذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن هذه التساؤلات، من خلال تقديم تصوُّر متكامل للمؤسَّسات الأمنيَّة يتيح لبرامجها التعليميَّة والتدريبيَّة تحقيق الخصائص المرجوَّة في عناصرها الأمنيَّة، وهم محور الارتكاز الأول في تمكين هذه المؤسَّسات الأمنيَّة من مواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة التي تتطلب وقاية استباقيَّة ومكافحة آنيَّة ومعالجة بعديَّة. وتسعى الدراسة إلى تحقيق ذلك من خلال فصولها الأربعة التي يستعرض أولها التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة وتحدَّد متطلبات مواجهتها، ومن ثَمَّ تُحلَّل جاهزيَّة البرامج التعليميَّة والتدريبيَّة الأمنيَّة الحاليَّة لتحقيق هذه المتطلبات في الفصل الثاني، وتُستصحَب آراء الخبراء والمختصين حول سبل التطوير التي تُمكِّنها مستقبلًا من مواجهة هذه التحديات، مستفيدين في الفصل الثالث من تحليل النماذج الناجحة دوليًّا وإقليميًّا التي تُمكِّن من رسم خارطة التطوير والتحسين لتحقيق الجاهزيَّة المُثلى لهذه البرامج في تمكين العناصر الأمنيَّة من مواجهة التحديات المستقبليَّة. الأمر الذي يتبدَّى في نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها في الفصل الرابع الأخير.

وقد اعتمدت الدراسة في منهجيَّتها على التكامل بين المنهجين الكمِّي والكيفي، انطلاقًا من الحاجة إلى مقاربة متعدِّدة الأدوات لفهم جاهزيَّة البرامج الأمنيَّة، فالمنهج الكمِّي مكَّن من قياس مؤشِّرات محدَّدة في محتوى المناهج الأكاديميَّة والتدريبيَّة، بما يتيح رصد التوزيع النسبي للتخصُّصات، ومستويات التغطية، ودرجة الاتساق مع المعايير الاستشرافيَّة. أما المنهج الكيفي فقد أتاح، من خلال مقابلات الخبراء، استجلاء الرؤى العميقة والتفسيرات النوعيَّة التي لا يمكن للقياس الكمي وحده أن يعكسها، خصوصًا ما يرتبط بسياق التطبيق العملي والتحديات الميدانيَّة. ومن ثَمَّ، فإن الجمع بين المنهجين وفَّر قراءة شاملة، تجمع بين الدقة الإحصائيَّة التي يحققها التحليل الكمي والعمق التفسيري الذي يتيحه التحليل الكيفي، بما يعزِّز موثوقيَّة النتائج وقابليتها للتعميم والاستفادة التطبيقيَّة، ممَّا يتيح تحقيق تطوير نوعي لبرامج التعليم والتدريب يُمكِّنها من الاستشراف والابتكار في مواجهة التحديات الأمنيَّة.



أولًا: خصائص التعليم والتدريب الأمني في ضوء التهديدات المستقبليَّة

انطلاقًا من الحاجة إلى التأطير المنهجي لبرامج التعليم والتدريب الأمني الذي يُمكِّن المؤسَّسات الأمنيَّة في الوطن العربي من مواجهة التحديات المستقبليَّة، يُركز هذا الفصل على تحليل خصائص برامج التعليم والتدريب الأمني من منظور استشرافي يستند إلى أدلَّة وتحليلات متعدِّدة المصادر، بحيث يُعنى الفصل بتحليل المهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة التي عنيت التقارير الدوليَّة والإقليميَّة والدراسات المختصَّة بتحديدها على المستويين العالمي والإقليمي، ومن ثَمَّ استخلاص الخصائص التي يجب أن تتوافر على ضوئها في رجل الأمن، والمتطلبات التي يجب تحقُّقها في برامج التعليم والتدريب في المؤسَّسات الأمنيَّة حتى تُمكِّن عناصرها من الدور المنوط بهم في مواجهة تلك التحديات الأمنيَّة وتجاوُزها مستقبلًا.

(1) تحليل التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة

قامت الدراسة بتحليل معمق للتهديدات المستقبليَّة المحتمَلة التي تواجه المؤسَّسات الأمنيَّة، استنادًا إلى مراجعة عدَّة دراسات وتقارير دوليَّة وإقليميَّة ذات صلة، على النحو التالي:

أ- دراسة «الإسكوا» حول واقع التعليم والتدريب التقني والمهني في المنطقة العربيَّة (ESCWA, 2020)

سلطت هذه الدراسة الضوء على فجوات التأهيل المهني وضعف المواءمة مع المتغيِّرات المستقبليَّة في ظل التحديات المتسارعة التي تواجه الدول العربيَّة، وبخاصَّةٍ على المستويات السكانيَّة والاقتصاديَّة والتكنولوجيَّة. وعلى الرغم من أن الدراسة لم تتناول البُعد الأمني مباشرةً، فإن تحليلها في سياق استشراف التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة يُظهر بوضوح كيف أن فجوة المهارات وتهميش الشباب وضعف جاهزيَّة النظم التعليميَّة، تُعد من أبرز المهدِّدات غير التقليديَّة للأمن في المنطقة.

فقد أشارت الدراسة إلى استمرار ما يُعرف بـ«الطفرة الشبابيَّة» في الوطن العربي، حيث يشكِّل الشباب تحت سن 24 عامًا ما يقارب نصف السكان. وفي ظل اتساع الفجوة بين مخرجات نظم التعليم وسوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، وبخاصَّة خِريجو الجامعات، فإن ذلك يُنتج بيئة خصبة للاضطرابات الاجتماعيَّة والاستقطاب والتهميش، ما قد ينعكس في صورة تهديدات أمنيَّة داخليَّة متنامية. وفي السياق ذاته، أكد تقرير الأمم المتحدة أهميَّة التركيبة السكانيَّة الشابَّة للعالم العربي بوصفها إحدى أعلى نسب الشباب عالميًّا، حيث يتجاوز من يبلغ

حجم الشريحة العمريَّة من 15 – 29 عامًا قرابة 30% من التركيبة السكانيَّة (UNDP, 2022). غير أن هذا العائد الديموغرافي قد يتحوَّل إلى تحدٍّ من دون بنى تحتيَّة أمنيَّة وفرص عمل ملائمة، ممَّا قد يجعل منه مصدر ضعف، ولا سيَّما في ظل تزايد اعتماد الشبكات المتطرِّفة على التقنيَّات والأدوات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي لاستقطاب الشباب.

وتركز دراسة «الإسكوا» (2020) على توضيح أن النظم التعليميَّة في كثير من الدول العربيَّة لا تزال عاجزة عن تلبية متطلبات الثورة الصناعيَّة الرابعة، من حيث دمج الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات، وتحليل البيانات، والمهارات الرقميَّة الحديثة، وهذا النقص لا يؤثر فقط في قابليَّة التوظيف، بل ينعكس كذلك على قدرة الكوادر الأمنيَّة على مجابهة التهديدات المستحدثة، خصوصًا في ميادين الفضاء السيبراني وما يرتبط بها من جرائم رقميَّة معقَّدة، وضرورة حماية البنية التحتيَّة الحيويَّة.

كما تكشف الدراسة عن تحديات تتعلَّق بإدماج الفئات المهمَّشة، كالشباب في المناطق الريفيَّة واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن نظم التعليم المهني، وهو ما قد يؤدِّي إلى تفاقُم شعور الإقصاء الاجتماعي ويُنتج في بعض السياقات حالات تطرُّف أو انخراط في أنشطة إجراميَّة، الأمر الذي يتطلب من المؤسَّسات الأمنيَّة إعادة تعريف مهامها لتشمل أبعاد الوقاية المجتمعيَّة. وفي إطار ذلك، جرى استخلاص مجموعة من الخصائص التي ينبغي أن تتوافر في الكوادر الأمنيَّة لمواجهة هذه التحديات، من أبرزها: تعزيز الثقافة الرقميَّة، وبالتالي القدرة على التكيُّف مع التقنيَّات الحديثة، وامتلاك مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات، والوعي بالعدالة الاجتماعيَّة والتنوُّع، إضافة إلى المرونة النفسيَّة والسلوكيَّة التي تُيسِّر التعامل مع التغيُّرات المفاجئة والتهديدات المركَّبة.

وقد ركزت دراسة «الإسكوا» (2020) على إصلاح التعليم المهني من منظور اقتصادي وتنموي، وعليه فإنها تُقدِّم، تقديمًا غير مباشر، مداخل إستراتيجيَّة لتأهيل الكوادر الأمنيَّة العربيَّة، بما يواكب بيئة تهديدات مستقبليَّة غير تقليديَّة.

وفي ضوء دراسة «الإسكوا» (2020)، يمكن استنتاج الخصائص المطلوب توافرها في منسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة وَفقًا للجدول 1.1.

الجدول 1.1: الخصائص المطلوب توافرها في منسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة وَفْقَ تقرير «الإسكوا» (2020)

المهارة/ السمة	التطبيق في المجال الأمني
التكيُّف مع التقنيَّات الحديثة	ضرورة إلمام عناصر الأمن بأسس الأمن السيبراني وتحليل البيانات
المرونة والاستعداد المستمر للتعلُّم	ضرورة امتلاك عناصر الأمن مهارة الاستجابة التكيُّفيَّة الدائمة للتهديدات المستجدَّة
المهارات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة	أهميَّتها في التعامل مع المجتمع، وإدارة الحشود، وبناء الثقة المجتمعيَّة
المهارات الرياديَّة	لعناصر الأمن في مجال إدارة المشاريع الأمنيَّة أو التطوير المؤسَّسي
التنوُّع والتضمين	عناصر أمن قادرة على فهم التنوُّع الاجتماعي والتعامُل العادل معه

ب - تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2017) حول مستقبل الوظائف والمهارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (World Economic Forum, 2017)

أشار هذا التقرير إلى أن التحوُّلات التقنيَّة المصاحبة للثورة الصناعيَّة الرابعة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي والأتمتة وتحليل البيانات، تُعيد تشكيل البيئة التشغيليَّة والتعليميَّة جذريًّا. وعلى الرغم من أن التقرير لا يتناول البُعد الأمني مباشرةً، فإن استقراءه من منظور استشرافي يكشف عن مهدِّدات أمنيَّة مستقبليَّة غير تقليديَّة، تتضمَّن تعاظُم الجريمة السيبرانيَّة، وتصاعد البطالة التقنيَّة التي قد تؤدِّي إلى الاستقطاب المجتمعي الناتج عن الفجوة الرقميَّة. وتفرض هذه التحوُّلات على المؤسَّسات الأمنيَّة العربيَّة إعادة هيكلة أنظمتها التدريبيَّة، بحيث تدمج المهارات الرقميَّة والمرونة الذهنيَّة والتقنيَّة ضمن برامج التعليم والتدريب. كما يُعد تطوير القدرات التحليليَّة والأخلاقيَّة والابتكاريَّة شرطًا أساسيًّا لتمكين الكوادر الأمنيَّة من العمل في بيئة معقَّدة ومتشابكة تتسم بتسارع التهديدات وتنوُّعها.

ويكشف تحليل التقرير عن أن المهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحوُّلات سوق العمل والتقنيَّة؛ فمع توسُّع استخدام الإنترنت، والاعتماد المتزايد على الأنظمة الذكيَّة، يُتوقَّع ازدياد الهجمات الإلكترونيَّة على المؤسَّسات الأمنيَّة والبِنى التحتيَّة الحيويَّة والقطاعات الحسَّاسة، كما

يحذِّر التقرير من الفجوة في المهارات الرقميَّة لدى منسوبي المؤسَّسات الأمنيَّة التي ستجعل هذه المؤسَّسات هدفًا سهلًا للهجمات من جهة، وتعوق مواجهة عناصرها للتهديدات السيبرانيَّة من جهة أخرى. ناهيك عن خطر توظيف التكنولوجيا دون فهم أمني كافٍ، فالاعتماد على تقنيَّات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في المؤسَّسات الأمنيَّة دون تدريب عناصرها على الاستخدام السليم قد يؤدِّي إلى قرارات أمنيَّة خاطئة، أو اختراق الخصوصيَّة، أو إساءة استخدام التكنولوجيا في غياب المعايير الأخلاقيَّة.

كما يشير التقرير إلى أن كثيرًا من الوظائف مهدَّدة بالزوال بفعل التحوُّل الرقمي، وهذا يعني أن قطاعات واسعة من الشباب قد تفقد مصدر دخلها، وفي غياب برامج تأهيلهم للمستقبل يصبح هذا الوضع أرضًا خصبة للجريمة والانحراف، ممَّا يمثل تحديًا أمنيًّا مباشرًا. وفي الاتجاه ذاته من التحديات المستقبليَّة، أشار التقرير إلى أنه ومع تقدم التكنولوجيا، سيعتبر مهدد التمييز الرقمي والإقصاء من أكبر التحديات التي تجب مواجهتها؛ ذلك أنه يتوقع أن تحصل فئات معيَّنة على فرص رقميَّة بينما تُقصَى أخرى، مثل: سكان المناطق الريفيَّة والنائية واللاجئين، وبخاصَّةٍ في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الأميَّة التقنيَّة، ممَّا قد يزيد من عزلة هذه الفئات أو يدفعهم إلى التطرُّف كردِّ فعل.

في ضوء تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2017)، يمكن استنتاج الخصائص المطلوب توافرها في منسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة وَفقًا للجدول 1.2.

الجدول 1.2: الخصائص المطلوب توافرها في منسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة وَفْقَ تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2017)

المهارة/ السمة	التطبيق في السياق الأمني
المهارات الرقميَّة والبيانيَّة	تحليل البيانات الأمنيَّة، والتنبؤ بالجرائم، وتأمين الأنظمة
المرونة والتعلُّم المستمر	تكييف البرامج وَفقًا للتهديدات المستحدَثة
الابتكار وحل المشكلات	تصميم حلول أمنيَّة جديدة للتهديدات المستحدَثة
الوعي بالأخلاقيَّات الرقميَّة	الموازنة بين الأمن والخصوصيَّة في ظل أدوات الرقابة الذكيَّة
العمل التعاوني متعدِّد التخصُّصات	فرق أمنيَّة تشمل خبراء تقنيين وقانونيين واجتماعيين

ج - تقرير مُنظَّمة العمل الدوليَّة حول التشغيل والآفاق الاجتماعيَّة في الدول العربيَّة - اتجاهات (2024)

سلَّط هذا التقرير الضوء على أوضاع سوق العمل العربي في ضوء التحديات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المتسارعة، مُركِّزًا على البطالة البنيويَّة، وضعف الحماية الاجتماعيَّة، وغياب المواءمة مع التحوُّلات التكنولوجيَّة والبيئيَّة. وعلى الرغم من أن التقرير لم يتناول البُعد الأمني مباشرةً، فإن تحليله في سياق استشراف التهديدات المستقبليَّة يُظهر بوضوح كيف أن استمرار فجوات التوظيف وتنامي الاقتصاد غير الرسمي وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، تمثل مهدِّدات غير تقليديَّة للاستقرار والأمن في المنطقة (ILO, 2024).

وقد أشار التقرير إلى أن معدل البطالة في الدول العربيَّة يُقدَّر عام 2024 بـ9.8%، وهو أعلى من مستويات ما قبل جائحة «كوفيد 19»، حيث يُقدَّر عدد العاطلين عن العمل بنحو 17.5 مليون شخص، مع فجوة في الوظائف تبلغ نحو 23.7%. وتتفاقم هذه الأزمة في ظل «الطفرة الشبابيَّة» العربيَّة؛ إذ لا يزال الشباب تحت سن 24 عامًا يمثلون قرابة نصف السكان، وهو ما يخلق ضغطًا إضافيًّا على الحكومات لتوفير وظائف لائقة. وفي حال استمرار هذه الفجوة بين العرض والطلب، فإن البيئة الاجتماعيَّة ستصبح أكثر ضعفًا، بما يفتح المجال أمام احتجاجات واسعة أو استقطاب حاد يمكن أن تستثمره جماعات متطرِّفة أو إجراميَّة (ILO, 2024).

كما ركّز التقرير على أن ضعف الحماية الاجتماعيَّة يُشكِّل عاملًا مضاعفًا للمخاطر؛ إذ لا تغطي أشكال الحماية إلا نحو 40% من سكان المنطقة في الغالب الأعمّ، ممَّا يترك شرائح واسعة من المجتمع مكشوفة أمام الفقر والحرمان، مع ما لذلك من انعكاسات على الاستقرار الأمني والاجتماعي. وأكد كذلك أن التحوُّلات العالميَّة المرتبطة بالثورة الصناعيَّة الرابعة والتحوُّل الأخضر تفرض متطلَّبات جديدة للمهارات، وبخاصَّةٍ المهارات الرقميَّة والخضراء التي لم تتمكَّن نظم التعليم والتدريب في المنطقة من تلبية احتياجاتها حتى الآن، وهو ما يهدِّد بظهور بطالة تقنيَّة متزايدة وفقدان القدرة على المنافسة.

ويُبرز التقرير أن استمرار الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُشغِّل نسبة كبيرة من العمالة في كثير من الدول العربيَّة دون حماية قانونيَّة أو ضمانات، يمثِّل تهديدًا مزدوجًا؛ فمن جهة يُضعف قدرة الحكومات على تحصيل الإيرادات والاستثمار في البنية التحتيَّة، ومن جهة أخرى يعزِّز أوجه

الضعف الاجتماعيّ ويغذّي مسارات الهجرة غير النظاميَّة والجريمة الاقتصاديَّة. وفي سياق أمني، فإن هذه المعطيات تشير إلى أن القوى الأمنيَّة ستكون مطالَبة ليس فقط بضبط السلوكيات الجرميَّة الناتجة، بل أيضًا بالانخراط في جهود وقائيَّة ومجتمعيَّة تعالج الأسباب الجذريَّة للاضطرابات.

وعلى الرغم من أن تقرير مُنظَّمة العمل الدوليَّة (2024) جاء من منظور اقتصادي وتنموي، فإنه يوفِّر بصورة غير مباشرة مداخل إستراتيجيَّة لتأهيل الكوادر الأمنيَّة العربيَّة في مواجهة تهديدات مستقبليَّة غير تقليديَّة ناتجة عن التحوُّلات في سوق العمل. ومن أبرز هذه المداخل: ضرورة دمج المهارات الرقميَّة والقدرة على التكيُّف مع تقنيَّات الثورة الصناعيَّة الرابعة في برامج تدريب الأجهزة الأمنيَّة، إلى جانب تعزيز الوعي الاجتماعي والاقتصادي لدى منتسبيها، بما يُمكِّنهم من فهم انعكاسات البطالة والفقر والتهميش على الأمن الداخلي.

وفي ضوء هذا التقرير، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي ينبغي أن تتوافر في منسوبي الأجهزة الأمنيَّة لمواجهة التحديات المستقبليَّة المرتبطة بسوق العمل العربي، على النحو الموضح في الجدول 1.3.

الجدول 1.3: الخصائص المطلوب توافرها في منسوبي الأجهزة الأمنيَّة لمواجهة التحديات المستقبليَّة وَفْقَ تقرير مُنظَّمة العمل الدوليَّة (2024)

المهارة/ السمة	التطبيق في السياق الأمني
الوعي الاقتصادي والاجتماعي	تمكين عناصر الأمن من فهم آثار البطالة والفقر والتهميش في الاستقرار والاحتجاجات
التكيُّف مع التقنيَّات الحديثة	ضرورة امتلاك مهارات الأمن السيبراني وفهم متطلَّبات الثورة الصناعيَّة الرابعة والتحوُّل الأخضر
المرونة والتعلُّم المستمر	الاستجابة للتغيُّرات المفاجئة في سوق العمل والقدرة على التعامل مع تداعياتها الأمنيَّة
المهارات المجتمعيَّة	بناء الثقة مع الفئات الضعيفة وإدماجها في جهود الوقاية من التطرُّف والجريمة
التفكير النقدي والتحليلي	القدرة على تحليل التحوُّلات الاقتصاديَّة وربطها بمؤشِّرات الخطر الأمني

د - تقرير الإنتربول الاستشرافي.. نحو عالم أكثر أمانًا (2022)

يمثل تقرير الإنتربول الاستشرافي.. نحو عالم أكثر أمانًا (2022)، نقلةً نوعيَّةً في تفكير المؤسَّسات الأمنيَّة الدوليَّة تجاه المستقبل، فبدلًا من التركيز على التهديدات الحاليَّة فقط، يعتمد التقرير على منهجيات الاستشراف والتفكير الإستراتيجي لرصد الاتجاهات المستقبليَّة التي قد تُعيد تشكيل مفهوم الأمن ووظائف مؤسَّساته خلال العقود المقبلة، ويعكس التقرير وعيًا مؤسَّسيًّا متقدمًا بأن البيئة الأمنيَّة باتت أكثر تعقيدًا وتشابكًا، بفعل التقنيَّات التحويليَّة والتهديدات العابرة للحدود والضغوط المناخيَّة والاجتماعيَّة. ومن هنا، يُعد التقرير مرجعًا أساسيًّا لدعم تطوير التعليم والتدريب الأمني في المنطقة العربيَّة، من خلال إدماج التفكير الاستشرافي والمرونة التنظيميَّة والمهارات الرقميَّة ضمن بناء القدرات الأمنيَّة (INTERPOL Innovation Centre, 2022).

ويتبنَّى التقرير منهجيَّة الاستشراف الإستراتيجي لاستكشاف الاتجاهات الكبرى التي يُتوقع أن تُعيد تشكيل مشهد الأمن العالمي في المستقبل القريب، ويُبرز تحوُّلًا مفاهيميًّا في فهم التهديدات الأمنيَّة، حيث لم تعُد مقصورة على الجريمة التقليديَّة أو التهديدات العسكريَّة، بل باتت أكثر تعقيدًا وتداخلًا وتشظِّيًا.

ويُشير التقرير إلى خمس قوى تحويليَّة رئيسة يُتوقع أن تكون لها آثار مباشرة في الأمن في السنوات المقبلة، هي:

1. التحوُّل الرقمي المتسارع: ولا سيَّما في التقنيَّات الناشئة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي والمعزَّز، والحوسبة الكموميَّة، والعملات الرقميَّة، التي ستشكِّل بيئة خصبة لظهور أنماط جديدة من الجريمة العابرة للحدود؛ إذ إن أدوات الابتكار نفسها يمكن أن تُستخدم بوصفها وسائل للجريمة أو التلاعُب بالبيانات أو التشفير غير المشروع.
2. التهديدات البيئيَّة والمناخيَّة: التي تُعد مصدرًا متصاعدًا للفوضى الأمنيَّة؛ نظرًا لتأثيرها المباشر في استقرار المجتمعات، وتحفيزها للنزاعات على الموارد الطبيعيَّة، والهجرات الاضطراريَّة، وانهيار الخدمات الأساسيَّة.
3. تآكُل الثقة بالمؤسَّسات والمعلومة: يلفت التقرير الانتباه إلى أن الانتشار الواسع للأخبار المضلِّلة والتزييف العميق للحقائق يمكن أن يؤدِّي إلى احتماليَّة إضعاف علاقة المواطن بالدولة ومؤسَّساتها، بما في ذلك الأجهزة الأمنيَّة.

4. في السياق ذاته، تُنتج التحوُّلات الديموغرافيَّة والاجتماعيَّة تحديات أمنيَّة داخليَّة مرتبطة بارتفاع معدلات البطالة، وتهميش الشباب، وتصاعد التفاوت الطبقي.. وهي كلها عناصر مؤجِّجة للاحتجاجات أو العنف المجتمعي.
5. وأخيرًا، يُحذِّر التقرير من تطوُّر الجريمة المُنظَّمة نحو أنماط هجين تمزج بين الواقعي والرقمي، وتستفيد من شبكات دوليَّة تصعب السيطرة عليها ضمن الحدود التقليديَّة للسلطات الوطنيَّة.

إن هذه الاتجاهات، في مجملها، تُرسِّخ ضرورة مراجعة نماذج التعليم والتدريب الأمني لتكون أكثر قدرة على التنبؤ والتكامُل بين التخصُّصات والاستجابة السريعة لمهدِّدات لا تخضع للأنماط الكلاسيكيَّة. وتُبرز القراءة الاستشرافيَّة للتقرير بنية تهديدات جديدة تتسم بعدة خصائص مركزيَّة (الغموض، والترابط، والانتشار غير المادي)، فمع تنامي ما يُعرف بالجريمة غير المرئيَّة، يصبح من الصعب تتبُّع آثارها أو إثبات وقوعها ضمن النظم القضائيَّة التقليديَّة، ممَّا يتطلب أدوات استدلال وتحقيق رقميَّة متقدِّمة (INTERPOL Innovation Centre, 2022).

إن من أبرز ما يُستشف ممَّا تناوله التقرير: الحاجة إلى ما يمكن تسميته «أمن الحقيقة»، أي: حماية صحَّة المعلومات من التزييف والتضليل، فقد باتت المعلومة هدفًا إستراتيجيًّا في حد ذاتها، سواء من خلال الهجمات السيبرانيَّة، أو التضليل الإعلامي الممنهج، أو التلاعب بالواقع عبر تقنيَّات الذكاء الاصطناعي، ويُعد هذا المجال من أكثر التهديدات حساسية، نظرًا لتأثيره المباشر في ثقة المواطنين بمؤسَّساتهم الأمنيَّة والسياسيَّة، الأمر الذي يبرز خطر ضعف البنى الرقميَّة، حيث تعتمد كثير من الأنظمة الأمنيَّة الحديثة على سلاسل توريد رقميَّة وتقنيَّات ذكيَّة، ما يجعلها عرضة للانهيار السريع في حال تعرُّضها لهجوم سيبراني مركَّز أو اختراق غير متوقَّع. يُضاف إلى ذلك أن الجريمة باتت تأخذ شكلًا تعاونيًّا عالميًّا، حيث تتشارك الشبكات الإجراميَّة عبر الحدود في تنفيذ عمليات التهريب أو القرصنة أو الاحتيال المالي بوسائل غير قابلة للرصد التقليدي.

وفي هذا السياق، لم تعُد المعالجة الأمنيَّة مقتصرة على أدوات الردع والملاحقة، بل أصبح لزامًا تطوير نموذج أمني تكاملي يُجيد التنبُّؤ، ويعتمد على الذكاء الاصطناعي والشبكات التفاعليَّة وبناء المرونة المؤسَّسيَّة.. وهنا، تصبح الكفاءة في فهم المخاطر والتحليل المنظومي شرطًا حيويًّا لأي جهاز أمني معني بالتعامل مع التهديدات المستقبليَّة.

كذلك يُستخلَص من تحليل تقرير الإنتربول الاستشرافي (2022) أن القوى العاملة الأمنيَّة ستشهد تحوُّلات جذريَّة في بنيتها ووظائفها المستقبليَّة؛ إذ لم يعُد يُنظر إلى العامل الأمني بوصفه عنصرًا منفذًا فقط، بل بوصفه فاعلًا متعدِّد الأدوار يجمع بين التحليل والوقاية والتفاعل المجتمعي. وفي ظل تصاعد التحديات الرقميَّة والمناخيَّة والمعلوماتيَّة، تزداد الحاجة إلى مهارات جديدة تدمج بين الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وأخلاقيَّات التقنيَّة والاتصال المجتمعي. كما يلفت التقرير الأنظار إلى تحديات متنامية في جذب الكفاءات الأمنيَّة، وبخاصَّةٍ في ظل تغير توقعات القوى العاملة الشابَّة، ممَّا يفرض على مؤسَّسات الشرطة تطوير بيئة مهنيَّة مرنة، تدعم المسارات متعدِّدة التخصُّصات، ومن ثَمَّ، فإن مستقبل التعليم والتدريب الأمني العربي يجب أن يُبنى على استبصار عميق بهذه التحوُّلات، بما يضمن المواءمة بين النموذج الأمني الجديد والمهارات البشريَّة القادرة على دعمه (INTERPOL Innovation Centre, 2022).

ويُستخلص من التقرير، تبعًا لذلك، أن مستقبل الشرطة لن يعتمد على عدد الأفراد بقدر ما سيعتمد على تنوُّع التخصُّص وعلاقته بالتحوُّل في طبيعة الوظائف الأمنيَّة، ممَّا سيعيد النظر، ربما، في النموذج الوظيفي الهرمي الصارم، لصالح فرق متعدِّدة التخصُّصات تُدار بمنطق المهمة والأثر ودمج الكفاءات التقنيَّة والوظيفيَّة. ومن أبرز التغيُّرات التي يتنبأ بها التقرير: انخفاض الاعتماد على الوظائف الميدانيَّة البحتة وازدياد الحاجة إلى وظائف تحليليَّة واستخباراتيَّة رقميَّة في المؤسَّسات الأمنيَّة، مع ظهور أدوار شرطيَّة جديدة، مثل: محللي البيانات الأمنيَّة، ومهندسي الأدلَّة الرقميَّة، ومستشاري أخلاقيَّات التكنولوجيا، ومنسقي التواصل المجتمعي في الأزمات.

ويتوقع التقرير أن تواجه الأجهزة الأمنيَّة تحديًا متزايدًا في جذب الكفاءات واستبقائها، لأسباب عدَّة، منها: زيادة التنافس مع القطاع التكنولوجي الخاص على المواهب التقنيَّة، وتراجُع صورة الشرطة في بعض المجتمعات نتيجة فقدان الثقة، ممَّا يتطلَّب تجديد الهُويَّة المهنيَّة للشرطة مع تغيُّر توقعات الشباب العاملين الذين يبحثون عن وظائف مرنة، ومؤثرة، ومبنيَّة على القيم. ولهذا يدعو التقرير إلى إعادة تصميم تجربة العمل الشرطي لتكون أكثر شمولًا للنساء والفئات المهمَّشة، وأكثر دعمًا للصحة النفسيَّة والمهنيَّة، مع ضرورة أن تكون قائمة على التدريب المستمر والتخصُّص متعدِّد المسارات.

عليه، وفي ضوء تقرير الإنتربول الاستشرافي (2022)، يمكن استنتاج الخصائص المطلوب توافرها في منسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة على نحو ما يشير إليه الجدول 1.4.

الجدول 1.4: الخصائص المطلوب توافرها في منسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة

الخاصية/ المهارة	سبب الأهميَّة في ضوء التقرير
التفكير الاستشرافي والتحليل الاستباقي	لفهم التهديدات قبل وقوعها والتعامل معها بمرونة
المعرفة التقنيَّة المتقدِّمة	لمواجهة الجرائم الرقميَّة والتعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي والعملات المشفَّرة
كفاءة العمل الشبكي متعدِّد التخصُّصات	لأن الجريمة والهجمات أصبحت تتطلَّب تعاونًا بين الأمن والتقنيَّة والمجتمع
مهارات الاتصال في البيئات عالية المخاطر	للتعامل مع فقدان الثقة والمعلومات المضلِّلة وسط الأزمات
إدراك أخلاقيَّات الأمن الرقمي والبيئي	لمواجهة الجرائم الجديدة التي تمس الحقوق والبيئة والتكنولوجيا
محققو بيانات، ومتخصِّصو جرائم رقميَّة	تحليل البيانات، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي
فرق عمل متعدِّدة التخصُّصات والمواقع	التعاون الشبكي، والعمل عن بُعد، وقيادة غير هرميَّة
تطوُّر بيئات المخاطر (مناخ، وأوبئة، ومعلومات مضلِّلة)	إدارة الأزمات المعقَّدة، واستشراف المخاطر، والمرونة لنفسيَّة
التركيز على العلاقة مع المجتمع	الذكاء الاجتماعي، والتواصل المجتمعي، وحساسية التنوُّع الثقافي
التنافس على الكفاءات	ثقافة تنظيميَّة جاذبة، وتعليم مستمر، ومسارات مهنيَّة مرنة
التفكير التحليلي والأنظمة المعقَّدة	لفهم العلاقات المتشابكة بين الأمن، والتكنولوجيا، والمجتمع، والبيئة
التعامل مع البيانات الضخمة	لاستخدام أدوات التحليل التنبُّئي والتعرُّف إلى الأنماط الإجراميَّة
الذكاء العاطفي والاجتماعي	لتعزيز ثقة المجتمع بالشرطة وبناء شراكات مع الجمهور
مهارات الأخلاقيَّات الرقميَّة	لحماية الخصوصيَّة وتطبيق القوانين في بيئة رقميَّة حسَّاسة
التفاعل بين الثقافات واللغات	نظرًا لتزايد الطابع المتنوِّع للمجتمعات والتعاون الدولي في الأمن
القيادة في البيئات المتقلِّبة	سيقود الضباط فرقًا في بيئات غير مستقرَّة مع تهديدات سريعة التطوُّر

هـ - تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2025) عن مستقبل الوظائف

يسلِّط هذا التقرير الضوء على مستقبل الوظائف في ظل التغيُّرات العميقة التي يشهدها العالم في بنية الاقتصاد والتكنولوجيا والديموغرافيا، والتي لم يعُد بالإمكان، تبعًا لها، فصل التحوُّلات في سوق العمل عن الواقع الأمني للدول، ولا سيَّما في السياقات النامية، حيث ستعيد الاتجاهات العالميَّة الحاليَّة تشكيل الوظائف والمهارات حتى عام 2030. ويبيِّن التقرير حجم الاضطراب البنيوي المتوقَّع في أسواق العمل بفعل الثورة الصناعيَّة الرابعة والتحوُّل الأخضر والتغيُّرات المناخيَّة والجيوسياسيَّة (World Economic Forum, 2025).

وعليه، فانطلاقًا من هذه التغيُّرات، يصبح من الضروري تحليل مضمون التقرير من منظور أمني استشرافي، خصوصًا في المنطقة العربيَّة التي تعاني بعض التحديات المركبة، مثل: ارتفاع نسب البطالة، والتفاوت الاجتماعي، والتهديدات السيبرانيَّة المتنامية. ويفسِّر التقرير كيفيَّة انعكاس الاتجاهات العالميَّة في الوظائف والمهارات على بنية التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة، مستندًا إلى ما استُخلِصَ من دراسات الإنتربول والإسكوا، ومقارِنًا بين ما يتوقَّعه أصحاب المصلحة على المستوى العالمي، وما يفرضه الواقع الأمني العربي من استجابات مؤسَّسيَّة ومهاريَّة جديدة.

ويكشف التقرير عن التحوُّلات الجوهريَّة المتوقَّعة في سوق العمل العالمي، التي تقودها قوى كبرى، مثل: التحوُّل الرقمي، والانتقال الأخضر، والتوتُّرات الجيوسياسيَّة، والضغوط الديموغرافيَّة والاقتصاديَّة، التي بدورها تسبِّب ما يُعرَف بالاضطراب البنيوي لسوق العمل العالمي، حيث يُقدَّر أن 22% من الوظائف الحاليَّة ستتأثَّر مباشرةً من خلال 14% من الوظائف الجديدة التي ستُستحدث، و8% من الوظائف التي ستُلغى، ممَّا يؤدِّي إلى صافي نمو عالمي قدره 78 مليون وظيفة بحلول عام 2030 (World Economic Forum, 2025).

وبتحليل ديناميكيَّات النمو والانكماش، يُظهر التقرير أن أسرع الوظائف نموًّا هي تلك المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، مثل: اختصاصيي الذكاء الاصطناعي وتعلُّم الآلة، ومطوِّري البرمجيات والتطبيقات، ومهندسي التكنولوجيا الماليَّة (FinTech)، وعلماء البيانات، واختصاصيي الأمن السيبراني وإدارة الأمن التي أصبحت مطلوبة بشكل كبير الآن. وفي المقابل، فإن الوظائف الإداريَّة والمكتبيَّة ستشهد تراجعًا حادًّا. كما يشير التقرير إلى أثر التغيُّرات الديموغرافيَّة، حيث يُتوقَّع أن ينتج عن ارتفاع عدد السكان في سن العمل، وارتفاع عدد السكان في سن الشيخوخة، صافي زيادة قدرها

4 ملايين وظيفة بحلول 2030. وتتركَّز هذه الزيادة في قطاعات التعليم والرعاية الصحيَّة والخدمة المجتمعيَّة. وفي السياق ذاته، يوضِّح التقرير أن شيخوخة السكان في بعض المناطق، مقابل ارتفاع عدد الشباب في مناطق أخرى، ستخلق خللًا في توزيع فرص العمل. وهذا الاستنتاج ينسجم مع تحليل التقرير الإقليمي للإنتربول، حيث يعتبر التفاوت السكاني أحد أهم محفِّزات التوتر المجتمعي والنزاعات المحليَّة، وبخاصَّةٍ في الدول التي تعاني تدهورًا في نظم التعليم والتشغيل وذات فئة شبابيَّة مرتفعة وغير مدمجة.

وتعكس هذه المعطيات تحوُّلًا بنيويًّا في فهم الوظائف ذات القيمة مستقبلًا، حيث لن تعود الوظائف التي تعتمد على التكرار أو الروتين قابلة للاستدامة، بل ستُستبدل بها بسرعة وظائف تتطلَّب كفاءات معرفيَّة رقميَّة، وقدرة على التحليل والابتكار والتكيُّف. وهذا يتطلَّب من نظم التعليم والتدريب في المنطقة العربيَّة، ولا سيَّما الأمنيَّة، إعادة هيكلة شاملة للمحتوى التعليمي والتدريبي، بما يضمن تزويد الكوادر الأمنيَّة بالمهارات المطلوبة، ولا سيَّما في مجالات التكنولوجيا والأمن الرقمي والاستدامة.

وفي السياق ذاته، يشير التقرير (World Economic Forum, 2025) إلى ارتفاع الطلب على الوظائف الأمنيَّة الرقميَّة وارتباطه بالأمن السيبراني، حيث تُعتبر من أسرع الوظائف نموًّا والتي من المتوقَّع تزايد الطلب عليها بحلول 2030، وهذا يتقاطع مباشرة مع ما أشار إليه تقرير الإنتربول (2022) من تنامي خطر الجرائم السيبرانيَّة، وتحوُّل الجريمة إلى نمط هجين رقمي ما لم يُدمَج الأمن السيبراني والتحليل الرقمي ضمن بنية التعليم والتدريب الأمني.

كما أفرد التقرير جزئيَّة تُعنى بتحليل تآكُل الوظائف التقليديَّة وتداعيات ذلك على الأمن الاجتماعي؛ فالتراجع الحاد المتوقَّع في الوظائف المكتبيَّة سيعني أن ملايين الأفراد سيخرجون من سوق العمل التقليدي، ولا سيَّما في الاقتصادات غير المؤهَّلة رقميًّا، التي يمكن أن تقود إلى خطر الاحتجاجات المجتمعيَّة، والتهميش، والاستقطاب الاجتماعي، الأمر الذي يمكن أن ينتج بطالة شبابيَّة تقنيَّة الطابع، وهي أرض خصبة للتطرُّف والجريمة، مع احتماليَّة تحوُّل بعض الفئات إلى شبكات اقتصاد ظل أو جرائم مُنظَّمة عابرة للحدود، ممَّا يتطلب من الكوادر الأمنيَّة فهمًا اقتصاديًّا اجتماعيًّا للبيئة التي يعملون فيها (World Economic Forum, 2025).

وفي المقابل، يشير التقرير إلى وظائف النمو الأخضر (الاستدامة، والطاقة المتجدِّدة، والزراعة النظيفة). وإذا رُبِطت هذه الديناميكيَّة بما ورد في تقرير الإسكوا (2020)، فإن التحديات البيئيَّة في

المنطقة العربيَّة، مثل التصحُّر وندرة المياه، لا يمكن معالجتها أمنيًّا فقط، بل تتطلَّب دمج مفاهيم الأمن البيئي والوظائف الخضراء ضمن الرؤية الأمنيَّة طويلة المدى.

ويُظهر تحليل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2025) أن سوق العمل لم يعُد كيانًا اقتصاديًّا فحسب، بل أصبح عنصرًا مركزيًّا في تشكيل التهديدات الأمنيَّة؛ فالفجوة بين الوظائف المتنامية (الرقميَّة، والبيئيَّة، والتحليليَّة) والمهارات المتاحة، تخلق ظروفًا مثاليَّة لعدم الاستقرار، وتُحوِّل بعض التهديدات التقنيَّة والاجتماعيَّة إلى تحديات أمنيَّة مباشرة. وبالتالي، فإن أي إستراتيجيَّة لتطوير التعليم والتدريب الأمني في المنطقة العربيَّة يجب أن تنظر إلى سوق العمل كأداة استشراف، وتربط بين اتجاهات التوظيف العالميَّة وأنماط الجريمة وتوزيع المهارات. كما يفرض عليها هذا التحليل تجاوز النماذج الجامدة، والتحوُّل نحو بناء كوادر أمنيَّة مرنة، قادرة على التكيُّف مع بيئات متغيِّرة، ومزوَّدة بمهارات تتجاوز المفهوم التقليدي للضبط والسيطرة. ويشير التقرير إلى المهارات الأساسيَّة التي يجب التركيز على تعزيزها، مثل: التفكير التحليلي، والمرونة والقدرة على التكيُّف، والقيادة والتأثير الاجتماعي، والتفكير الإبداعي، والوعي الذاتي والتحفيز، والإلمام بالتكنولوجيا، وإدارة المواهب، مع تعزيز التعلُّم المستمر، والمعرفة التخصُّصيَّة بالأمن السيبراني والشبكات، وتعزيز قيم المسؤوليَّة البيئيَّة، فعناصر الأمن المستقبليَّة أصبحت بحاجة إلى مهارات تحليليَّة ورقميَّة واجتماعيَّة وبيئيَّة؛ لأن الأمن يُمارَس في المجال العام والمجال الرقمي معًا. مع إعادة توجيه التدريب الأمني بعيدًا عن التركيز الزائد على الجوانب البدنيَّة والتقنيَّة البسيطة، والتركيز أكثر على الذكاء المهني والسلوك الاستباقي. كل ذلك يتطلَّب توجيهًا إستراتيجيًّا لبناء مهارات مستقبليَّة، من خلال تبني مناهج تعليم وتدريب أمني تضمن الشراكة مع القطاع الخاص، والقطاع التقني، والتنفيذ من خلال برامج تمويل مشتركة مع المؤسَّسات الحكوميَّة، مع أهميَّة إدماج التعليم والتدريب كثنائيَّة مشتركة وجزء أصيل من بيئة العمل اليوميَّة (World Economic Forum, 2025).c

عليه، وفي ضوء تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2025) عن مستقبل الوظائف، يمكن استنتاج الخصائص المطلوب توافرها في منسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة على نحو ما يشير إليه الجدول 1.5.

الجدول 1.5: خصائص منسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة

التوجُّه العالمي	الانعكاس على التدريب الأمني العربي
الاعتماد على الذكاء الاصطناعي	إدخال تحليل البيانات والأنظمة الذكيَّة في برامج الأمن والتحقيقات
الأمن السيبراني	تدريب جميع الكوادر الأمنيَّة على المهارات الرقميَّة والوعي السيبراني
الاستدامة والبيئة	دمج مفاهيم الأمن البيئي وحماية الموارد ضمن المناهج الأمنيَّة
القيادة والمهارات الاجتماعيَّة	تطوير مهارات التواصل والقيادة المجتمعيَّة لرجل الأمن
التفكير المنهجي والنقدي	تعزيز التدريب على تحليل المواقف المعقَّدة واتخاذ القرار تحت الضغط
التعلُّم مدى الحياة	إنشاء وحدات للتعلُّم المستمر داخل المؤسَّسات الأمنيَّة

و - تقرير المخاطر العالميَّة (2025).. مدخل لفهم طبيعة التهديدات المستقبليَّة

يعتمد التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إحدى أكثر أدوات تحليل المخاطر تعقيدًا وتكاملًا، حيث يعتبر «مسح إدراك المخاطر العالميَّة» (Global Risks Perception Survey - GRPS) المرجع الرئيس للبيانات الأصليَّة المتعلِّقة بالمخاطر على المستوى العالمي. وقد جرى في نسخته لعام 2025 جمع بيانات من قرابة 900 خبير دولي في عدَّة مجالات ومؤسَّسات حكوميَّة، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمنظَّمات الدوليَّة والمجتمع المدني. وقد شملت منهجيَّة التقرير أربعة محاور رئيسة (World Economic Forum, 2025):

1. تحليل المشهد العام للمخاطر عبر تقييم الأثر المحتمَل (الخطورة) خلال فترات قصيرة (من سنة إلى سنتين)، وفترة طويلة (10 سنوات)، ممَّا يساعد على رصد تطوُّر التهديدات.
2. تحليل الترابط بين المخاطر لتحديد مدى قدرة خطر ما على التسبُّب في أزمات مركَّبة.
3. استشراف المشهد المستقبلي عبر تقييم توجُّهات رئيسة تُشكِّل بيئة المخاطر العالميَّة.
4. عزَّز التقرير نتائجه بمصدر ثانوي مكمِّل يتمثَّل في مسح الرأي التنفيذي (Executive Opinion Survey)، الذي شمل رأي أكثر من 11,000 قائد أعمال في 121 اقتصادًا حول العالم، لتحديد أكثر المخاطر حدَّة في كل دولة على مدى العامين المقبلين. كما جرى إثراء التحليل النوعي بتصورات 155 خبيرًا دوليًّا، ممَّا أعطى التقرير بُعدًا استشرافيًّا متقدمًا.

ويمكن استشراف التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة في ضوء تقرير المخاطر العالميَّة (2025) من خلال تزايُد التشاؤم العالمي وتدهور الثقة بالمستقبل، حيث تكشف نتائج استطلاع «GRPS 2025» عن أن 90% من الخبراء يتوقعون اضطرابًا عالميًّا مستمرًّا، يشمل أزمات بيئيَّة وجيوسياسيَّة ومعلوماتيَّة واجتماعيَّة. ويشير هذا الإجماع إلى توقُّع بيئة أمنيَّة دوليَّة متقلِّبة تفتقر إلى أدوات فعَّالة للتعامل مع الأزمات، وتُمهِّد لظهور تهديدات أمنيَّة غير تقليديَّة على مستوى العالم والمنطقة (World Economic Forum, 2025). وعليه، فقد صنَّف التقرير المخاطر العالميَّة إلى نوعين:

- **مخاطر عالميَّة قصيرة المدى (خلال سنتين)** كما يوضحها الجدول 1.6.

الجدول 1.6: المخاطر العالميَّة قصيرة المدى (خلال سنتين)

م	المخاطر العالميَّة خلال سنتين	الانعكاسات الأمنيَّة المتوقَّعة
1	المعلومات المضلِّلة والخاطئة	تصاعد حملات التضليل المؤثِّرة في الأمن الداخلي وثقة المجتمع بالأجهزة الأمنيَّة
2	الظواهر الجويَّة المتطرِّفة	زيادة الكوارث الطبيعيَّة التي تتطلَّب استجابات أمنيَّة للطوارئ وإجلاء السكان
3	الصراعات المسلَّحة بين الدول	تنامي مخاطر تسلُّل الجماعات المسلَّحة وتهديدات الحدود وجرائم الحرب
4	الاستقطاب المجتمعي	تصاعُد التوترات والانقسامات المجتمعيَّة وتطوُّرها لعنف داخلي
5	الحروب السيبرانيَّة والتجسُّس الإلكتروني	اختراق الأنظمة الأمنيَّة، والابتزاز الإلكتروني، وتعطيل البنية التحتيَّة الحسَّاسة
6	التلوُّث البيئي	تأثير بيئي مباشر في الصحَّة العامَّة، ما يثير اضطرابات أو نزوحًا داخل المدن
7	العنف المجتمعي	تزايُد الجرائم الناتجة عن الفقر والتمييز، وتراجُع الثقة بالمؤسَّسات الأمنيَّة
8	الهجرة القسريَّة أو النزوح	ضغط على الموارد الأمنيَّة، وتهديد بالجرائم العابرة للحدود
9	المواجهة الجيو-اقتصاديَّة	تصاعُد حروب وجرائم اقتصاديَّة تؤدِّي إلى اضطرابات تجاريَّة
10	تآكُل الحقوق والحريات المدنيَّة	زيادة الرقابة المجتمعيَّة وتقييد الحريات، وتوتُّرات مع منظَّمات حقوق الإنسان

- **مخاطر عالميَّة طويلة المدى (خلال عشر سنوات)** كما يوضحها الجدول 1.7.

الجدول 1.7: المخاطر العالميَّة طويلة المدى (خلال عشر سنوات)

م	المخاطر العالميَّة خلال 10 سنوات	الانعكاسات الأمنيَّة المتوقَّعة
1	الظواهر الجويَّة المتطرِّفة	ارتفاع الطلب على قدرات الاستجابة السريعة للكوارث البيئيَّة وحماية المجتمعات المتضرِّرة
2	فقدان التنوُّع البيولوجي وانهيار النظم البيئيَّة	تصاعُد النزاعات على الموارد الطبيعيَّة، وتهديد الأمن الغذائي والمائي، واضطرابات سكانيَّة
3	التغيُّرات الحرجة في نظم كوكب الأرض	نشوء مناطق غير صالحة للسكن، ونزوح قسري داخلي وخارجي، وضغوط على الخدمات الأمنيَّة
4	نقص الموارد الطبيعيَّة	تصاعُد سرقات الموارد، وصراعات على المياه والطاقة، وارتفاع معدل الجرائم الاقتصاديَّة البيئيَّة
5	المعلومات المضلِّلة والخاطئة	استغلال المعلومات الكاذبة لخلق اضطرابات مدنيَّة وزعزعة الاستقرار الداخلي
6	نتائج سلبيَّة لتقنيَّات الذكاء الاصطناعي	هجمات سيبرانيَّة ذكيَّة، وتزييف بيانات التحقيقات، وتعطيل أنظمة الذكاء الاصطناعي الأمنيَّة
7	العنف المجتمعي	اتساع الفجوة الاجتماعيَّة وزيادة نسبة المشكلات والجرائم الناتجة عن الإقصاء
8	الاستقطاب المجتمعي	زيادة احتمالات العنف الداخلي والأعمال التخريبيَّة بين مختلف الفئات المجتمعيَّة
9	التجسُّس والحروب السيبرانيَّة	تصاعُد الجرائم السيبرانيَّة ضد المؤسَّسات الحيويَّة وسرقة البيانات الأمنيَّة
10	التلوث	تهديدات بيئيَّة مباشرة تؤدِّي إلى زيادة الجرائم المرتبطة بالبيئة والصحَّة العامَّة

وفي ضوء تصنيف المخاطر العالميَّة قصيرة المدى وطويلة المدى، يمكن استنتاج ما يُرجى أن توفره برامج التعليم والتدريب الأمني لمنسوبي الجهات الأمنيَّة، بحيث تُمكِّنهم من مواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة على النحو التالي:

- إدماج مهارات تحليل المعلومات المضلِّلة والتحقُّق الرقمي في المناهج الأمنيَّة.

- إعداد ضباط متخصّصين في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، مع التركيز على أخلاقيَّات التكنولوجيا.
- إدراج الأمن البيئي ضمن مناهج التدريب طويل المدى، وبخاصَّةٍ في المناطق المعرَّضة للتغيُّرات المناخيَّة.
- اعتماد مناهج لتحليل ترابط المخاطر بدلًا من التعامل معها بشكل منفصل.
- تبنِّي الأمن المجتمعي بوصفه أولويَّة وطنيَّة، تشمل العدالة الاجتماعيَّة وبناء الثقة المجتمعيَّة.
- إنشاء وحدات بحثيَّة داخل الأجهزة الأمنيَّة ترصد مؤشِّرات التحوُّلات البيئيَّة والتكنولوجيَّة ذات البعد الأمني.

ز - تقرير «الإسكوا» حول التنمية المستدامة العربي (2024)

سلَّط هذا التقرير (ASDR, 2024) الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لغربي آسيا (الإسكوا) الضوء على حالة التقدُّم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربيَّة حتى عام 2024، مع تركيز خاص على ندرة الموارد الطبيعيَّة، وفقدان التنوُّع البيولوجي، والتحديات المناخيَّة والبيئيَّة المتصاعدة. وعلى الرغم من أن التقرير يتناول التنمية من منظور اقتصادي واجتماعي وبيئي، فإن إسقاط نتائجه على المشهد الأمني العربي يُظهر بوضوح كيف أن ندرة الموارد الطبيعيَّة وتدهور النظم البيئيَّة يمثلان مهدِّدات غير تقليديَّة للأمن القومي والإقليمي.

فقد أشار التقرير إلى أن المنطقة العربيَّة تُعد من أكثر مناطق العالم التي تعاني ندرة المياه، حيث يعتمد أكثر من نصف سكانها على موارد مائيَّة مشتركة وعابرة للحدود، ما يولِّد قابليَّة عالية للصراعات حول إدارة المياه، وبخاصَّةٍ في ظل تزايد الطلب الناتج عن النمو السكاني والتحوُّلات الديموغرافيَّة. كما كشف التقرير عن تسارُع وتيرة التدهور البيئي وفقدان التنوُّع الحيوي (SDG 15) في المناطق الصحراويَّة والساحليَّة، الأمر الذي يهدِّد الأمن الغذائي والمائي، ويزيد من احتمالات النزاعات حول الأراضي والموارد (ASDR, 2024).

ويرى التقرير أن التغيُّرات المناخيَّة الحادَّة - بما في ذلك موجات الحر، والعواصف الرمليَّة، والظواهر الجويَّة القصوى - تتسبَّب في خسائر اقتصاديَّة مباشرة، وتعطيل للخدمات الأساسيَّة، كالكهرباء والصحَّة والتعليم، ممَّا يُضعف قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها التنمويَّة، ويزيد الضغط

على المؤسَّسات الأمنيَّة للتعامل مع النزوح السكاني وحالات الطوارئ البيئيَّة. ويُحذِّر التقرير من أن الاستمرار في استنزاف الموارد الطبيعيَّة دون إدارة رشيدة سيؤدِّي إلى تفاقُم التوتُّرات المجتمعيَّة، ويخلق بيئة خصبة للجريمة المُنظَّمة العابرة للحدود، مثل: تهريب المياه والموارد الطبيعيَّة (ASDR, 2024).

وبينما يُبرز التقرير التحديات البيئيَّة بوصفها عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة، فإنه يوفر في الوقت ذاته مداخل إستراتيجيَّة لتعزيز الأمن البيئي بوصفه جزءًا من الأمن الشامل في المنطقة العربيَّة، من خلال تبنِّي سياسات تكامليَّة بين مؤسَّسات الدولة والأجهزة الأمنيَّة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى التقرير بوصفه مصدرًا أساسيًّا لفهم التداخُل بين أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والأمن الإنساني، وبخاصَّةٍ ما يتعلَّق بأمن الغذاء والمياه والموارد الطبيعيَّة.

وفي ضوء نتائج تقرير التنمية المستدامة العربي (2024)، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي ينبغي أن تتوافر في منسوبي الجهات الأمنيَّة العربيَّة لمواجهة التحديات البيئيَّة والمناخيَّة المستقبليَّة، كما هو موضَّح في الجدول 1.8.

الجدول 1.8: الخصائص المطلوب توافرها في منسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة وَفْقَ تقرير الإسكوا (2024)

المهارة/ السمة	التطبيق في السياق الأمني
الوعي البيئي	تمكين عناصر الأمن من فهم العلاقة بين البيئة والأمن، مثل إدارة النزاعات على الموارد
مهارات الاستجابة للكوارث	القدرة على التعامل مع الكوارث الطبيعيَّة والظواهر الجويَّة القصوى وإدارة عمليات الإجلاء
التعاون عبر الحدود	تطوير قدرات العمل المشترك مع دول الجوار في إدارة المياه والموارد الطبيعيَّة المشتركة
المرونة المؤسَّسيَّة	التكيُّف مع الضغوط البيئيَّة المفاجئة واستمرار تقديم الخدمات الأمنيَّة
رصد الجرائم البيئيَّة	تعزيز قدرات التحقيق والرقابة على الجرائم المرتبطة بالموارد الطبيعيَّة والتنوُّع البيولوجي

وهكذا يمكن أن نستخلص، في ضوء تحليل جميع التقارير السابقة، أن العالم يتجه نحو مرحلة معقَّدة من المخاطر متعدِّدة الأبعاد، تتداخل فيها المهدِّدات الرقميَّة مع المناخيَّة، وتتقاطع فيها التحديات الاجتماعيَّة مع الأمنيَّة، الأمر الذي لم يعُد ممكنًا معه الاكتفاء بالمنظومات الأمنيَّة الكلاسيكيَّة. وبما أن المنطقة العربيَّة ليست بمعزِل عمَّا يواجه العالم، فإنها كذلك ستتأثَّر بالمهدِّدات المستقبليَّة التي قد تتفاوت احتماليَّة وقوعها وتتباين درجة خطورتها والتأثيرات الناتجة عنها، ويمكن تلخيص جميع المهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة وتصنيفها وَفْقَ درجة الخطورة، ومستوى احتماليَّة توقُّع حدوثها، والانعكاسات الأمنيَّة المترتِّبة عليها، وَفْقَ ما يبينه الجدول 1.9.

الجدول 1.9: مصفوفة التحديات المستقبليَّة الأمنيَّة

م	وصف التهديد	درجة الخطر (Impact)	درجة الاحتماليَّة (Likelihood)	مصدر المعلومات	الانعكاسات الأمنيَّة المتوقَّعة
1	فجوة المهارات وضعف المواءمة بين التعليم وسوق العمل	عالٍ	مرجَّح	ESCWA 2020	اضطرابات اجتماعيَّة - زيادة التطرُّف
2	ضعف جاهزيَّة الكوادر الأمنيَّة لمجابهة التهديدات السيبرانيَّة	عالٍ - حرج	مرجَّح	ESCWA 2020	ثغرات أمنيَّة - اختراق الأنظمة - ضعف الاستجابة
3	استقطاب الشباب عبر الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل	حرج	محتمَل - مرجَّح	UNDP 2022	تجنيد إرهابي - دعاية متطرِّفة - زعزعة استقرار داخلي
4	قصور النظم التعليميَّة عن مواكبة الثورة الصناعيَّة الرابعة	متوسِّط	مرجَّح	ESCWA 2020	ضعف مرونة الكوادر الأمنيَّة - فجوة في المهارات
5	تصاعُد الجريمة السيبرانيَّة	حرج	مرجَّح	WEF 2017	هجمات إلكترونيَّة - سرقة بيانات - تعطيل البنية التحتيَّة
6	البطالة التقنيَّة الناتجة عن الأتمتة	عالٍ	محتمَل - مرجَّح	WEF 2017	بطالة - احتجاجات - انخراط في الجريمة
7	الفجوة الرقميَّة في الأجهزة الأمنيَّة	عالٍ	مرجَّح	WEF 2017	استهداف الأجهزة الأمنيَّة - عجز عن مواجهة التهديدات

م	وصف التهديد	درجة الخطر (Impact)	درجة الاحتماليَّة (Likelihood)	مصدر المعلومات	الانعكاسات الأمنيَّة المتوقَّعة
8	سوء استخدام الذكاء الاصطناعي	عالٍ - حرج	محتمَل	WEF 2017	قرارات أمنيَّة خاطئة - انتهاك الخصوصيَّة - فقدان الثقة
9	التمييز الرقمي والإقصاء	متوسِّط - عالٍ	محتمَل	WEF 2017	تفاقم التطرُّف - عزلة اجتماعيَّة - احتجاجات
10	التحوُّل الرقمي المتسارع	حرج	مرجَّح	INTERPOL 2022	جرائم جديدة عابرة للحدود - تلاعُب بالبيانات
11	التهديدات البيئيَّة والمناخيَّة	عالٍ	محتمَل - مرجَّح	INTERPOL 2022	نزاعات على الموارد - موجات نزوح - انهيار خدمات
12	تآكُل الثقة بالمؤسَّسات والمعلومة	حرج	مرجَّح	INTERPOL 2022	عزوف مجتمعي
13	التحوُّلات الديموغرافيَّة والاجتماعيَّة	عالٍ	مرجَّح	INTERPOL 2022	عنف داخلي - اضطرابات اجتماعيَّة
14	تطوُّر الجريمة المُنظَّمة إلى أنماط هجين	حرج	محتمَل - مرجَّح	INTERPOL 2022	شبكات دوليَّة - جرائم معقَّدة - صعوبة ضبط
15	الجريمة غير المرئيَّة	عالٍ - حرج	محتمَل	INTERPOL 2022	صعوبة التتبع - عجز قضائي - جرائم عابرة
16	ضعف البنى الرقميَّة	حرج	محتمَل - مرجَّح	INTERPOL 2022	انهيار أنظمة أمنيَّة - توقُّف خدمات أساسيَّة
17	فقدان الكفاءات الأمنيَّة لصالح القطاع الخاص	عالٍ	محتمَل	INTERPOL 2022	نقص مهارات - ضعف القدرة المؤسَّسيَّة
18	ضعف صورة الشرطة وتراجع الثقة المجتمعيَّة	متوسِّط - عالٍ	محتمَل	INTERPOL 2022	صعوبة توظيف الكفاءات - فجوة مع المجتمع
19	الاضطراب البنيوي لسوق العمل	عالٍ	مرجَّح	WEF 2025 (Future Jobs)	فقدان وظائف - بطالة جماعيَّة
20	التحوُّل الأخضر والوظائف البيئيَّة	متوسِّط - عالٍ	محتمَل	WEF 2025 (Future Jobs)	دمج الأمن البيئي - نزاعات حول الموارد

م	وصف التهديد	درجة الخطر (Impact)	درجة الاحتماليَّة (Likelihood)	مصدر المعلومات	الانعكاسات الأمنيَّة المتوقَّعة
21	تراجع الوظائف المكتبيَّة والإداريَّة	عالٍ	محتمَل - مرجَّح	WEF 2025 (Future Jobs)	بطالة شبابيَّة تقنيَّة - جريمة مُنظَّمة
22	ارتفاع الطلب على الأمن الرقمي مقابل نقص الكفاءات	حرج	مرجَّح	WEF 2025 (Future Jobs)	فجوة أمنيَّة خطيرة - هجمات ناجحة متكرِّرة
23	اختلال التوزيع الديموغرافي للعمالة	عالٍ	محتمَل	WEF 2025 (Future Jobs)	توتُّرات سكانيَّة - نزاعات محليَّة - هجرة قسريَّة
24	المعلومات المضلِّلة	حرج	مرجَّح	WEF 2025 (Global Risks)	حملات تضليل - فقدان الثقة - فوضى إعلاميَّة
25	الظواهر الجويَّة المتطرِّفة	عالٍ	محتمَل - مرجَّح	WEF 2025 (Global Risks)	كوارث - إجلاء سكاني - ضغوط على الأمن
26	الصراعات المسلَّحة بين الدول	حرج	محتمَل	WEF 2025 (Global Risks)	تهديد حدودي - تسلُّل جماعات - إرهاب
27	الاستقطاب المجتمعي	عالٍ	مرجَّح	WEF 2025 (Global Risks)	عنف داخلي
28	الحروب السيبرانيَّة والتجسس الإلكتروني	حرج	مرجَّح	WEF 2025 (Global Risks)	اختراقات - تجسُّس - تعطيل أنظمة
29	التلوث البيئي	متوسِّط - عالٍ	محتمَل	WEF 2025 (Global Risks)	أزمات صحيَّة - نزوح - جرائم مرتبطة
30	الهجرة القسريَّة أو النزوح	عالٍ	محتمَل	WEF 2025 (Global Risks)	ضغط على الأمن - جرائم حدوديَّة

م	وصف التهديد	درجة الخطر (Impact)	درجة الاحتماليَّة (Likelihood)	مصدر المعلومات	الانعكاسات الأمنيَّة المتوقَّعة
31	المواجهة الجيو-اقتصاديَّة	متوسِّط - عالٍ	محتمَل	WEF 2025 (Global Risks	صراعات اقتصاديَّة - تهديدات للاستقرار
32	فقدان التنوُّع البيولوجي وانهيار النظم البيئيَّة	عالٍ - حرج	محتمَل - مرجَّح	WEF 2025 (Global Risks	تهديد الأمن الغذائي والمائي - نزاعات على الموارد
33	التغيُّرات الحرجة في نظم كوكب الأرض	حرج	محتمَل	WEF 2025 (Global Risks	نزوح واسع - انهيار مجتمعات - ضغط أمني
34	نقص الموارد الطبيعيَّة	عالٍ	محتمَل - مرجَّح	WEF 2025 (Global Risks	صراعات على المياه والطاقة - جرائم بيئيَّة
35	نتائج سلبيَّة لتقنيَّات الذكاء الاصطناعي	حرج	محتمَل - مرجَّح	WEF 2025 (Global Risks	هجمات ذكيَّة - تزييف تحقيقات - شلل أنظمة

من خلال مصفوفة المهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة في الجدول 1.9، نجد أن معظم المؤشِّرات الدوليَّة والإقليميَّة تشير إلى أن الوطن العربي يواجه مزيجًا من التهديدات عالية الخطورة والمرجَّح حدوثها، بسبب تقاطع أزمات اقتصاديَّة وديموغرافيَّة وسياسيَّة مع تسارُع التحوُّل الرقمي.. فمثلًا: فجوة المهارات بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل العربي تجعل البطالة الشبابيَّة أحد أبرز مصادر الاضطراب، وهو ما يقود إلى اضطرابات اجتماعيَّة وتزايُد احتمالات الانخراط في أنشطة متطرِّفة أو إجراميَّة. وفي المجال الأمني، فإن ضعف الجاهزيَّة السيبرانيَّة والفجوة الرقميَّة داخل المؤسَّسات الأمنيَّة يضاعف من مخاطر تصاعد الجريمة السيبرانيَّة والحروب الإلكترونيَّة، وبخاصَّةٍ مع تنامي استهداف بنى تحتيَّة للطاقة والمصارف كما حدث في بعض دول الخليج وشمال أفريقيا، الأمر الذي يؤدِّي إلى خسائر اقتصاديَّة مباشرة، وتعطيل خدمات أساسيَّة. كذلك، فإن التحوُّل الرقمي المتسارع دون حوكمة محكمة يزيد من ضعف الأنظمة، ما يفتح المجال أمام الجرائم العابرة للحدود والاختراقات التي قد تشلُّ قطاعات حيويَّة وتعوق الاستثمار.

وعلى الصعيد المجتمعي، فإن تآكُل الثقة بالمؤسَّسات وانتشار المعلومات المضلِّلة والاستقطاب المجتمعي يهدد الاستقرار الداخلي، حيث يجري توجيه الرأي العام عبر حملات تضليل واسعة النطاق. وهذه الديناميات تؤدِّي إلى العزوف عن المشاركة المدنيَّة، وتعميق الانقسام العمودي بين فئات المجتمع. وتزيد من حدَّة الموقفِ التحوُّلاتُ الديموغرافيَّة واضطراب سوق العمل البنيوي التي تولِّد بطالة جماعيَّة وضغطًا متزايدًا على الخدمات، ويضع المؤسَّسات أمام تحديات أمنيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة متشابكة تتجاوز القدرات التقليديَّة على الاستجابة، ممَّا يتطلب - لضمان الأمن المستقبلي في المنطقة العربيَّة - منظومة معرفيَّة متقدِّمة وتحوُّلًا مؤسَّساتيًّا، تكون فيه الأكاديميات الأمنيَّة مراكز تفكير وتحليل، تُخرّج كوادر تمتلك الوعي البيئي، والذكاء السياسي، والكفاءة الرقميَّة، مع القدرة على الاستشراف المبكِّر وإدارة الأزمات المعقَّدة بفعاليَّة ومرونة. وهذا ما ستركِّز عليه الدراسة من خلال استخلاص خصائص الجاهزيَّة الأمنيَّة لبرامج التعليم والتدريب في المنطقة العربية لمواجهة كل ما سبق تحليله من مهدِّدات.

(2) خصائص الجاهزيَّة الأمنيَّة المستقبليَّة لبرامج التعليم والتدريب في المؤسَّسات الأمنيَّة

مكَّن تحليل التقارير التي أشارت إلى التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة من استنتاج الخصائص التي يجب توافرها في برامج التعليم والتدريب في المؤسَّسات الأمنيَّة لتُمكِّن منسوبيها من مواجهة هذه التحديات المستقبليَّة. ويمكن تلخيصها في المرتكزات الأربعة التالية:

1. تغطية التهديدات المستقبليَّة في محتوى برامج التعليم والتدريب الأمني.
2. توظيف التكنولوجيا في التعليم والتدريب، التي تُمكِّن من الجاهزيَّة المستقبليَّة لمنسوبي الأجهزة الأمنيَّة.
3. استهداف برامج التعليم والتدريب الأمني تنمية المهارات الاستشرافيَّة لمنسوبيها.
4. ارتباط برامج التعليم والتدريب الأمني بالرؤى والسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة.

وتنبثق من هذه المرتكزات الأربعة ثمانية معايير من الأهميَّة بمكان أن تتمتع برامج التعليم والتدريب الأمني بها، هي:

المعيار الأول: المواءمة مع التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة

وتتطلَّب أن تستخدم البرامج إستراتيجيَّات حديثة ترتكز على المتعلِّم/ المتدرِّب وتُمكِّنه من استشراف المهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة، كالتحليل التنبُّئِي والسيناريوهات في عمليات التعليم والتدريب، التي تُمكِّن من استشراف التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة، مثل: الإرهاب السيبراني، والحروب البيولوجيَّة. بالإضافة إلى ارتباط البرامج بالرؤى والسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة.

المعيار الثاني: الكفاءة الأكاديميَّة والمهنيَّة لمحتوى برامج التعليم والتدريب الأمني

وتتطلب الموازنة بين الجوانب النظريَّة والعمليَّة أو التطبيقيَّة في البرامج، بحيث يتمكَّن البرنامج من تغطية المعارف وتحقيق المهارات والقيم المستهدفة؛ ذلك أن أغلب البرامج التعليميَّة الأمنيَّة تركِّز على الجرعة النظريَّة، بينما تركِّز برامج التدريب على الجرعة العمليَّة والتطبيقيَّة، والموازنة بين المحتوى النظري والعملي أو التطبيقي في البرنامج هي التي تُمكِّن من تحقيق الكفاءة الأكاديميَّة والمهنيَّة على حد سواء.

المعيار الثالث: المهارات التقنيَّة والميدانيَّة

من الأهميَّة بمكان أن تُركِّز التطبيقات الميدانيَّة للبرامج على استخدام المحاكاة وتمارين الواقع الافتراضي في التدريبات الفعليَّة وتطوير المهارات الرقميَّة والتقنيَّة لمنسوبيها، حتى تُمكِّنهم من مواكبة المستجدات المستقبليَّة.

المعيار الرابع: التكوين القيادي والإستراتيجي

إن مواجهة التحديات المستقبليَّة تتطلَّب قيادات أمنيَّة قادرة على التفكير الإستراتيجي والدقَّة والسرعة في اتخاذ القرار، وفي الوقت ذاته التكيُّف السريع مع المتغيِّرات والقدرة على التحليل والتفكير الناقد، الأمر الذي يجب أن تركِّز عليه البرامج لجميع منسوبيها في جرعات تأسيسيَّة متتابعة، فصناعة القادة لا ترتبط فقط بالرتب العليا والقيادات التي عادةً ما تُخصَّص لهم جرعات بعد وصولهم إلى المناصب القياديَّة، غير أنهم يحتاجون إلى تكوين مبكِّر، ولعامة المنسوبين، يُمكِّن

من امتلاكهم مهارات التفكير الإستراتيجي بغض النظر عن مناصبهم القياديَّة، وسطى كانت أو عليا. وهو ما من شأنه أن يعزز المهارات الإستراتيجيَّة لجميع منسوبي المؤسَّسات الأمنيَّة لمواجهة التحديات المستقبليَّة.

المعيار الخامس: الكفاءة التعليميَّة والتدريبيَّة لمُنفِّذي البرامج

إن تكامُل الخبرة التعليميَّة والتدريبيَّة في منفذي البرامج الأمنيَّة من أهم المعايير التي تحقق الموازنة بين الجانبين النظري والعملي، أو التطبيقي، في تلك البرامج، ليس ذلك فحسب، بل إن امتلاك الأكاديميين من مقدمي البرامج التعليميَّة خبرة ميدانيَّة يجعل من اليسير عليهم أن يعززوا المهارات التطبيقيَّة الميدانيَّة لدى المنسوبين، كما سيعزز الميدانيون من الشق المعرفي على نحو متكامل مع التطبيقي لدى المتدربين؛ لذا فمن الأهميَّة بمكان التركيز عند اختيار منفِّذي البرامج على الجمع بين الكفاءة الأكاديميَّة والخبرة الميدانيَّة، بوصفه أحد العوامل المهمَّة في تعزيز التكامل بين الجوانب النظريَّة والتطبيقيَّة في البرامج الأمنيَّة.

المعيار السادس: ضمان جودة برامج التعليم والتدريب الأمني

إن التقييم المستمر لجودة العمليات التعليميَّة والتدريبيَّة والتحسين المستمر القائم على مستويات تحقُّق مؤشِّرات الأداء المستهدفة من أهم المعايير التي تُمكِّن تلك البرامج من مواكبتها للمستجدات وتطويرها بحسب الاحتياج؛ لذلك فإن حرص برامج التعليم والتدريب الأمني على تفعيل أنظمة ضمان جودة متكاملة ونيل اعتمادات مؤسَّسيَّة وبرامجيَّة مطلب مهم في جاهزيَّتها الأمنيَّة المستقبليَّة.

المعيار السابع: استجابة البرامج لخصوصيَّة التهديدات الأمنيَّة في الدول العربيَّة

من الأهميَّة بمكان أن تراعي برامج التعليم والتدريب في الدولة المَعنِيَّة الاستجابة لطبيعة التحديات التي تواجهها وَفْقَ خصوصيَّتها المحليَّة، بالإضافة إلى الاستجابة للمهدِّدات المستقبليَّة العالميَّة. فعلى سبيل المثال: قد يختلف مهدد الأمن المجتمعي أو الإرهاب المحلي وَفقًا لطبيعة كل دولة وخصائصها، ولذلك فإن مقدرة برامج التعليم والتدريب الأمني في المنطقة العربيَّة على التركيز على المهدِّدات المحليَّة أمر يساوي في الأهميَّة التركيز على المهدِّدات المستقبليَّة العالميَّة، وربما يزيد عليه.

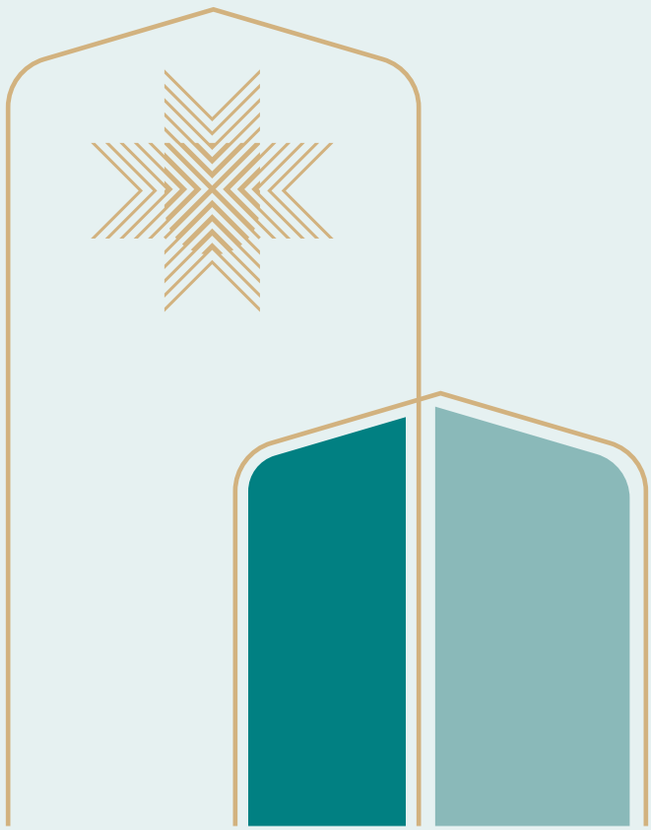
المعيار الثامن: الشراكة والتكامل المؤسَّسي

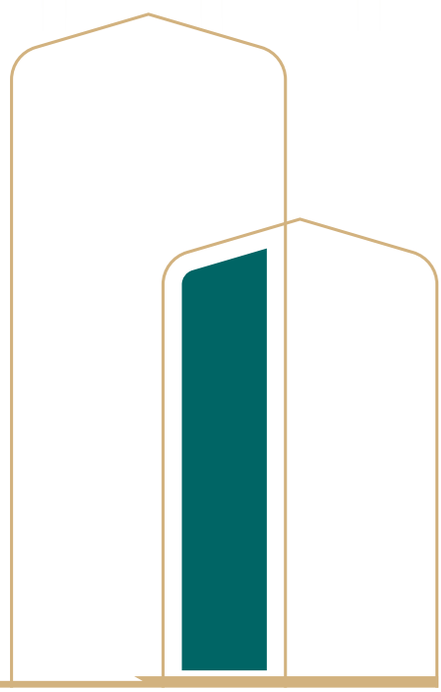
تتطلَّب مواجهة التحديات المستقبليَّة تكامل المؤسَّسات الأمنيَّة في تقديم برامج تعليم وتدريب تشاركيَّة لتحقيق أعلى درجات الجودة والكفاءة التي تحقِّق خصائص منسوبيها المطلوبة، وقد لوحظ أن الشراكات الأكاديميَّة بين الأجهزة الأمنيَّة ومؤسَّسات التعليم في تقديم برامج التعليم والتدريب الأمني تعزِّز من التوازن بين الجوانب النظريَّة والعمليَّة، كما يعزِّز تنوع الكادر التعليمي والتدريبي الأكاديمي والعسكري من تنوُّع الخبرات الأمنيَّة الأكاديميَّة والمهنيَّة، ممَّا يحقِّق الخصائص المطلوبة لمواجهة التحديات المستقبليَّة على نحو أفضل.

عليه، وفي نهاية هذا الفصل، الذي تناول أبرز المهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة وما يرتبط بها من تحديات استُخلِصَت من مختلف التقارير الدوليَّة والعربيَّة ذات الصلة، وصُنِّفَت إثرها هذه المهدِّدات وَفْقَ مستوى خطورتها ودرجة استشراف توقُّعها في العالم العربي والآثار المترتبة عليها، وبناءً على ذلك بُنِيَت نماذج تحليليَّة، حُدِّدت في ضوئها المرتكزات التي من المهم أن تعمل برامج التعليم والتدريب الأمني عليها - نخلص إلى أن المؤسَّسات الأمنيَّة العربيَّة يجب أن تعيد تعريف مواصفات كوادرها، فالمهارات التقنيَّة وحدها لا تكفي؛ بل يجب أن يتحلَّى الضباط بالاستشراف والذكاء الاجتماعي والمرونة لإدارة الأزمات المعقَّدة وغير المتوقَّعة من حيث تغطية التهديدات المستقبليَّة في محتواها، وتوظيف التكنولوجيا في العمليَّة التعليميَّة والتدريبيَّة التي تُمكِّن من الجاهزيَّة المستقبليَّة لمنسوبي الأجهزة الأمنيَّة، مع ضرورة استهداف برامج التعليم والتدريب الأمني تنمية المهارات الاستشرافيَّة لمنسوبيها، وضرورة ارتباطها بالرؤى والسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة.

وقد انبثقت ثمانية معايير عن هذه المرتكزات، وهي من الأهميَّة بمكان كي تحرص برامج التعليم والتدريب الأمني على تمثُّلها، هي: المواءمة مع التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة، والكفاءة الأكاديميَّة والمهنيَّة لمحتوى برامج التعليم والتدريب الأمني، والمهارات التقنيَّة والميدانيَّة، والتكوين القيادي والإستراتيجي، والكفاءة التعليميَّة والتدريبيَّة لمُنفِّذي البرامج، وضمان جودة برامج التعليم والتدريب الأمني، واستجابة البرامج لخصوصيَّة التهديدات الأمنيَّة في الدول العربيَّة، والشراكة والتكامل المؤسَّسي.

وتستخدم الدراسة، في الفصل التالي، هذه المعايير في تحليل واقع جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني في المنطقة العربيَّة لإعداد عناصر أمن قادرة على مواجهة التحديات المستقبليَّة، ومن ثَمَّ تحديد الفجوات في البرامج الآنيَّة للتحسين والتطوير.





ثانيًا: تحليل واقع مناهج التعليم والتدريب الأمني في ضوء التهديدات المستقبليَّة

يسعى هذا الفصل إلى تقييم مدى جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني الحاليَّة لمواكبة التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة. وفي ضوء ما استُخلِص في الفصل الأول من مرتكزات ومعايير، بُنِيَت نماذج تحليليَّة لتقييم قدرة برامج التعليم والتدريب على مواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة، كما بُنِيَ دليل مقابلة لاستقاء آراء الخبراء والمختصين في المجالات الأمنيَّة (انظر الملحق 1). وفيما يلي استعراض نتائج تحليل البرامج الأمنيَّة أولًا، ومن ثَمَّ استعراض نتائج تحليل آراء الخبراء والمختصين:

(1) تحليل نتائج تقييم برامج التعليم الأمني

إن تقييم مدى النجاح في دمج التهديدات المستقبليَّة ضمن البرامج الأمنيَّة لا يقتصر على رصد وجود البرامج ذات العلاقة فقط، بقدر ما يتطلَّب تحليلًا أعمق لمدى تكامُل تلك التهديدات ضمن فلسفة التصميم والتنفيذ والتقييم لتلك البرامج على نحو متكامل؛ لذلك، فمن الأهميَّة الإشارة إلى مستوى النضج في دمج المهدِّدات المستقبليَّة في البرامج الأكاديميَّة الأمنيَّة على نحو خاص. ويمكن تحديد مجموعة من المعايير لقياس مستويات النضج المشار إليها، مستخلصة من أدبيَّات التعليم الأمني ومنهجيَّات تحليل الاستجابة المؤسَّساتية الأمنيَّة للمخاطر الناشئة، على النحو التالي:

- **الوضوح المفاهيمي**: ويُقصد به: هل تُعرَّف التهديدات المستقبليَّة بشكل دقيق ومصطلحي داخل محتوى البرامج الأمنيَّة؟
- **التغطية التخصُّصيَّة**: وتشير إلى مدى وجود برامج تعليميَّة مخصَّصة للتهديدات المستقبليَّة كمجالات قائمة بذاتها، وليس فقط كإضافات موضوعيَّة ضمن برامج تقليديَّة.
- **أساليب تقديم المحتوى**: من حيث استخدام إستراتيجيَّات وأساليب استشرافيَّة، مثل: السيناريوهات المستقبليَّة، والواقع الافتراضي والمحاكاة المعززة، وأساليب تحليل البيانات الضخمة، وتقنيَّات التعلُّم المدمج والتكيُّفي.
- **الاستجابة التنظيميَّة**: وتعني مدى ارتباط البرامج بتحليل دوري للتهديدات، مثل: استخدام تقارير Europol IOCTA, INTERPOL Horizon Scans, WEF . وغيرها من المرجعيَّات.
- **القياس والتقييم**: ويُقصد به: وجود آليَّات قياس أثر برامج التعليم المتعلِّقة بالتهديدات المستقبليَّة، وهل هناك نماذج لتقييم الأثر المؤسَّسي والميداني.
- **التحوُّل المؤسَّسي التعليمي الشامل**: بمعنى: هل تعكس البرامج تحوُّلًا في الفلسفة التعليميَّة نفسها تجاه المستقبل، أم أنها لا تزال تعمل وَفْقَ أنماط تقليديَّة محدَّثة فقط؟

بناءً على هذه المعايير، يمكن تصنيف كل برنامج تعليمي وَفْقَ أربعة مستويات كما يوضحها الجدول 2.1.

الجدول 2.1: مستويات النضج لتصنيف برامج التعليم الأمني

مستوى النضج	التعريف
جزئي تقليدي	إشارات بسيطة إلى التهديدات المستقبليَّة في بعض الموضوعات دون تخصيص مقرَّرات أو تطوير منهجي للمهدِّدات المستقبليَّة
جزئي تخصُّصي	وجود مقرَّر متخصِّص أو برنامج واحد، لكنه غير متوافق مع الرؤية العامَّة للمؤسَّسة التعليميَّة الأمنيَّة
استشرافي وظيفي	دمج متقدِّم للتهديدات الأمنيَّة داخل برامج التخصُّصات، مع استخدام بعض أدوات التدريب الذكيَّة بما يلبِّي الاحتياج الآني
استشرافي عميق	تتموضع التهديدات المستقبليَّة كمحور إستراتيجي في بناء محتوى، وأساليب، وتقييم البرنامج/ البرامج، مع تنمية الحس الاستشرافي لدى الدارسين

طُبِّق النموذج التحليلي على عيِّنة قصديَّة من البرامج الأكاديميَّة الأمنيَّة المقدَّمة في الوطن العربي، اختيرت من بين البرامج المتاحة على الإنترنت. وقد واجهت الدراسة تحديًا متمثلًا في محدوديَّة توافُر المعلومات المتكاملة عن هذه البرامج عبر المصادر المفتوحة، وهو أمر يمكن تفهُّمه في ضوء خصوصيَّتها الأمنيَّة؛ لذلك جرى تحليل البيانات التي جرى الوصول إليها. ويُعَدُّ هذا التوجُّه مناسبًا لطبيعة الدراسة؛ إذ وفّر عيِّنة بلغ قوامها 37 برنامجًا من 9 دول عربيَّة، حيث أسهم هذا التنوُّع في استخلاص ملاحظات أكثر شمولًا. وقد أظهرت نتائج التحليل تباينًا في مستويات نضج البرامج الأكاديميَّة لإعداد منسوبيها في المؤسَّسات الأمنيَّة لمواجهة التحديات المستقبليَّة بناءً على عناصر النموذج الستة، على النحو التالي:

- **الوضوح المفاهيمي**

تباينت نسب البرامج الأكاديميَّة التي تحرص على تقديم تعريفات دقيقة وواضحة للتحديات/ المهدِّدات المستقبليَّة، ما بين 75% لبعض البرامج الأكاديميَّة التي حرصت على تعريف التهديدات المستقبليَّة بشكل منهجي دقيق ومصطلحي داخل محتوياتها، و40% في بعض البرامج الأخرى،

وقد تدنَّت النسبة إلى 25% فقط في بعض البرامج التي تضمَّنت إشارات محدودة إلى التهديدات المستقبليَّة دون مصطلحات واضحة أو أطر مفاهيميَّة. وعلى الرغم من أن النسبة العامَّة جيدة في تضمين البرامج الأكاديميَّة الأمنيَّة لتعريفات واضحة ودقيقة للتحديات/ المهدِّدات المستقبليَّة، فإن مزيدًا من التركيز على جانب التحليل المنهجي للمخاطر الناشئة ضمن جميع المناهج الدراسيَّة، أيًّا ما كان تخصُّصها، من الأهميَّة بمكان. ولعلَّه من الأنسب للمؤسَّسات الأمنيَّة أن تعمل على تطوير معجم واضح للتهديدات الناشئة وإدراج المصطلحات الدقيقة في جميع المقرَّرات.

- **التغطية التخصُّصيَّة**

أشارت النتائج إلى انخفاض نسبي في عدد البرامج التعليميَّة المخصَّصة للتهديدات المستقبليَّة كمجالات قائمة بذاتها، كما أن هناك انخفاضًا في عدد المقرَّرات التي تركِّز على التهديدات المستقبليَّة، كالجرائم الإلكترونيَّة أو الجرائم المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال لا الحصر، وإن كانت مدرجة كعناصر فرعية في بعض موضوعات المقرَّرات في أغلب برامج العيِّنة. وقد بلغت أعلى نسبة في تضمين مقرَّرات أو مسارات مخصَّصة تركِّز حصريًّا على التهديدات المستقبليَّة في نماذج العيِّنة 70%، حيث تقدم برامج تخصُّصيَّة في الشرطة العلميَّة، والأمن السيبراني، وقوات التدخُّل السريع، ممَّا يعكس عمقًا متوسِّطًا.

بينما جاءت النسب الأخرى بالتساوي، حيث بلغت 30%. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة تضمين المهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة في البرامج الحاليَّة، كموضوعات تكاد تكون سائدة في أغلب النماذج المدروسة، فإنه من الأهميَّة بمكان التركيز على إفراد برامج أكاديميَّة أو إنشاء مسارات أو وحدات تخصُّصيَّة في مجالات الأمن المستقبليَّة، مثل: الأمن السيبراني، والأدلَّة الرقميَّة، والتحليلات التنبُّئِيَّة، من أجل إعداد مكثَّف للعناصر الأمنيَّة على مواجهتها مستقبلًا.

- **أساليب تقديم المحتوى**

أشارت النتائج إلى أن جميع برامج العيِّنة تستخدم التعلُّم الإلكتروني بنسبة 100%، وهو أمر إيجابي، غير أن بعضها ما زال لا يركز على إستراتيجيَّات التدريس المتمركزة نحو المتعلِّم، حيث تراوحت النسبة بين 30% و40% في بعض البرامج، و80% في برامج أخرى. وعليه، فإن استخدام

البرامج للإستراتيجيَّات والأساليب الاستشرافيَّة، مثل: السيناريوهات المستقبليَّة، والواقع الافتراضي، والمحاكاة المعززة، وتقنيَّات التعلُّم المدمج والتكيُّفي، وأساليب تحليل البيانات الضخمة، ونماذج التعليم القائم على الكفاءات، سيعزِّز من القدرة التنبُّئِيَّة لمنسوبي الجهات الأمنيَّة لمواجهة التحديات المستقبليَّة.

- **الاستجابة التنظيميَّة**

أشارت النتائج إلى استجابة تنظيميَّة مبشِّرة بلغت في بعض البرامج 60%، حيث ظهر التعاون مع الإنتربول واليوروبول، بينما انخفض الاستخدام المنهجي لوثائق الاستشراف في تطوير المناهج حتى 20% في برامج أخرى، وإن كانت قليلة، ممَّا يشير إلى أهميَّة إضفاء الطابع المؤسَّسي على تحليل الاستشراف باستخدام تقييمات التهديدات الدوليَّة، مثل: استخدام تقارير (Europol IOCTA, IN-TERPOL Horizon Scans, WEF) لتوجيه مراجعة المحتوى للبرامج الأكاديميَّة الأمنيَّة في الوطن العربي.

- **القياس والتقويم**

أشارت النتائج إلى أنه على الرغم من أن أغلب برامج العيِّنة عنيت بقياس مخرجات التعلُّم على مستوى المقرَّرات والبرنامج، فإن هناك ضعفًا شديدًا في قياس أثر هذه المخرجات على المستوى المؤسَّسي وفاعليَّتها على المستوى المهني والميداني في تطوير أداء المنسوبين. كما خلصت النتائج إلى غياب ذِكر الآليَّات للتقييم بهذا الشأن في خطط البرامج أو على المستوى المؤسَّسي، ممَّا يستوجب ضرورة إدخال أدوات تقييم مُنظَّمة لقياس نتائج البرنامج على أداء الخريجين في الميدان.

- **التحوُّل المؤسَّسي الشامل**

أشارت نتائج دراسة العيِّنة إلى أن أغلب خطط البرامج التحسينيَّة أشارت إلى وجود نيَّة واضحة للتحديث، لكن أغلب عناصر العيِّنة اتسمت بأن نهج التحديث ظل تدريجيًّا دون دليل واضح على تحوُّل فلسفي كامل نحو الجاهزيَّة المستقبليَّة، حيث لم تعكس برامج العيِّنة في خططها التحسينيَّة تحوُّلًا في الفلسفة التعليميَّة نفسها تجاه المستقبل. وكانت أغلب الخطط التطويريَّة تعمل وَفْقَ

أنماط تقليديَّة محدثة فقط. وعلى الرغم من التفاوت بين نماذج العيِّنة، حيث بلغت نسبة التوجُّه التحديثي في بعض البرامج 65%، بينما انخفضت النسبة لـ35% في برامج أخرى؛ لذا تُعدُّ إعادة توجيه الرؤية المؤسَّسيَّة الأمنيَّة نحو نموذج تعليمي قائم على الاستشراف الإستراتيجي للتحديات المستقبليَّة مطلبًا ضروريًّا.

ويمكن تلخيص نتائج تحليل عيِّنة من برامج التعليم الأمني (البرامج الأكاديميَّة الأمنيَّة) وَفْقَ توافر معايير النضج على النحو التالي:

أولًا: بالنسبة لمعيار الوضوح المفاهيمي: أظهرت نتائج التحليل أن الوضوح المفاهيمي في بعض البرامج لا يزال جزئيًّا، حيث تقتصر على إشارات عامَّة دون تعريفات مصطلحيَّة دقيقة، بينما دمجت برامج أخرى مفاهيم حديثة بشكل أوضح، في حين اتسمت برامج أخرى بضعف في التعريف الدقيق بالتهديدات المستقبليَّة.

ثانيًا: بالنسبة لمعيار التغطية التخصُّصيَّة: فقد تبين أن بعض البرامج لم تُظهر تخصُّصات مستقبليَّة واضحة، في حين تميَّزت أخرى بإدماج تخصُّصات نوعيَّة، مثل: المجال السيبراني، بينما بقيت بعض البرامج محدودة في هذا الجانب؛ إذ غاب عنها التركيز على التخصُّصات الرقميَّة.

ثالثًا: بالنسبة لمعيار أساليب تقديم المحتوى: فقد اعتمدت بعض البرامج على أساليب تقليديَّة تفتقر إلى الأدوات الذكيَّة، في حين برزت برامج أخرى بتبنِّيها أساليب أكثر تقدُّمًا تقوم على المحاكاة والتعلُّم النشط، بينما ظلَّت مجموعة أخرى محافظة على النمط التقليدي دون تطوير.

رابعًا: بالنسبة لمعيار الاستجابة التنظيميَّة: فقد غابت كليًّا عن بعض البرامج التي لم تُظهر أي تحليل استشرافي مؤسَّسي، في حين اتسمت أخرى باستجابة متوسِّطة من خلال الشراكات مع جهات دوليَّة، بينما لم تتضمن برامج أخرى أي إشارات إلى مؤشِّرات على هذا المستوى.

خامسًا: بالنسبة لمعيار القياس والتقييم: لوحظ غياب آليَّات التقييم في بعض البرامج، بينما كانت قيد التطوير في أخرى؛ حيث اتجهت إلى قياس الكفايات، في حين لم يرد ذكرها في عدد من البرامج.

سادسًا: بالنسبة لمعيار التحوُّل المؤسَّسي الشامل: تبيَّن أن بعض البرامج لا تزال في إطار تقليدي محدود التحديث، بينما اتسمت أخرى بملامح توجُّه استشرافي جزئي، في حين بقيت مجموعة أخرى تقليديَّة بالكامل دون تبنِّي أي تحوُّلات مؤسَّسيَّة بارزة.

ونخلص من تحليل عيِّنة من برامج التعليم الأمني في الوطن العربي إلى أن هناك تطوُّرات واعدة في عدد من البرامج، حيث أُحرِزَت خطوات ملموسة نحو دمج المفاهيم المستقبليَّة. وتُظهر هذه البرامج تقدمًا مشجعًا في مجالاتٍ، مثل: وضوح المفاهيم، وتخصيص محتوى متخصِّص يتعلَّق بالتهديدات الناشئة، واعتماد منهجيَّات تدريس تفاعليَّة. ويُلاحَظ بشكل خاص تزايد الوعي بأهميَّة مواءمة التعليم مع التحديات الأمنيَّة المتجدِّدة في جميع برامج العيِّنة، ويتجلَّى ذلك من خلال إدراج وحدات دراسيَّة حول الجريمة الإلكترونيَّة، والتهديدات العابرة للحدود، وتقنيَّات الشرطة المتقدِّمة في بعضها. علاوة على ذلك، اتخذت عدَّة مؤسَّسات خطوات لتحديث أساليبها، من خلال إدخال التدريب القائم على الكفاءات وتكوين شراكات قيِّمة مع هيئات أمنيَّة دوليَّة.

وفي الوقت ذاته، توفِّر النتائج رؤًى مهمَّة حول المجالات التي يمكن تطويرها بشكل أكبر لدعم هذه الجهود وضمان مسار إقليمي متسق نحو الجاهزيَّة المستقبليَّة. إن تعزيز استجابة المؤسَّسات للأطر العالميَّة للاستشراف، وتوسيع استخدام التقنيَّات الغامرة، وتطوير آليَّات تقييم قابلة للقياس، من شأنه أن يعزِّز كثيرًا من أثر البرامج. وجدير بالذكر أن الزخم المتزايد نحو الإصلاح يمثِّل فرصة ممتازة لترسيخ منهجيَّة الاستشراف الإستراتيجي في المناهج الدراسيَّة والتخطيط المؤسَّسي. ومن خلال البناء على نقاط القوة الحاليَّة والاستثمار في تحوُّلات مُنظَّمة تتطلع إلى المستقبل، ستكون مؤسَّسات التعليم الأمني في الوطن العربي في موقع قوي لإعداد الجيل القادم من المهنيين لمواجهة بيئات أمنيَّة معقَّدة وسريعة التطوُّر.

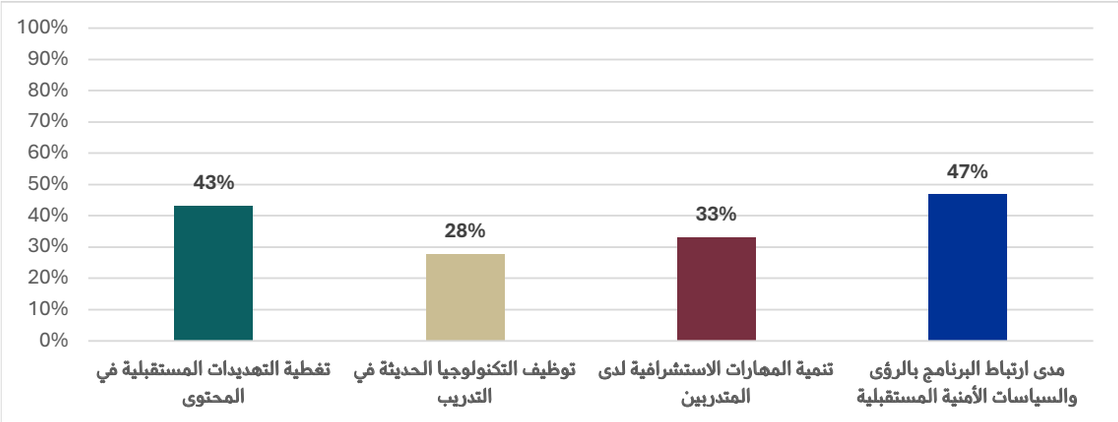
(2) تحليل نتائج تقييم برامج التدريب الأمني

بُنِيَ نموذج لتقييم مدى جاهزيَّة برامج التدريب الأمني الحاليَّة لمواكبة التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة وَفْقَ توافر العناصر التالية:

- مدى ارتباط برامج التدريب الأمني بالرؤى والسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة.
- استهداف البرنامج تنمية المهارات الاستشرافيَّة لدى المتدربين.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة في التدريب.
- تغطية التهديدات المستقبليَّة في محتوى برامج التدريب.

وقد طُبِّق النموذج على عيِّنة ممثِّلة من برامج التدريب الأمني التي تُقدَّم في الوطن العربي، والمتاح الاطلاع على محتوياتها والتعرُّف إلى كيفيَّة تنفيذها، وقد بلغ حجم العيِّنة 118 برنامجًا تدريبيًّا من 17 دولة عربيَّة (انظر الملحق 2)، وقد أظهرت نتائج التحليل الكلي ما يلي:

شكل رقم (2.4) يوضح قدرة برامج التدريب على مواجهة التحديات الأمنية المستقبلية



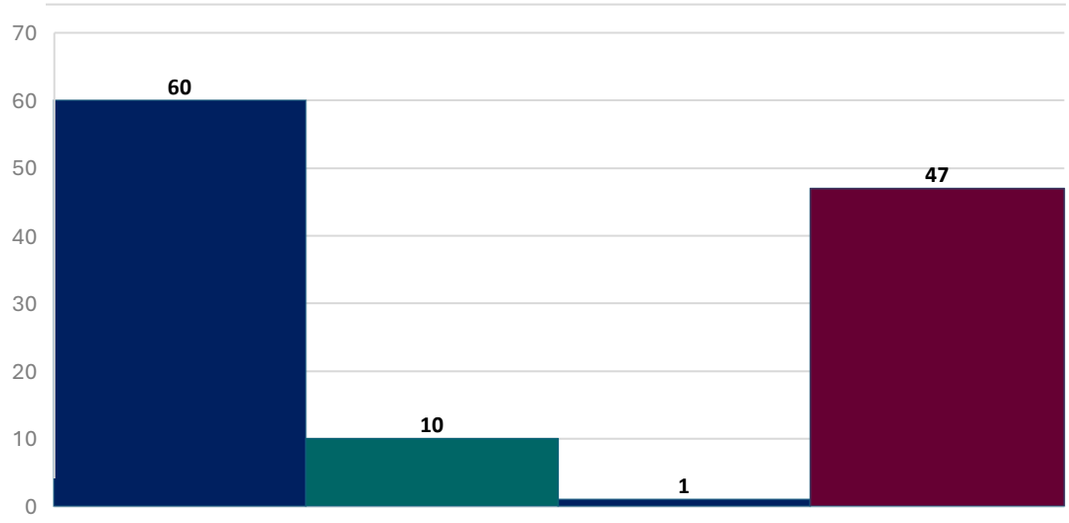
الشكل 2.1: قدرة برامج التدريب على مواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة

- **مدى ارتباط برامج التدريب الأمني بالرؤى والسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة**

أظهرت النتائج أن برامج التدريب الأمني العربي ترتبط ارتباطًا جيدًا بالرؤى والسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة، حيث بلغ إجمالي نسبة ارتباطها 47%، غير أنه من خلال التحليل تبيَّن أن هناك تباينًا بين برامج التدريب الأمني على الصعيد الفردي في هذه النسبة، فقد وُجِد أن:

- 47 برنامجًا تدريبيًّا (دورة) حققت ارتباطًا عاليًا بالرؤى والسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة بنسبة تزيد على 90%.
- بينما حققت 11 دورة فقط ما بين 25% و75% من ارتباطها بالرؤى والسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة.
- في حين وُجِد أن 60 دورة لم يتجاوز مستوى ارتباطها بالسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة نسبة 25%.

وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى وجود توجُّه إستراتيجي في نصف برامج التدريب الأمني العربي تقريبًا، فإنه ما زالت هناك حاجة إلى تعميم هذا التوجُّه ضمن جميع الدورات التدريبيَّة.



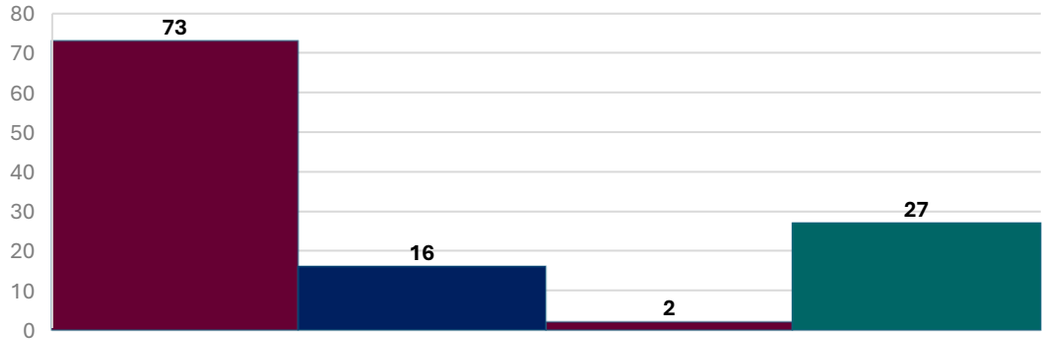
شكل 2.2: مدى ارتباط برامج التدريب بالرؤى والسياسات الأمنيَّة المستقبليَّة

- **استهداف البرامج لتنمية المهارات الاستشرافيَّة لدى المتدرِّبين**

خلصت نتائج تقييم تنمية برامج التدريب الأمني للمهارات الاستشرافيَّة لدى المتدرِّبين إلى متوسِّط كلي بلغ 33%، غير أن التباين تنوَّع بين:

- 27 دورة عنيت بتنمية مهارات المتدرِّبين بنسبة تجاوزت 75%.
- بينما هناك 18 دورة استهدفت تنمية مهارات المتدربين بما نسبته بين 25% و75%.
- وقد وجدت النتائج أن 73 دورة لم تتجاوز نسبة استهدافها لتنمية المهارات الاستشرافيَّة للمتدرِّبين 25%.

مما يُشير إلى الحاجة إلى التركيز أكثر على تعزيز التفكير المستقبلي والاستعداد الذهني لدى المتدرِّبين، وبخاصَّةٍ في ظل الطبيعة المتغيِّرة للتهديدات الأمنيَّة.



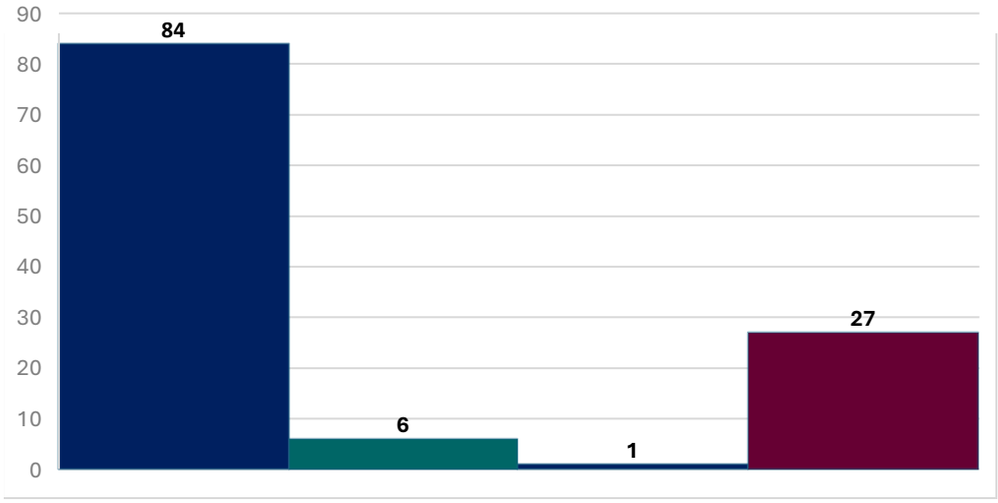
الشكل 2.3: تركيز برامج التدريب على تنمية المهارات الاستشرافيَّة

- **توظيف التكنولوجيا الحديثة في التدريب**

أشارت النتائج إلى أن المتوسّط العام لتوظيف برامج التدريب للتكنولوجيا الحديثة في تنفيذها بلغ 28% فقط، حيث وُجِد أن:

- 27 دورة من العيِّنة استخدمت التكنولوجيا بنسبة عالية بلغت ما بين 75% و100%.
- بينما استخدمت 16 دورة التكنولوجيا بنسبة بلغت ما بين 25% و50%.
- في حين وُجِد أن العدد الأكبر من الدورات، الذي بلغ 84 دورة، انحصرت نسبة توظيفه للتكنولوجيا فيما بين «≤ 25%».

وتعكس هذه النتيجة وجود فجوة في تبنِّي التقنيَّات الحديثة ضمن تنفيذ برامج التدريب، مثل: استخدام تقنيَّات الواقع الافتراضي وأنظمة المحاكاة، التي تُعدُّ مُهمَّة جدًّا في المحاكاة الواقعيَّة والتعلُّم التفاعلي.



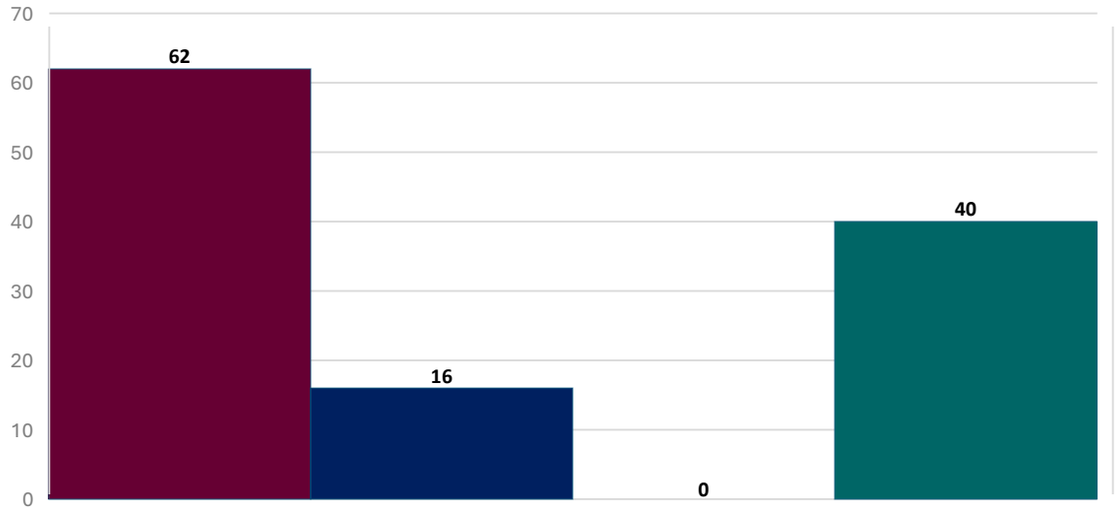
الشكل 2.4: توظيف البرامج للتكنولوجيا في التدريب

- **مدى تغطية برامج التدريب الأمني للتهديدات المستقبليَّة في محتواها**

فيما يتعلَّق بتغطية التهديدات المستقبليَّة في محتوى البرامج، أظهرت النتائج أن متوسِّط التغطية الإجمالي بلغ 43% لجملة البرامج في العيِّنة، غير أن هناك تباينًا كبيرًا بين البرامج من حيث تغطيتها للتهديدات المستقبليَّة وَفْقَ ما يشير إليه الشكل 2.5، حيث وُجِد أن هناك:

- 62 دورة تغطي أقل من 25% من التهديدات المستقبليَّة.
- 16 دورة تغطي من 25% إلى 50% من التهديدات المستقبليَّة.
- 40 دورة حقَّقت تغطية عالية بنسبة بين 75% و100%.

وقد وُجِد أن غالبيَّة الدورات التدريبيَّة ما زالت تُركِّز على التهديدات التقليديَّة، ولم تتضمن بعدُ محتوًى كافيًا حول التهديدات الناشئة، كالهجمات السيبرانيَّة أو التطرُّف العابر للحدود.



الشكل 2.5: تغطية برامج التدريب للتهديدات المستقبليَّة في المحتوى

ونخلص من تحليل عيِّنة من برامج التدريب الأمني في الوطن العربي إلى وجود إشارات مشجِّعة نحو تكامل السياسات والتوجُّهات المستقبليَّة فيما يقرب من نصف البرامج قيد الدراسة، إلا أن التقييم الكمي يُظهر أن هناك حاجة إلى زيادة تجسيد مبادئ التفكير الاستشرافي والتركيز على تعزيز المهارات المرتبطة به، مع توظيف الإمكانات التكنولوجيَّة الحديثة بفعالية، ممَّا يتطلب مراجعة لمحتوى البرامج التدريبيَّة وهيكلتها، وإعادة تصميمها لتشتمل على أدوات تدريب رقميَّة، ومحتوى مستقبلي، ونماذج مرنة للتعلُّم والتقييم، بما يُمكِّن من تزويد المتدربين الأمنيين بجميع المهارات اللازمة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة.

وبعد استكمال التحليل الكمي وما أبرزه من مؤشِّرات كميَّة حول بنية البرامج الأمنيَّة، كان من الضروري الانتقال إلى التحليل الكيفي لاستجلاء الأبعاد التفسيريَّة العميقة التي لا تكشف عنها الأرقام وحدها.

(3) تحليل نتائج المقابلات مع الخبراء والمختصين في المجالات الأمنيَّة حول جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة

استقت الدراسة آراء مجموعة من الخبراء والمختصين في المجالات الأمنيَّة حول جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب في المنطقة العربيَّة لمواجهة التحديات المستقبليَّة، وقد صُمِّم دليل مقابلة من المعايير التي استُخلِصت من خصائص جاهزيَّة البرامج لمواجهة التحديات المستقبليَّة التي فُصِّلت في الفصل الأول، ليشمل الدليل في قسمه الأول، الذي اختص بتقييم واقع برامج التعليم والتدريب الأمني، تساؤلات حول مدى مواكبة المناهج الحاليَّة للتحديات الأمنيَّة الحديثة والمستقبليَّة، وتوازن البرامج بين الجانبين النظري والعملي، ومدى استخدام أدوات التحليل التنبُّئِي في تصميم المحتوى التعليمي والتدريبي، ودرجة فاعليَّة البرامج في تطوير المعارف والمهارات الرقميَّة والميدانيَّة للمستفيدين، ومدى توظيف أدوات المحاكاة والواقع الافتراضي، وعن فعاليَّة الأساليب التعليميَّة والتدريبيَّة المعتمَدة حاليًّا، وعن دور البحث العلمي في دعم تصميم البرامج. بينما اختص القسم الثاني بالتوجُّهات المستقبليَّة في تطوير التعليم والتدريب الأمني، وشمل الحديث عن أهميَّة المواءمة مع المعايير الدوليَّة، وأولويات المهارات المستقبليَّة للعناصر الأمنيَّة، وآراء الخبراء في سمات النموذج التعليمي والتدريبي الفعَّال في السياق الأمني، مع مقترحات لتطوير نماذج التعليم والتدريب المستقبلي، واشتمل الدليل على جزئيَّة أخيرة عنيت بالملاحظات الإضافيَّة حول الثغرات أو النقاط المغفَلة في البرامج الحاليَّة، والتوصيات لتحسين جودة التعليم والتدريب الأمني واستشراف المستقبل (انظر الملحق 3).

وقد روعي في اختيار عيِّنة الدراسة تنوُّع خبرات المشاركين بين خبراء أمنيِّين ميدانيِّين، وأكاديميِّين، ومستشارين، ومدرِّبين في مجالات الشرطة والجهات الأمنيَّة والتدريبيَّة، وبعضهم من جهات دوليَّة (الإنتربول والأمم المتحدة والشرطة البريطانيَّة) بجانب الخبراء الإقليميين، ممَّا يضيف بُعدًا عالميًّا للتحليل. كما رُوعيَت الخبرة التراكميَّة لدى المشاركين للاستفادة القصوى من آرائهم، حيث بلغ أقل عدد سنوات خبرة للمشاركين 20 عامًا، بينما بلغت أعلى سنوات خبره من بين المشاركين 35 عامًا، ليكون متوسِّط خبرات المشاركين 26 عامًا. بالإضافة إلى عاملين في قطاعات أمنيَّة خاصَّة ومستشارين من ذوي الخبرة المتراكمة في إنفاذ القانون والاطلاع على الممارسات الحديثة والتقنيَّات الناشئة، أو في مواقع إشرافيَّة مرتبطة بتطوير السياسات الأمنيَّة والتدريبيَّة. كما أن غالبيَّة المشاركين يمتلكون خبرات قويَّة في تطوير البرامج التعليميَّة والتدريبيَّة الأمنيَّة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وهم من عدَّة دول عربيَّة ولديهم خبرات متنوِّعة في العمل في عدَّة دول عربيَّة، الأمر الذي منح المقابلات طابعًا

إقليميًّا متنوِّعًا من حيث السياقات والثقافات والخبرات الأمنيَّة، وعزَّز موثوقيَّة التقييم والتحليل حول جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب لمواجهة التحديات المستقبليَّة. ويوضح الجدول 2.2 التخصُّص الأكاديمي/ المهني للمشاركين.

الجدول 2.2: التخصُّصات الأكاديمية والمهنية للمشاركين

المجال العام	عدد المشاركين	أمثلة
إنفاذ القانون والشرطة	5	الشرطة، وإنفاذ القانون
الأمن والسلامة	3	الأمن، والسلامة، والأمن المؤسَّسي
التخصُّصات الأكاديميَّة والإداريَّة	2	علم الجريمة، وإدارة الأعمال
إدارة الطوارئ والفعاليَّات الكبرى	1	الفعاليَّات الدوليَّة، وإدارة الطوارئ

تمت المقابلات مع العيِّنة بين يومي 10 أبريل و25 يونيو 2025، وقد كانت في بعضها مباشرة، كما جرت الاستعانة بتقنيَّة الاتصال عن بُعد لمقابلة أغلب المشاركين، وجرى التواصل بالهاتف مع بعضهم الآخر.

كشفت نتائج آراء الخبراء الخاصَّة بتقييم برامج التعليم والتدريب الأمني في مجملها عن إجماع حول أن المشهد الأمني العربي يدخل طورًا جديدًا يتّسم بتعقُّد التهديدات وتشابكها (رقميَّة، وبيئيَّة، واجتماعيَّة)، وأن الاستجابة الفاعلة تقتضي نماذج تعليم وتدريب أمنيَّة ديناميكيَّة، متعدِّدة التخصُّصات، وقائمة على التقنيَّات الحديثة (الذكاء الاصطناعي، والمحاكاة، والواقع الافتراضي)، مع حوكمة مؤسَّسيَّة تقود التحديث باستباقيَّة لا كردِّ فعل. وقد أظهر الخبراء تباينًا حول مدى مواءمة هذه البرامج لمتطلبات الواقع الأمني المعاصر والتحديات المستقبليَّة، فعلى الرغم من الإشارات القويَّة إلى وجود بعض الممارسات المتقدِّمة في عدد من المؤسَّسات، فقد أكَّد غالبيَّة المشاركين وجود فرص لتطوير البرامج الحاليَّة على صعيد المحتوى، والمهارات المستهدفة، وأسلوب تقديم التعليم والتدريب.

وقد أظهرت الردود أن عمليَّة تحديث المناهج تجري غالبًا كردِّ فعل للأزمات، وليس ضمن إطار استباقي ممنهج، كما تبيَّن وجود ضعف عام في استخدام أدوات التحليل التنبُّئِي، وقصور في توظيف تقنيَّات المحاكاة والواقع الافتراضي والواقع المعزّز ضمن بيئة التعليم أو التدريب، وأجمعت الآراء على ضرورة تطوير نموذج تعليمي وتدريبي مرن، وتفاعلي، متعدِّد المستويات، يستند إلى المعايير الدوليَّة الحديثة، ويأخذ في الاعتبار الخصوصيَّات المحليَّة والإقليميَّة لمؤسَّسات الأمن.

وفيما يلي تفصيل لتلك النتائج وَفْقَ كل جزئيَّة من الدليل:

المحور الأول: التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة

التساؤل الأول: ما أبرز التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة التي يجب أن تستعد لها المؤسَّسات الأمنيَّة؟

كان الخبراء شبه مجمعين على أن مستقبل الأمن سيكون مُهيمَنًا عليه من قِبَل المجال الرقمي. فقد برز الأمن السيبراني بوصفه أكثر القضايا إلحاحًا، حيث اعتبره 78% من الخبراء التحدي الأكبر. وأشاروا ليس فقط إلى تزايُد تعقيد الهجمات السيبرانيَّة، مثل: هجمات الفديَّة، والتصيُّد الاحتيالي، والتهديدات المستمرة المتقدمة، بل أيضًا إلى المخاطر النظاميَّة التي تشكِّلها الحملات المدعومة من الدول واستخدام الحرب السيبرانيَّة أداةً في المنافسة الجيوسياسيَّة. وقد لخّص أحد الخبراء (EC) ذلك بقوله: «الأمن السيبراني، والتهديدات الهجين، والهجمات المدعومة من الدول، والتهديدات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي» بدأت بالفعل في تشكيل البيئة التشغيليَّة اليوم، ومن المتوقَّع أن تزداد حدَّةً في السنوات المقبلة.

وقد ذُكر الذكاء الاصطناعي باستمرار إلى جانب الأمن السيبراني، مع تأكيد طبيعته ذات الحدين، فمن جهة، يُمكِّن الذكاء الاصطناعي من التحليلات التنبُّئِيَّة، واكتشاف الشذوذ، ودعم اتخاذ القرار في الوقت الفعلي.. ومن جهة أخرى، يخلق ثغرات جديدة عند إساءة استخدامه لنشر المعلومات المضلِّلة، أو إنتاج المقاطع المزيَّفة، أو تنفيذ الهجمات المؤتمتة. كما أوضح «PD»، خلال مقابلته: «سيتعيَّن علينا فعلًا البدء في استخدام الذكاء الاصطناعي بالكامل، وفي كل جانب»، مشيرًا إلى حتميَّة الذكاء الاصطناعي وقوته التحويليَّة.

وبعيدًا عن التهديدات الرقميَّة، وسَّع الخبراء دائرة النقاش لتشمل الإرهاب بأشكاله المتطوِّرة، محذرين من أن الجماعات الإرهابيَّة ستتكيَّف مع التقدُّم التكنولوجي، مستخدمة منصَّات مشفَّرة، وطائرات مسيَّرة، وأدوات ذكاء اصطناعي في التخطيط والتنفيذ. كما كانت الجريمة المُنظَّمة العابرة للحدود موضوعًا متكرِّرًا، حيث أشار الخبراء إلى توسُّع شبكات الاتجار بالبشر، وكارتيلات المخدِّرات، وتدفُّقات الأموال غير المشروعة التي تستغل الثغرات في الرقابة الحدوديَّة والتنسيق الدولي. كما جرى التحذير من التغيُّر المناخي والكوارث الطبيعيَّة كتحديات أمنيَّة ناشئة، حيث يؤدِّي شح الموارد، والهجرة القسريَّة، وعدم الاستقرار الناتج عن الكوارث إلى تضخيم المخاطر الأمنيَّة.

التساؤل الثاني: كيف ترى تأثير التطوُّرات التكنولوجيَّة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتغيُّر أنماط الجريمة، في طبيعة العمل الأمني في المستقبل؟

أكَّدت الإجابات في هذا التساؤل الاتفاق على أنَّ مهدد الأمن الرقمي هو الأبرز؛ فقد أشار الخبراء إلى التأثير الكبير والتحوُّلي للتكنولوجيا، خصوصًا الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني الذي سيعيد تعريف طبيعة العمل الأمني بالكامل نتيجة لضرورة التركيز على تحليل البيانات الضخمة، والرصد الاستباقي، وأتمتة أجزاء من دورة القرار. بينما أشار بعضهم إلى أن التأثير الإيجابي للتطوُّرات التكنولوجيَّة مرهون بجاهزيَّة المؤسَّسات الأمنيَّة لذلك، وفي السياق ذاته أبدى بعضهم قلقًا من أن بعض المؤسَّسات الأمنيَّة ما زالت لا تولي التطوُّرات التكنولوجيَّة الاهتمام اللازم على صعيد الاستخدام أو الاستعداد للمواجهة. وعلى الرغم من تنوع آراء الخبراء حول تأثير التطوُّرات التكنولوجيَّة، فإنهم اتفقوا على أن الجريمة الحديثة أصبحت غير مركزيَّة ورقميَّة وعابرة للحدود، ما يجعل الطرق التقليديَّة غير كافية. وأكدوا أهميَّة إدماج محتويات الأمن الرقمي في جميع برامج التعليم والتدريب الأمني على اختلاف أهدافها، وكانت هناك دعوة صريحة إلى إعادة هيكلة الكفاءات الأمنيَّة لتشمل التحليل الرقمي، والتفكير النقدي، وأخلاقيَّات استخدام التقنيَّة. وقد أكد الخبراء أن هناك تفاوتًا في الجاهزيَّة المؤسَّسيَّة، وأشار بعضهم إلى أن التأثير الإيجابي مرهون بوجود قيادة مؤمنة بالتغيير، ممَّا يتطلب تطويرًا ممنهجًا للقيادة المستقبليَّة، وشراكات وتحالفات لتحقيق التكامل في مواجهة هذه التحديات.

التساؤل الثالث: ما مدى جاهزيَّة البرامج الحاليَّة لمواجهة التحديات المستقبليَّة؟

أشار أغلب الخبراء إلى وجود نماذج ناجحة ومتميِّزة وجاهزيَّتها عالية لمواجهة التحديات المستقبليَّة، لكنها ليست معتمَدة على نطاق واسع. بينما أغلب البرامج تُصنَّف من وجهة نظرهم بين أن تكون مهيَّأة جزئيًّا أو غير مهيَّأة لمواجهة التحديات المستقبليَّة؛ لذا فإن غالبيَّة الخبراء أشاروا إلى وجود فجوات بين مناهج التعليم والتدريب وبين المعايير الأمنيَّة المطلوبة لمواجهة التحديات المستقبليَّة، التي من المهم معالجتها حتى تتمكَّن هذه البرامج من امتلاك الجاهزيَّة الكاملة. وفي هذا الشأن أشاروا إلى ضعف تحديث برامج التعليم والتدريب لمواكبة المستجدات الأمنيَّة، والأغلبيَّة ترى أن التحديث ليس دوريًّا ولا كافيًا، بل غالبًا ما يكون ردَّ فعل بعد وقوع تهديد وليس استشرافيًّا.

وإن أشار أغلبهم إلى نماذج مؤسَّسيَّة ناجحة بدأت التحديث، وبخاصَّةٍ بالتعاون مع جهات أكاديميَّة أخرى أو دوليَّة. غير أن جزءًا كبيرًا من المناهج ما زال تقليديًّا ولا يواكب المستجدات. وقد أوصى الخبراء في هذه الجزئيَّة بتبني نموذج «التحديث الديناميكي المستمر» المدعوم بتحليل الاحتياجات والتغذية الراجعة من الميدان. كما أوصوا في هذا المحور بإدماج الأمن الرقمي والذكاء الاصطناعي بوصفهما خطاً بنيويًّا في كل البرامج، لا كمقرَّرات ملحقة فقط. بالإضافة إلى تبني تعزيز القدرات الهجوميَّة والدفاعيَّة السيبرانيَّة، والعمل على إستراتيجيَّات سيناريوهات الكوارث لتعزيز المهارات المطلوبة، مثل سيناريوهات الكوارث البيئيَّة.

المحور الثاني: واقع برامج التعليم والتدريب الأمني

التساؤل الأول: كيف تقيِّم واقع برامج التعليم والتدريب الأمني الحاليَّة في المؤسَّسات العربيَّة؟

تعدَّدت إجابات الخبراء عن هذا التساؤل؛ فبعضهم أشار إلى أن الاعتماد الأكبر ما زال على الأساليب التقليديَّة في التعليم دون التركيز على التعلُّم والإستراتيجيَّات التي تتمركز حول المتعلم. بينما أفاد آخرون بعدم التكامل التكنولوجي لهذه المناهج، الذي يغيب في جزء كبير منها، إلا التخصُّصي في تغطية موضوعات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والجرائم الرقميَّة والمهدِّدات المرتبطة بذلك، كما يغيب تناول موضوعات مُهمَّة على الصعيدين الإقليمي والدولي، كالهجرة غير الشرعيَّة والإرهاب السيبراني اللذين يمثلان تحديين متزايدين على الأمن الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من إشارة بعض الخبراء إلى أن بعض الجهات قد بدأت في إدخال هذه الموضوعات في برامجها التعليميَّة أو التدريبيَّة، ولكن ليس بشكل ممنهج أو مدمج ضمن جميع البرامج، فقد أشار أحد الخبراء إلى التفاوت الجغرافي الواضح في ذلك، حيث إن بعض البرامج الإقليميَّة أو المموَّلة دوليًّا بدأت تأخذ هذه السيناريوهات بجديَّة، بينما بُنِيت البرامج التقليديَّة وَفقًا لتهديدات كلاسيكيَّة.

التساؤل الثاني: هل ترى أن هذه البرامج مُحدَّثة دوريًّا لتتماشى مع التطوُّرات الأمنيَّة؟

أشار الخبراء إلى أن تحديث بعض البرامج لا يجري على النحو الذي يتماشى مع التطوُّرات الأمنيَّة، فعلى سبيل المثال: هناك ضعف في توظيف الذكاء الاصطناعي واستخدام الأدوات الرقميَّة في عمليات

التعليم والتدريب، وعلى الرغم من إشارة الخبراء إلى أن التباين في ذلك بين الدول العربيَّة يعتمد على الإمكانات المتاحة في عمليات التعليم والتدريب والبنية التحتيَّة المرتبطة بذلك، فإنهم أشاروا إلى أن هذا التباين يحدث أيضًا داخل الدولة الواحدة وبين مؤسَّساتها الأمنيَّة المختلفة؛ لأن خطط التحديث قد لا تعتمد على الاستشراف للمهدِّدات الأمنيَّة بوصفه مرتكزًا أساسيًّا في التطوير.

التساؤل الثالث: ما أبرز نقاط القوة والضعف في هذه البرامج، من واقع خبرتكم؟

في الإجابة عن هذا التساؤل، أشار الخبراء إلى كثير من نقاط القوة في برامج التعليم والتدريب الأمني، مثل: التركيز على الانضباط في برامج التدريب والالتزام بالإجراءات والنظام التشغيلي في كلٍّ من برامج التعليم والتدريب، مشيرين إلى أن البرامج غالبًا ما تنجح في غرس الاحترافيَّة والثقافة المؤسَّسيَّة المشتركة. أربعة مشاركين أبرزوا وجود هياكل تعليم وتدريب واضحة وخبرة ميدانيَّة متراكمة، بينما أشار ثلاثة إلى قيمة أعضاء هيئة التدريس والمدربين ذوي الخبرة الذين يقدمون رؤى عمليَّة داخل القاعات الدراسيَّة وفي ميدان التدريب.

غير أنَّ أحد الخبراء نوه بأن إحدى نقاط الضعف المهمَّة تمثَّلت في غياب المناهج متعدِّدة التخصُّصات، سواء في برامج التعليم أو التدريب؛ ذلك أن الإغراق في التخصُّص كثيرًا ما يستبعد التخصُّصات البينيَّة على الرغم من أنه لم يعُد على مستوى العلوم والمعارف تخصصًا متعمقًا بمعزِل عن بعض التخصُّصات والعلوم والمعارف الأخرى في الغالب الأعم، حيث إن تراكميَّة المعرفة وتداخل الممارسات والتطبيق تفرض كثيرًا من المتغيِّرات ذات الصلة بعلوم أخرى، وبخاصَّةٍ في المجالات الأمنيَّة التي تجمع بين التخصُّص الأمني والعسكري والاستخباراتي من جهة وبين العلوم الإنسانيَّة والسلوكيَّة من جهة أخرى، بالإضافة إلى العلوم التقنيَّة والأدلَّة الجنائيَّة من جهة ثالثة. وهكذا لم يعُد التخصُّص المنعزل عن التخصُّصات الأخرى مُجديًا في تحقيق معارف ومهارات متكاملة في أي علم من العلوم، ناهيك عن العلوم الأمنيَّة. وهو بذلك يؤكد النتيجة التي جرى التوصل إليها في التحليل الكمي للبرامج.

كما أن ستة خبراء أشاروا إلى ضعف دمج التكنولوجيا في المحتوى، سواء أكان في برامج التعليم أم التدريب، وبخاصَّةٍ في غياب وحدات متخصِّصة في الأمن السيبراني المتقدِّم أو الذكاء الاصطناعي. كما أشار خمسة من الخبراء إلى ضعف ثقافة التعلُّم مدى الحياة والتركيز على التعلُّم الذاتي المستمر، حيث يُنظر إلى التدريب غالبًا كحدثٍ لمرة واحدة.

وقد ركَّز أربعة من الخبراء على ضعف الشق التطبيقي في برامج التعليم الأمني وهيمنة الجانب النظري على حساب التمارين العمليَّة أو التدريب على السيناريوهات الواقعيَّة أو المحاكاة التفاعليَّة. وقد أضاف بعض الخبراء على ذلك، وبخاصَّةٍ في البرامج التعليميَّة التي يغلب محتواها النظري على الجانب العملي أو التطبيقي؛ إذ كثيرًا ما تكتفي هذه البرامج بالعرض النظري فقط، ممَّا شكَّل فجوة لدى الخِريجين عند التطبيق في الواقع الميداني.

كما أشار أغلب الخبراء إلى أن أغلب برامج التعليم والتدريب الأمني لا تُقدَّم بشراكات فعَّالة مع الجهات الأكاديميَّة أو الدوليَّة، ممَّا يفقدها فرص الاستفادة من التلاقح المعرفي والتجارب المتعدِّدة.

المحور الثالث: الفجوات مقارنةً بالمعايير الدوليَّة

التساؤل الأول: هل ترى وجود فجوات بين المناهج الأمنيَّة في الوطن العربي والمناهج أو المعايير الدوليَّة في هذا المجال؟

أشار الخبراء إلى فجوة مُهمَّة في المناهج، هي ضعف التركيز على التحليل التنبُّئي، فعلى الرغم من كونه أداةً متقدِّمة وأساسيَّة في التنبؤ بالتهديدات واتخاذ قرارات أمنيَّة استباقيَّة، فإنه لا يزال يُستخدم جزئيًّا أو استخدامًا محدودًا داخل المحتوى التعليمي أو التدريبي؛ ذلك أن البرامج تعتمد غالبًا على بيانات ومفاهيم تقليديَّة دون دمج أدوات تحليل البيانات أو الذكاء الاصطناعي التي تساعد في التنبؤ بالجرائم أو التهديدات. وقد رجَّح أحد الخبراء أن عدم توافر الكفاءات أو الأدوات التقنيَّة قد يكون سببًا في ضعف استخدام هذا النوع من التحليل. وقد أشار خبير آخر في هذا الشأن إلى أن الجهات التي تستخدم التحليل التنبُّئي جزئيًّا تقوم بذلك غالبًا في دورات متقدِّمة أو ضمن سياقات محدَّدة، مثل: التحليل الجنائي أو إدارة الأزمات.

كذلك أشار الخبراء إلى ضعف التدريب المستمر، وبخاصَّةٍ في برامج التدريب، حيث يُنظَر إلى التدريب كأنه برنامج ذو جرعة واحدة فقط في الغالب الأعم، بالإضافة إلى ضعف تقييم الأثر المترتب على هذه البرامج. وهذا ما أدى في بعض الأحيان إلى انخفاض مستوى المخرجات وخصائص الخِريجين. وقد دلَّل الخبراء على ذلك بضعف المهارات الشخصيَّة والناعمة لكثيرٍ من منسوبي المؤسَّسات

الأمنيَّة، مثل: القدرة على التفكير الناقد ومهارات التواصل والتعامل مع الجمهور ومهارات التعلُّم الذاتي والمستمر التي باتت مهارات ضروريَّة لا بُدَّ من أن يتمتع بها العنصر الأمني أيًّا ما كان تخصُّصه ووظيفته. وفي هذا الشأن جاءت توصية الخبراء بتطوير برامج تدريب متعدِّدة التخصُّصات تجمع بين إنفاذ القانون، وتكنولوجيا المعلومات، والتحليل السلوكي.. دون إغفال للتقييم والتحديث المستمرين لبرامج التعليم والتدريب لتطوير المهارات اللازمة.

التساؤل الثاني: ما أهم الفجوات من حيث المحتوى، أو المهارات، أو طرق التدريب؟

حدَّد الخبراء ثلاثة أبعاد رئيسة للفجوات:

1. **فجوات المحتوى**: حيث أشار ستة خبراء إلى أن المناهج لا تغطي بشكل كافٍ موضوعات مُلحَّة، مثل: الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والتحقيقات الرقميَّة، والتهديدات الهجين، وسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ويظل التدريب يركِّز على قضايا تقليديَّة، مثل: الأمن المادي أو مراقبة الحدود، مع إهمال المجالات الناشئة.
2. **فجوات المهارات**: أشار ستة خبراء أيضًا إلى وجود نقص في مهارات التفكير النقدي، والتواصل بين الثقافات، والذكاء العاطفي، والقيادة الإستراتيجيَّة. وهذه المهارات ضروريَّة لإدارة الأزمات المعقَّدة والتعامل الأخلاقي مع مجتمعات متنوِّعة، إلا أنها لا تزال ممثَّلة تمثيلًا ضعيفًا في برامج التدريب.
3. **الفجوات المنهجيَّة**: انتقد سبعة مشاركين استمرار الاعتماد على الأساليب النظريَّة والمحاضرات، وضعف التعلُّم القائم على السيناريوهات، وقلة استخدام المحاكاة والواقع الافتراضي، وضعف دمج التحليلات التنبُّئِيَّة، الذي يقود إلى ضعف الصلة العمليَّة للتعلُّم والتدريب. كما أشار «P.D» إلى أن «إبقاء الضباط في قاعة محاضرات لمدة ستة أسابيع غير فعَّال؛ ما نحتاج إليه هو إستراتيجيَّات تعلُّم متنوِّعة».

ومن الفجوات الإضافية التي ذُكِرت: ضعف ثقافة التعلُّم المستمر، وقلة تقييم نتائج التعلُّم والتدريب، ونماذج التمويل الضعيفة التي تعوق التحديث.

التساؤل الثالث: كيف يمكن سد هذه الفجوات في ضوء التجارب الدوليَّة الناجحة؟

في خلاصة الإجابة عن هذا التساؤل، كان هناك اتفاق بين الخبراء على أن هناك كثيرًا من جوانب التطوير المهمَّة التي تحتاج إليها برامج التعليم والتدريب الأمني ليتمكَّن منسوبوها من مواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة، منها: جوانب تطوير مرتبطة بأساليب التعليم والتدريب التقليديَّة، وأخرى تتعلَّق بتطوير المحتوى حتى يواكب المستجدات حول الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والجرائم الهجين والتحقيقات الرقميَّة، على سبيل المثال.. بالإضافة إلى ضرورة التطوير لتعزيز مهارات التفكير الناقد، والاستشراف، والذكاء العاطفي، والفهم للثقافات المتعدِّدة، والتواصل، وتعزيز الاهتمام بالتطبيقات العمليَّة والميدانيَّة المحاكية للواقع، والعمل على ثقافة التعلُّم المستمر التي تعززها تلك البرامج، مع الاهتمام بعمليات التقييم المنهجة والتطوير والتحديث في ضوئها. وفي الجزئيَّة الأخيرة أشار الخبراء إلى ضعف توظيف البحث العلمي في تشخيص جوانب التطوير ومعالجتها، الأمر الذي يجب أن يحظى بالاهتمام والتفعيل لمراكز البحث العلمي في الأكاديميَّات والمؤسَّسات الأمنيَّة المعنيَّة بالتعليم والتدريب على نحو أكبر، واعتماد نتائج الدراسات الميدانيَّة والمقارنة كأساس لتصميم المناهج.

المحور الرابع: المعايير الثمانية لتقييم البرامج

جرى عرض المعايير الثمانية المقترحة في الدراسة على الخبراء، وطرح الأسئلة التفصيليَّة حولها، وجاءت إجاباتهم وَفْقَ التالي:

المعيار الأول: معيار المواءمة مع التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة

التساؤل الأول: إلى أي مدى ترى أن البرامج الحاليَّة تدمج سيناريوهات مستقبليَّة، مثل: الإرهاب السيبراني والهجرة غير الشرعيَّة؟

اتفق الخبراء عمومًا على أن البرامج الحاليَّة تدمج السيناريوهات المستقبليَّة، مثل: الإرهاب السيبراني والهجرة غير النظاميَّة، جزئيًّا فقط. واعتبر أكثر من 75% من المبحوثين مستوى الدمج محدودًا أو متوسِّطًا. وقد ذكر أربعة خبراء أن السيناريوهات تُطرح طرحًا سطحيًّا أو نظريًّا فقط دون محاكاة عمليَّة. كما أشار ثلاثة إلى أن الدمج «متوسِّط» لكنه غير منهجي، ووصف اثنان فقط

ممارسات البرامج بالجيدة، التي غالبًا ما تكون في برامج مدعومة دوليًّا. كما قال أحد الخبراء: «يُذكَر الإرهاب السيبراني والهجرة غير الشرعيَّة في بعض الوحدات، لكن نادرًا ما يُدمَجان في التمارين العمليَّة». وهذا يدل على أن الوعي موجود، لكن الجاهزيَّة التشغيليَّة تحتاج إلى تطوير.

التساؤل الثاني: ما رأيكم في استخدام التحليل التنبُّئِي في المحتوى التدريبي؟ وهل يُعتمَد عليه؟

جرى تقييم استخدام التحليل التنبُّئِي على أنه محدود للغاية، حيث أكد جميع الخبراء أنه إما موجود بشكل ضئيل وإما يُطبَّق جزئيًّا فقط. وقد وصفه خمسة منهم بأنه «يُستخدَم جزئيًّا»، بينما اعتبره أربعة «محدودًا جدًّا». وهذا أمر لافت، بالنظر إلى أهميَّة الأدوات التنبُّئِيَّة في توقُّع التهديدات وتمكين اتخاذ القرارات الاستباقيَّة. والأسباب التي ذُكرت لذلك شملت: نقص الخبرة التقنيَّة، وعدم كفاية الوصول إلى منصات تحليل البيانات، وضعف دمج أدوات الذكاء الاصطناعي. وأكد أحد الخبراء (EC) أن «محتوى التدريب لا يزال يعتمد على البيانات التقليديَّة بدلًا من الأنظمة التنبُّئِيَّة اللحظيَّة»، ممَّا يوضِّح الفجوة بين التكنولوجيا المتاحة والممارسة الحاليَّة.

المعيار الثاني: معيار الكفاءة الأكاديميَّة والمهنيَّة للمحتوى

التساؤل الأول: هل تعتقد أن المحتوى الحالي يغطي المعارف الأساسيَّة تغطيةً كافية؟

اتفقت آراء الخبراء حول إجابة هذا التساؤل، حيث أشاروا إلى أنه في حين أن الأطر القانونيَّة والإجرائيَّة والمؤسَّسيَّة الأساسيَّة ممثَّلة جيدًا عمومًا، فإن المجالات الحديثة، مثل: الدفاع السيبراني، والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، والصراع الهجين، لا تزال مهمَلة. وأكد أحدهم أن «المعايير الدوليَّة (ISO 27001 - ISO 22340 - ISO 22320 - ISO 31000) يجب أن تكون معيارًا للكفاءة المهنيَّة، ومع ذلك نادرًا ما تُضمَّن في البرامج». وعمومًا، على الرغم من الاتفاق على تغطية المحتوى الأكاديمي الأساسي من قِبَل الخبراء، فإنَّهم أشاروا إلى احتماليَّة تضرُّر الممارسات المهنيَّة لمنسوبي الأمن بسبب نقص المادة المعاصرة والتطبيقيَّة.

التساؤل الثاني: هل هناك توازن بين الجوانب النظريَّة والعمليَّة في هذه البرامج؟

رأى غالبيَّة الخبراء (67%) أن التوازن بين النظريَّة والتطبيق «ضعيف»، أو «مقبول» في أفضل الأحوال، حيث وصفه أربعة خبراء بأنه ضعيف، بينما أشار اثنان إلى كونه مقبولًا، وعبَّر ثلاثة عنه بأنه جيد. وتمحورت الانتقادات حول الاعتماد المفرط على المحاضرات الصفيَّة ونقص المحاكاة الواقعيَّة. وكان الإجماع على ضرورة تحوُّل البرامج نحو نماذج التعلُّم المدمج والقائم على السيناريوهات، لضمان تعزيز الوحدات النظريَّة بتطبيقات عمليَّة غامرة.

المعيار الثالث: معيار المهارات التقنيَّة والميدانيَّة

التساؤل الأول: ما مدى فعاليَّة البرامج في تنمية المهارات الرقميَّة والميدانيَّة للمتدربين؟

التساؤل الثاني: هل تُستخدَم المحاكاة وتمارين الواقع الافتراضي في التدريب الفعلي؟

للإجابة عن التساؤلين السابقين، أشار أكثر من نصف الخبراء إلى أن البرامج فعَّالة بشكل متوسِّط في بناء المهارات الرقميَّة والعمليَّة، واعتبروا أن التدريب العملي في مجالات مثل: التحقيقات الرقميَّة، والأدلَّة الجنائيَّة السيبرانيَّة، والشرطة المعتمدة على البيانات، غير كافٍ. كما قال أحد الخبراء: «إن المهارات لا تزال مرتبطة بخصائص الشرطة التقليديَّة، بينما تبقى الكفاءات الرقميَّة غير مطوَّرة». وهذا يؤكِّد الحاجة إلى دمج المهارات التقنيَّة منهجيًّا في مناهج التعليم والتدريب على حدٍّ سواء، إلى جانب تعزيز التدريب الميداني والتطبيق العملي.

المعيار الرابع: معيار التكوين القيادي والإستراتيجي

التساؤل الأول: هل تُسهِم البرامج فعلًا في إعداد قيادات أمنيَّة إستراتيجيَّة؟

التساؤل الثاني: ما الأدوات التي تُستخدَم لصقل التفكير الناقد والإستراتيجي؟

اتفق الخبراء على أن الأدوات المخصَّصة لتطوير القيادة والتفكير النقدي لا تزال غير مستخدَمة بشكل كافٍ. وأشاروا إلى ضرورة الاستخدام الفعَّال بشكل خاص؛ لأن القيادة والبصيرة الإستراتيجيَّة ضروريَّتان لإدارة الأزمات في البيئات المعقَّدة، وأكدوا أن التدريب والعمليات يجب أن ترتبط بالبحث والنظريَّة، بحيث تجري مراجعة التنفيذ وتطويره باستمرار.

المعيار الخامس: معيار الشراكة والتكامل المؤسَّسي

في موضوع الشراكات، أجمع الخبراء على أهميَّتها البالغة. وأشار كثير منهم إلى أن التقدُّم الحقيقي ممكن عندما تتعاون المؤسَّسات الأمنيَّة مع الجامعات والشركات الخاصَّة والمنظَّمات الدوليَّة. ووصف أحدهم مثل هذه الشراكات بأنها «بالغة الأهميَّة»، بينما أوضح آخر كيف يمكن تطوير المناهج بشكل مشترك مع كثير من المنظَّمات الإقليميَّة والدوليَّة. وعليه، فهناك مساحة واسعة من التطوير يمكن أن تطرأ بالتعاون المؤسَّسي المنظَّم.

المعيار السادس: معيار الكفاءة التعليميَّة والتدريبيَّة للمدربين

التساؤل الأول: هل ترى أن المدرِّبين يتمتعون بالكفاءة العلميَّة والمهنيَّة الكافية؟

اتفقت آراء الخبراء خلال المقابلات على كفاءة المدربين، غير أنهم أشاروا إلى أنها غير متساوية، وفي كثير من المؤسَّسات، لا تتماشى بشكل كافٍ مع متطلبات العمل المعاصرة. فمن الناحية الأكاديميَّة، يتمتع كثير من أعضاء هيئة التدريس والمدربين بخبرة جيدة ومعرفة متكاملة بالمحتوى التخصُّصي والإجرائي؛ فهم قادرون على تقديم المادة النظريَّة بوضوح والحفاظ على الانضباط والأخلاقيَّات المهنيَّة المتوقَّعة في المؤسَّسات الأمنيَّة. إلا أن بعض الضعف يظهر عندما ينتقل التدريب من النظريَّة إلى التطبيق. وقد أشار عدد من الخبراء إلى محدوديَّة قدرة بعض المدربين على تحويل المجالات المعقَّدة والمتطوِّرة بسرعة - وبخاصَّةٍ الدفاع السيبراني، والأدلَّة الرقميَّة، والمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي - إلى تدريبات عمليَّة ذات صلة تشغيليَّة. ومن الشكاوى المتكرِّرة: ضعف الاستفادة من خبراء الميدان (الممارسين الحاليين أو الذين لديهم خبرة حديثة) كمساعدين في العمليَّة التعليميَّة أو التدريبيَّة، ممَّا يؤدِّي إلى محتوى يظل صحيحًا من حيث المبدأ لكنه يفتقر إلى الواقعيَّة التطبيقيَّة الميدانيَّة.

مهنيًّا، تظهر مساحات التطوير بشكل أوضح في حاجة أعضاء هيئة التدريس والمدربين أنفسهم إلى عمليات تدريب مشتركة بين الوكالات أو التخطيط المبني على المعايير (مثل: أطر إدارة المخاطر، والحوادث، وأمن المعلومات)، من أجل تعزيز القدرة على محاكاة اتخاذ القرار الحقيقي تحت ضغط الوقت. وقد أوصى الخبراء في هذا الشأن بوضع مسار مؤسَّسي لتأهيل المدربين، يجمع بين المؤهِّلات الأكاديميَّة والأداء الميداني الموثَّق في التخصُّصات ذات الصلة (مثل: التحقيقات، وعمليات النظام

العام، وحماية البنية التحتيَّة الحيويَّة، والاستجابة للحوادث السيبرانيَّة). والحل المفضَّل هو نموذج التدريس المشترك، حيث يتعاون قائد أكاديمي مع خبير ميداني لبناء الجسر بين النظريَّة والممارسة العمليَّة القائمة على السيناريوهات، مع تحديد نتائج تعلُّم واضحة لكل دور.

التساؤل الثاني: هل أساليب التدريب المستخدَمة كافية لمواكبة تطوُّرات التعليم الأمني؟

كان الرأي السائد أن الأساليب تتحسَّن في بعض الجوانب، لكنها لا تزال تعتمد اعتمادًا كبيرًا على التلقين والمحاضرات. ولا تزال الدروس التقليديَّة تهيمن على ساعات الاتصال، ممَّا ينتج عنه مكاسب محدودة في اتخاذ القرار والحكم والسلوكيات التكيُّفيَّة.. وهي الكفاءات المطلوبة لمواجهة التهديدات الهجين والمشبعة بالتكنولوجيا. وأشار الخبراء إلى أنه في الأماكن التي تطوَّرت فيها الأساليب (مثل: التمارين المكتبيَّة، وتدريبات الفرق الحمراء/ الزرقاء، ومسارات التدريب بالواقع الافتراضي/ المعزّز)، تزداد مشاركة المتعلمين وانتقال المهارات إلى الميدان ازديادًا ملحوظًا. ومع ذلك، لم تصبح هذه الأساليب منهجيَّة بعدُ، وغالبًا ما تُقدَّم بوصفها تحسينات لمرة واحدة بدلًا من أن تكون جزءًا أساسيًّا من أسلوب التدريس.

المعيار السابع: معيار الجودة والاعتماد المؤسَّسي والبرامجي

التساؤل الأول: هل تُقيَّم البرامج دوريًّا؟ وعلى أي أسس؟

وصف الخبراء ممارسات التقييم بأنها موجودة، لكنها غير متسقة، مع اختلاف ملحوظ في التكرار والعمق والصرامة المنهجيَّة. وأشاروا إلى أن كثيرًا من برامج التعليم والتدريب تُجري كثيرًا من استطلاعات الرأي للمستفيدين وتجمع بيانات الإنجاز الأساسيَّة، بينما تُقيِّم قلة فقط نتائج التعلُّم وتغيُّر السلوك في العمل أو الأثر التشغيلي منهجيًّا. أما أضعف النقاط فهي غياب حلقة التغذية الراجعة المغلقة؛ حيث تُجمع نتائج التقييم، ولكنها لا تُترجَم بشكل موثوق إلى خطط تحسين مستمرة تنعكس على إعادة تصميم المناهج أو تطوير المدربين أو اتخاذ قرارات تتعلق بالموارد. وفي الحالات الأفضل، تُجمَع أدلة من مصادر متعدِّدة - تقييم الكفاءات في الأداء، ومراجعات ما بعد العمليات، ودراسات تتبُّع الخريجين، ومؤشِّرات الأداء على مستوى الوحدات - لاتخاذ قرارات بشأن ما يجب إيقافه أو تحديثه أو توسيعه.

وأشار الخبراء إلى أن دورة المراجعة الدوريَّة الموثوقة يجب أن تكون سنويَّة للوحدات التكتيكيَّة (لمواكبة المحتوى الفني المتغيِّر بسرعة) وكل عامين لإعادة التصميم الهيكلي للبرامج. ويفضِّل الخبراء استخدام حدود واضحة ومحفِّزات (مثل: الحد الأدنى لنسب تحقيق النتائج، وملفات أخطاء التمارين، ونتائج مراجعات الحوادث) لإطلاق مراجعات فصليَّة، كما أكدوا أهميَّة المراجعين الخارجيين المستقلين - من وكالات شريكة أو جامعات أو هيئات دوليَّة - لمراجعة الأدلَّة وكشف النقاط العمياء الداخليَّة.

التساؤل الثاني: هل يوجد نظام لاعتماد البرامج على المستويين الوطني أو الدولي؟ وهل هو فعَّال؟

أفاد معظم المشاركين بوجود مشاركة محدودة مع أنظمة الاعتماد الرسميَّة المصمَّمة خِصِّيصَى للتعليم أو التدريب الأمني؛ حيث يكون الاعتماد - إن وُجد - غالبًا عامًّا (أطر جودة التعليم) أو خاصًّا ببرامج في مجالات قريبة (مثل: أمن المعلومات) وليس شاملًا للبرامج الأكاديميَّة أو التدريبيَّة الأمنيَّة. وبالتالي، فإن الفعاليَّة متباينة. وقد أوصى الخبراء باتباع مسارين متوازيين:

أولًا: يجب ربط ضمان الجودة المؤسَّسيَّة بمبادئ معترَف بها لجودة التعليم (نتائج تعلُّم واضحة، وتقييمات صالحة، وتحسين مستمر، ومراجعة خارجيَّة).

ثانيًا: تجب مطابقة الوحدات التشغيليَّة مع معايير تقنيَّة وتشغيليَّة معترَف بها (مثل: أطر المخاطر، والحوادث، وأمن المعلومات)، واشتراط تقديم دليل على أداء السيناريوهات وتحديثات مستندة إلى تقارير ما بعد التنفيذ كجزء من إعادة الاعتماد.

عمليًّا، يربط هذا النهج الهجين جودة التعليم في الفصول الدراسيَّة بأداء المهام، ممَّا يجعل الاعتماد أداةً لتعزيز القدرات الحقيقيَّة وليس مجرد إجراء ورقي.

المعيار الثامن: معيار استجابة البرنامج لخصوصيَّة التهديدات في الدول العربيَّة

التساؤل الأول: إلى أي مدى تستجيب البرامج لطبيعة التحديات الأمنيَّة المحليَّة، مثل: الأمن المجتمعي والإرهاب المحلي؟

اعتبر الخبراء أن الاستجابة جيدة، حيث إن كثيرًا من المناهج تشير إلى أنماط الجريمة المحليَّة والأطر القانونيَّة الوطنيَّة، غير أنها غالبًا لا تصل إلى تصميم سيناريوهات واقعيَّة بالكامل تعكس

الحقائق الاجتماعيَّة والثقافيَّة والجغرافيَّة والمؤسَّسيَّة بالكامل، مثل: البيئات الحضريَّة المتسارعة، وديناميكيات الحدود، وإدارة الحج والتجمُّعات الجماهيريَّة، والاعتماد على البنى التحتيَّة الحيويَّة (الطاقة، والمياه، والنقل)، ومسارات التطرُّف عبر الإنترنت. وفي بعض البرامج، من المهم أن تتضمَّن مكوِّنات أمن المجتمع بناء الثقة، والتواصل الحسَّاس ثقافيًّا، وخفض التصعيد في حالات التظلُّم، والتنسيق مع الخدمات البلديَّة، إلا أن التطبيق والتدريب العملي عليها واقعيًّا، مع تمثيل الأدوار والتمارين المشتركة بين الجهات، نادر الحدوث.

التساؤل الثاني: هل هناك تكييف فعلي في تصميم البرامج حسب اختلاف التهديدات في كل بلد عربي؟

في معظم المؤسَّسات، الإجابة جزئيَّة وغير متساوية. وغالبًا ما يحدث التكييف على مستوى سطحي، مثل: الترجمة إلى العربيَّة، أو إدراج إشارات قانونيَّة وطنيَّة، أو إضافة وحدة موضوعيَّة واحدة، بدلًا من إعادة تصميم منهجيَّة للسيناريوهات، ومهام التقييم، والتدريبات الميدانيَّة بما يتناسب مع صورة المخاطر في كل دولة. وأشار الخبراء إلى أن قلة من البرامج (غالبًا تلك المرتبطة بالفعاليَّات الكبرى أو المبادرات المدعومة من المانحين) تُظهر تكييفًا أعمق، وأضافوا أنه عندما يكون التكييف أقوى، تُظهر البرامج ثلاث سمات، هي:

1. **تصميم يقوده التهديد**: تُبنى المناهج انطلاقًا من سجل المخاطر الوطني الحالي (مثل: التجمعات الجماهيريَّة، وحماية البنية التحتيَّة الحيويَّة، وإدارة الحدود، والتضليل السيبراني باللغة العربيَّة، ومخاطر السيول والأوديَّة).
2. **مواءمة قانونيَّة - تشغيليَّة**: تعكس مخرجات التعلُّم والتدريبات بوضوح القوانين الوطنيَّة (استخدام القوة، والإجراءات الجنائيَّة، والتعامُل مع الأدلَّة، وحماية البيانات، وتنظيمات سلامة الحشود).
3. **إنتاج مشترك متعدِّد الجهات**: يجري تصميم السيناريوهات وتدريسها بمشاركة الشرطة، والدفاع المدني، والخدمات الصحيَّة، والبلديات، والسلطات السيبرانيَّة، وقادة المجتمع/الدين - ممَّا يضمن الشرعيَّة الثقافيَّة والواقعيَّة التشغيليَّة.

في المقابل، في كثير من الحالات، يكون «التكييف» مجرد رد فعل، وموسميًّا، حيث تُعدَّل البرامج بعد الحوادث أو عمليات التدقيق، وليس عبر آليَّة دائمة. وتشمل العوائق التي يذكرها الخبراء باستمرار: المناهج المركزيَّة التي تقاوم التغيير المحلي، وقلة مشاركة بيانات الحوادث، وضعف حركة المدربين بين المناطق، وأنظمة ضمان الجودة التي تقيِّم المدخلات بدلًا من نتائج الأداء المحليَّة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يجب أن يبدو التكييف الفعَّال؟

وفي خلاصة الإجابة عن هذا السؤال، يُجمع الخبراء على أن التكييف الحالي غير متسق.. ولجعله فعليًّا، ينبغي للمؤسَّسات الأمنيَّة التعليميَّة والتدريبيَّة تبنِّي نموذج «النواة والسياق» الذي يُمكِّن من الحفاظ على نواة إقليميَّة قائمة على المعايير، ثم فرض بروتوكول تكييف رسمي لكل دولة يُدار عبر لجان مشتركة بين الجهات، ويُقاس بمؤشِّرات أداء محليَّة، ويُحدَّث عبر مراجعات ما بعد الحدث، ممَّا يتيح أن ينقل «التكييف» من إضافات شكليَّة إلى قدرة تشغيليَّة مصمَّمة فعليًّا لكل سياق عربي.

وفي ختام تحليل المقابلة مع الخبراء، نشير إلى جملة من توصياتهم حول أهميَّة تحوُّل برامج التعليم والتدريب الأمني إلى النمط الاستشرافي، فقد أشار الخبراء إلى جملة من نقاط القوة التي أجمعوا عليها والتي يرون ضرورة الارتكاز عليها في عمليات التحوُّل الاستشرافي، هي: وجود هياكل تعليميَّة وتدريبيَّة واضحة ومُنظَّمة، وأنظمة فاعلة في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، بالإضافة إلى وجود خبرات أكاديميَّة وميدانيَّة متراكبة في هذا الشأن. أضِف إلى ذلك وجود كوادر أكاديميَّة وتدريبيَّة عربيَّة متخصِّصة في مجالات دقيقة ونادرة ويشغلون مواقع مُهمَّة على المستويين الإقليمي والدولي. مع توافق الخبراء على امتلاك البرامج الحاليَّة بنية تقليديَّة قويَّة مستمدَّة من تركيزها على الأساسيَّات العملياتيَّة الأمنيَّة وتقاليد وثقافة الانضباط والإجراءات الأمنيَّة في مختلف المجالات المهنيَّة للأمن، وهو أمر في غاية الأهميَّة، أن تكسب برامج التعليم والتدريب الأمني الثقافة والتقاليد الأمنيَّة الراسخة لمنسوبيها.

كذلك، أشار الخبراء إلى ضرورة الاستفادة من نقاط القوة الكامنة في برامج التعليم والتدريب الناجحة على مستوى العالم، وبخاصَّةٍ أن أغلب المؤسَّسات الأمنيَّة العربيَّة تحظى بعلاقات قويَّة مع المنظومة الدوليَّة الأمنيَّة، كما يحظى الخبراء الأمنيون العرب بمراكز مرموقة في تلك المؤسَّسات الدوليَّة والأمميَّة، ممَّا يُمكِّن من الاستفادة من النماذج والتجارب الدوليَّة الناجحة في هذا الشأن، حيث إن تكامُل البرامج الحاليَّة بين العلوم البينيَّة، كالتخصُّصات الأمنيَّة والتقنيَّة والإنسانيَّة والأخلاقيَّة، يُعد

عنصرًا غائبًا في كثير من البرامج. وقد أوصى الخبراء بتبني مناهج تعليم وتدريب ديناميكيَّة قائمة على التدريب التفاعلي القائم على السيناريوهات، واستخدام أدوات الواقع الافتراضي والمحاكاة، مع أهميَّة تفعيل التعليم المدمج واستخدام المنصات الإلكترونيَّة في عمليات التعليم والتدريب متعدِّد المهارات المستمر والمرن، بحيث تصبح ثقافة التعلُّم مدى الحياة جزءًا أصيلًا من إعداد منسوبي الأمن. أضِف إلى ذلك أهميَّة التحديث المستمر للبرامج، والشراكات الدوليَّة والإقليميَّة، في بنائها وتنفيذها وتطويرها.

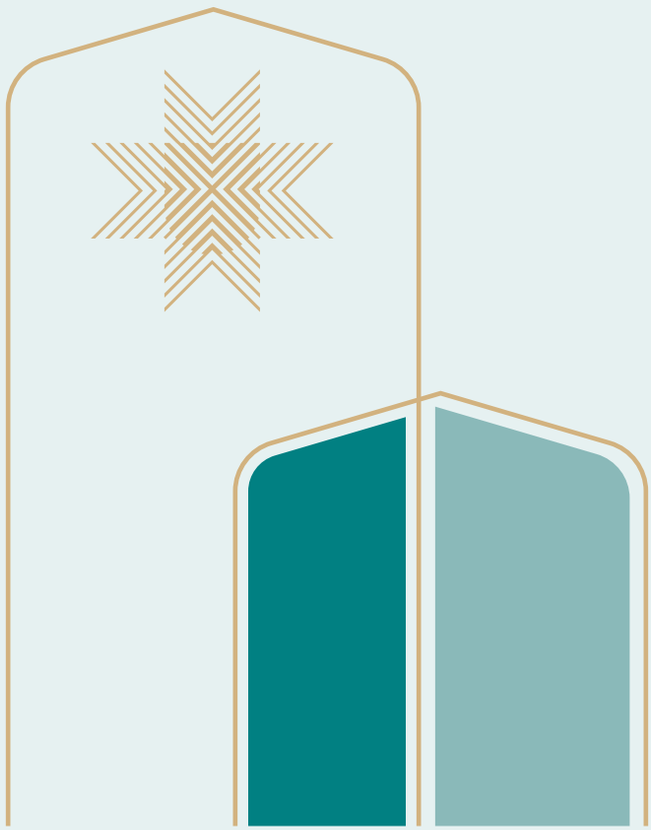
ويخلص هذا الفصل، في إطار تقييم نماذج من برامج التعليم والتدريب الأمني واستقاء آراء الخبراء والمختصين الأمنيين، إلى أن مواءمة برامج التعليم والتدريب الأمني مع متطلبات المستقبل يجب ألَّا تقتصر على تحديث المحتوى أو اتباع أفضل الممارسات الدوليَّة فحسب، بل يجب أن تُبنى على نموذج نُضج متكامل، يشمل:

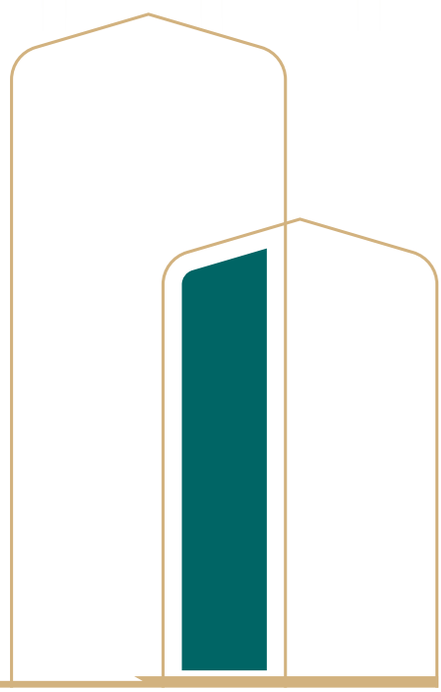
1. إعادة هيكلة المحتوى.
2. التحوُّل في طرق التعليم والتدريب.
3. التمكين المهاري متعدِّد الأبعاد.
4. التفعيل المؤسَّسي للبحث العلمي.
5. توظيف التقنيَّات الحديثة.

على أن يعتمد هذا النموذج على التدرُّج من مجرد التكيُّف إلى عمق التوغُّل في الممارسات ذات الطابع المستقبلي، ليصل بالنهاية إلى تحقيق نُضج مؤسَّسي حقيقي في الاستشراف الأمني والقدرة على التصميم المسبق للجاهزيَّة المستقبليَّة.

فكلما زاد عمق التفاعل مع هذه المحاور، ونضجت آليَّات الممارسة المرتبطة بها، أصبحت المؤسَّسات الأمنيَّة قادرة على التنبؤ والتكيُّف، والتأثير في بيئة التهديدات المعقَّدة، بدلًا من مجرد الاستجابة لها. وهذا ما يشكِّل حجر الزاوية في بناء أنظمة تعليميَّة وتدريبيَّة أمنيَّة تستبق المستقبل وتؤهِّل منسوبيها لمواجهة تحدياته.

وسيعرض الفصل التالي نماذج عالميَّة وإقليميَّة من برامج التعليم والتدريب الأمني يمكن أن يُستفاد من توطينها، بحيث تُسهِم في مواجهة التحديات المستقبليَّة الأمنيَّة من خلال إعداد منسوبي المؤسَّسات الأمنيَّة الإعداد المطلوب لذلك.





ثالثًا: نماذج من برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة

تشير التقييمات إلى جملة من المؤسَّسات والمنظَّمات العالميَّة والدوليَّة التي حقَّقت برامجها مخرجات مكَّنت منسوبيها من اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة التحديات الأمنيَّة، ممَّا يثير التساؤل حول إمكانيَّة الاستفادة منها وتوطين تجاربها في تصميم برامج التعليم والتدريب وتنفيذها وتقييمها لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة في الوطن العربي. فيما يلي استعراض لبعض هذه النماذج وتحليل خصائصها وبيان الأوجه الممكنة للاستفادة منها:

(1) المنظَّمات الدوليَّة والأوروبيَّة:

(أ) وكالة التدريب الشرطي الأوروبيَّة (CEPOL)

تُعد وكالة التدريب الشرطي الأوروبيَّة من أبرز الجهات المعنيَّة بتقديم التعليم والتدريب الأمني على مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث ترتكز فلسفتها التدريبيَّة على نظام متكامل للجودة يستند إلى المعايير الدوليَّة المعترَف بها، ويهدف إلى ضمان تقديم خدمات تعليميَّة عالية المستوى، تتماشى مع متطلبات التدريب المهني طويل الأمد. وتعتمد الوكالة في تنظيم عملياتها التدريبيَّة على مجموعتين من المعايير الدوليَّة:

- معيار (ISO 29993:2017): وهو معيار دولي يختص بخدمات التعلُّم خارج التعليم النظامي، بما في ذلك التدريب المهني وجميع أشكال التعلُّم مدى الحياة، ويركِّز هذا المعيار على جودة الخدمات التعليميَّة المقدَّمة، ويضمن أن البرامج التدريبيَّة تستجيب لاحتياجات المتعلم والجهة المستفيدة.
- معيار (ISO 9001:2015) لإدارة الجودة المؤسَّسيَّة، الذي يُعزِّز من ثقافة التحسين المستمر، ويركِّز على ممارسات الإدارة الفعَّالة، ورضا المستفيد، ووضوح العمليَّات التشغيليَّة.

هذه المرجعيَّات تتيح للوكالة الأوروبيَّة تصميم وتنفيذ برامج تعليميَّة وتدريبيَّة ذات جودة عالية، ومتسقة، وتستند إلى عمليَّات تشغيل محكَمة.

وتُطبِّق وكالة التدريب الشرطي الأوروبيَّة نموذج «كيركباتريك» (Kirkpatrick Model) لتقييم فعاليَّة التدريب، وهو واحد من أشهر وأوسع النماذج استخدامًا في العالم لتقييم فعالية التدريب والتعلُّم داخل المؤسَّسات. طوَّر الدكتور دونالد كيركباتريك (Donald Kirkpatrick) هذا النموذج

في خمسينيات القرن العشرين، ويتألَّف من أربعة مستويات تقييم مترابطة، تُستخدم لتحليل أثر البرامج التدريبيَّة في المشاركين والمؤسسة ككل، هي:

- **مستوى التفاعل**: قياس رضا المشاركين عن النشاط التدريبي.
- **مستوى التعلُّم**: قياس ما اكتسبه المشاركون من معارف ومهارات.
- **مستوى السلوك**: مدى تطبيق المتدرِّب لما تعلَّمه في بيئة العمل.
- **مستوى الأثر المؤسَّسي**: يُطبَّق جزئيًّا لدى الوكالة الأوروبيَّة من خلال رصد التأثير المؤسَّسي النوعي بعد انتهاء البرنامج، وهو مستوى أظهرت دراسة النماذج العربيَّة ضرورة الاهتمام بتطبيقه.

كما تُجرَى اختبارات تقييميَّة تكوينيَّة ونهائيَّة لمعظم الأنشطة التدريبيَّة، ويُحدَّد نمط التقييم حسب طبيعة البرنامج التعليمي/ التدريبي وطوله.

مع ملاحظة أن فِرق تصميم البرامج التعليميَّة والتدريبيَّة في الوكالة الأوروبيَّة تمنح صلاحيات كاملة لتحديد آليَّة التنفيذ، والتقييم، وأسلوب الاختبار، بما يتناسب مع محتوى كل نشاط، ممَّا يمنح النظام مرونة تنظيميَّة عالية، دون الإخلال بمرجعيَّة الجودة.

وفيما يتعلَّق بممارسات الوكالة الأوروبيَّة في دمج التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة ضمن التدريب الأمني، وبإلقاء نظرة عامَّة على الدليل التدريبي للوكالة (الكتالوج) (CEPOL Training Catalogue, 2025)، نلاحظ أن الدليل يشتمل على أكثر من 100 نشاط تدريبي متنوِّع، موزَّعة بين دورات حضوريَّة، وتعليم إلكتروني، وورش افتراضيَّة، ومحاضرات تفاعليَّة، تمتد لتغطِّي 12 مجالًا أمنيًّا رئيسًا، مثل: الجرائم المُنظَّمة، والأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، وحماية البنى التحتيَّة الحيويَّة، والأمن البيئي، وغسل الأموال، والتهديدات المختلطة. مع الإشارة إلى أن هذه البرامج تُنفَّذ في صيغ متعدِّدة (حضوري، وإلكتروني، وتعلُّم ذاتي، وتعلُّم مشترك، وتدريبات ميدانيَّة).

ومن خلال المراجعة التفصيليَّة لأنشطة الدليل السنوي، يمكن رصد تركيز كبير على الموضوعات ذات الصلة بالتهديدات المستقبليَّة على نحو ما يوضحه الجدول 3.1.

الجدول 3.1: الموضوعات ذات الصلة بالتهديدات المستقبليَّة في دليل برامج «CEPOL»

نوع التهديد المستقبلي	عدد البرامج التي تناولته	الصيغة
الأمن السيبراني والهجمات الرقميَّة	أكثر من 20 برنامجًا	حضوري وإلكتروني
الذكاء الاصطناعي (AI)	5 برامج تحقيقات، وتزييف عميق	حضوري - تدريبات للمدربين
التهديدات الهجين (Hybrid Threats)	برنامجان رئيسان	حضوري وندوة
الجرائم البيئيَّة العابرة للحدود	4 برامج	حضوري وندوات
غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر العملات الرقميَّة	7 برامج	متعدِّدة الأشكال
الاستخدام غير المشروع للتكنولوجيا الناشئة	3 برامج	إلكتروني

يُلاحَظ كذلك من الدليل العدد الكبير من البرامج التخصُّصيَّة التي تعالج التهديدات المستقبليَّة مباشرةً، مثل: دورة تحقيقات الفدية الرقميَّة، ودورة الذكاء الاصطناعي في مكافحة التضليل، وبرامج تحليل البيانات الإلكترونيَّة والأدلَّة الرقميَّة، وتحقيقات العملات المشفَّرة.

كما تُدمَج التهديدات التكنولوجيَّة داخل سياقات مختلفة، مثل: الاتجار بالبشر، والأمن البيئي، وتمويل الإرهاب. ويجري التحديث السنوي للأولويات بناءً على المنصَّة الأوروبيَّة متعدِّدة التخصُّصات لمواجهة التهديدات الإجراميَّة (EMPACT)، وهي بمنزلة آليَّة أوروبيَّة استشرافيَّة.

تستخدم الوكالة أدوات وتقنيَّات فاعلة، مثل: التعلُّم المدمج، ودورات تدريب المدربين (T.O.T) لنقل المهارات الحديثة، ومحاكاة وورش تحقيق رقميَّة، ومنصَّات تعليم ذاتي ودورات متسلسلة.

عليه، تُعد تجربة «CEPOL» نموذجًا أوروبيًّا متقدِّمًا في دمج التهديدات المستقبليَّة في منظومة التدريب الأمني من خلال التركيز على التخصُّصات الدقيقة والناشئة، والاعتماد على أدوات رقميَّة متقدِّمة، والتكييف السنوي للبرامج عبر آليَّة «EMPACT» الإستراتيجيَّة، ممَّا يتيح إمكانيَّة نقل هذه التجربة وتوطينها في الدول العربيَّة وَفْقَ ما يتناسب منها، شريطة توافُر بنية تحتيَّة رقميَّة وأطر تحليل إستراتيجي وتعاون إقليمي.

(ب) مُنظَّمة الشرطة الجنائيَّة الدوليَّة (INTERPOL)

تتبنَّى مُنظَّمة الإنتربول نهجًا شموليًّا صارمًا في تنظيم التدريب الأمني وتقديمه على المستوى الدولي، يجمع بين معايير الجودة المؤسَّسيَّة، ومنهجيَّات التقييم الحديثة، والتوسُّع الإقليمي المدروس، ويندرج ذلك ضمن ما يُعرف بـ«نظام جودة التدريب في الإنتربول» (INTERPOL Training Quality System)، الذي يضمن أن جميع البرامج التدريبيَّة تتماشى مع معايير التميُّز العالميَّة في بناء القدرات الشرطيَّة.

ويستند تنظيم التدريب في الإنتربول إلى وثيقة مرجعيَّة رئيسة بعنوان «INTERPOL GUID TO EFFECTIVE TRAINING»، تُعَدُّ الدليل الرسمي لتحديد معايير تصميم البرامج التدريبيَّة وتنفيذها داخل المُنظَّمة، وتدعم إرشادات تصميم البرامج، بالإضافة إلى نظام اعتماد المدربين، حيث لا يُسمح لأي مدرب بتمثيل الإنتربول دون الحصول على شهادة تأهيل خاصَّة. كما تخضع جميع المواد لمراجعة صارمة قبل اعتمادها، وتُحفَظ في مستودع مركزي لضمان التناسق والجودة.

وتُعتمَد البرامج التدريبة داخليًّا من خلال تقييم كامل، يشمل: تحليل الاحتياج، والتصميم، والتطوير، والتنفيذ، والتقييم النهائي. ويحصل البرنامج على شهادة اعتماد صالحة لأربع سنوات. وتُنفِّذ الإنتربول برامجها التدريبيَّة عبر شبكة الأكاديميَّة العالميَّة للتدريب (INTERPOL Global Academy)، وهي شبكة من مؤسَّسات تدريب إقليميَّة موثوقة، ويهدف هذا النهج إلى توسيع نطاق التدريب وتكييفه مع الاحتياجات الإقليميَّة، مع ضمان التناسق المعياري المركزي.

تُشغِّل الإنتربول أكاديميَّة افتراضيَّة شاملة (INTERPOL Virtual Academy) تُوفِّر أكثر من 80 دورة تدريبيَّة ذاتيَّة التعلُّم عبر منصَّة «I Learn»، بالإضافة إلى دورات قصيرة يقودها مدربون عبر بوَّابات إلكترونيَّة تفاعليَّة، وندوات تعليميَّة (Webinars) متخصِّصة حول موضوعات آنيَّة. مع أهميَّة الإشارة إلى المكتبة الرقميَّة والمجتمعات المعرفية المغلقة عبر «Global Knowledge Hub».

وتحرص الأكاديميَّة على ربط التدريب بالواقع العملي من خلال تدريب ميداني تطبيقي في نهاية بعض البرامج، مع مراجعة دوريَّة للبرامج لضمان الارتباط الإستراتيجي مع التهديدات الناشئة. وتعتبر هذه المراجعة من الأهميَّة بمكان للمواءمة مع التحديات المستقبليَّة.

وبإلقاء نظرة فاحصة على الدليل التدريبي للبوليس الدولي (INTERPOL I-Learn Catalogue, June 2025)، نجد أنه يتضمَّن مجموعة متنوِّعة من البرامج التي تُقدَّم بأشكال متعدِّدة

تشمل: دورات تعليم إلكتروني ذاتي، ودورات قصيرة، وندوات تعليميَّة، وبودكاست تخصُّصي، وبرامج تدريبيَّة موجَّهة حسب الجريمة أو المهارة أو التهديد.

ويستهدف التدريب في الدليل عدَّة مستفيدين من الضباط الجدد، وذوي الخبرة، والمتخصِّصين، والمدرِّبين. ويغطِّي المجالات التخصُّصيَّة، والمهاريَّة، والقياديَّة، ضمن شبكة عالميَّة تربط 195 دولة عضوًا. ومن خلال المراجعة الدقيقة لأنشطة الدليل السنوي، يمكن تصنيف المجالات التالية بوصفها أبرز محاور التهديدات المستقبليَّة المدمجة في الجدول 3.2.

الجدول 3.2: مجالات التهديدات المستهدَفة في التدريب لدى برامج «INTERPOL»

التهديد المستقبلي	البرامج/ الوحدات
الجريمة السيبرانيَّة والرقميَّة	أكثر من 20 وحدة تخصُّصيَّة في التحقيق الرقمي، والأدلَّة الإلكترونيَّة، والجرائم عبر الإنترنت، والتشفير، والأدلَّة السحابيَّة، وشبكات Dark Web، والعملات المشفَّرة.
الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة	دورات حول AI، وتطبيقات إنفاذ القانون الذكيَّة، وتحليل البيانات، والتزييف العميق، والاحتيال المدفوع بالذكاء الاصطناعي.
التهديدات الكيميائيَّة/ البيولوجيَّة	إدارة مسرح الجريمة الإشعاعي، والتخطيط للحوادث البيولوجيَّة، والإرهاب النووي.
الجريمة البيئيَّة والأمن البيولوجي	التحقيق في الجرائم البيئيَّة، وحرائق الغابات.
الهجرة والحدود/ المستندات الآمنة	أمن الحدود، وإدارة نقاط التفتيش، ووثائق السفر المزيَّفة، والتعرُّف البيومتري.
الجريمة المُنظَّمة العابرة للحدود	تهريب البشر، وتجارة الأسلحة، والجريمة المُنظَّمة الرقميَّة، والجرائم الماليَّة العابرة للأنظمة البنكيَّة.
استخدام التقنيَّات الحديثة	ندوة حول الطباعة ثلاثيَّة الأبعاد، والاستخبارات مفتوحة المصدر.

تُقدَّم هذه البرامج من خلال نمذجة متقنة تُستخدم لتقديم محتوى متقدِّم، تفاعلي ومخصَّص، مع وجود مدربين وخبراء متخصِّصين. ومن خلال تعلُّم ذاتي تخصُّصي يُسمح لعناصر الأمن بالتركيز على ملفات التهديد المتوافقة مع مجالات عملهم، ناهيك عن أن ندوات الابتكار الشرطي تُقدم رؤى حديثة في تطبيقات الواقع الافتراضي، والبصمة الرقميَّة، والأدلَّة السحابيَّة، وغيرها. كما أن

دمج الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الإلكترونيَّة والتنبُّؤ بالسلوك الإجرامي يعالج التهديدات بوضوح، ويُترجمها إلى وحدات تعليميَّة تطبيقيَّة ويُقدِّم برامج قائمة على سيناريوهات تدريبيَّة موجَّهة، وتقييمات متخصِّصة.

عليه، يظهر بوضوح أن الإنتربول لا تكتفي برصد التهديدات المستقبليَّة، بل تُترجمها إلى برامج قابلة للتطبيق الميداني عبر مسارات رقميَّة وتفاعليَّة متكاملة، حيث يعكس الدليل التدريبي فلسفة استباقيَّة تجمع بين التكنولوجيا، وتحليل السلوك، وإنفاذ القانون المعزز بالبيانات، وهو ما يجعل نموذجها من أقرب النماذج قابليَّة للتوطين والتكامل داخل المنظومات الأمنيَّة العربيَّة.

(ج) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (UNODC)

يعتمد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (UNODC) في برامجه التدريبيَّة الأمنيَّة على نهج منهجي منظَّم للتدريب (Systematic Approach to Training - SAT)، يهدف إلى تعزيز الكفاءة المهنيَّة للأجهزة الأمنيَّة في التعامل مع الجرائم المُنظَّمة، خصوصًا قضايا تهريب السلائف الكيميائيَّة.

وينطلق تدريب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة من ثلاث ركائز متكاملة:

- إستراتيجيَّة تدريبيَّة واضحة تشمل تحليلًا دقيقًا للاحتياجات التدريبيَّة لكل فئة مستهدفة.
- مواد تدريبيَّة معياريَّة تتوزَّع على ثلاثة إصدارات رئيسة (إستراتيجيَّة التدريب - الدليل التدريبي الفني - إرشادات للمُدرِّبين).
- دليل شامل للمدربين يُشكِّل المرجع الأساسي لتنظيم العمليَّات التدريبيَّة وَفْقَ مراحل واضحة.

ويُعرَّف التدريب في هذا السياق بأنه عمليَّة مخطَّطة لتطوير المعرفة والمهارات والسلوكيات الضروريَّة لأداء مهمة معيَّنة بكفاءة، بما يلبّي أهداف الفرد والمؤسَّسة في آن واحد. ويُطبِّق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة النموذج الكامل للتدريب المنهجي، الذي يتكون من ست مراحل متتابعة:

1. تحليل الاحتياج التدريبي باستخدام أدوات كميَّة ونوعيَّة لتحديد الفجوات.

2. صياغة الأهداف التدريبيَّة بدقة وبحيث تكون قابلة للقياس.
3. تصميم البرنامج التدريبي بناءً على وحدات تعلم مترابطة، مع اختيار الأنشطة والتقنيَّات التعليميَّة المناسبة.
4. تنفيذ التدريب متضمنًا التخطيط اللوجيستي، وتكييف المحتوى للخلفيَّة المهنيَّة للمتدربين.
5. التقييم وقياس الأداء الفردي والجماعي عبر الاستبانات والتغذية الراجعة.
6. التحسين والتطوير بإعادة بناء المحتوى والتقنيَّات وَفْقَ نتائج التقييم.

ويعتمد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة على تنويع الوسائل التدريبيَّة بحسب الهدف، وتشمل: المحاضرة، والتمارين العمليَّة، ودراسة الحالة، وأداء الأدوار، والمناقشة الجماعيَّة، والعصف الذهني، والزيارات الميدانيَّة.. علمًا بأن كل إستراتيجيَّة أو وسيلة تدريبيَّة تُربَط مباشرة بنوع المهارة المستهدَفة (معرفيَّة - سلوكيَّة - مهنيَّة).

ويعتمد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة نموذجًا مزدوجًا للتقييم يعتمد على تقييم فوري عبر تمارين «اختبر قدراتك»، بالإضافة إلى استمارات التغذية الراجعة التفصيليَّة، كما يُجرَى تقييم لاحق للبرنامج عبر قياس الأثر ومراجعة مدى تطبيق المتدرب لما تعلَّمه ميدانيًّا.. ومن ثَمَّ، يُجرَى التحسين المستمر عبر تحديث دليل التدريب، وقوائم المراجعة، ونماذج المحاضرات.

وبالنظر إلى دليل التدريب لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، نجد أن المكتب لديه منصة للتعليم الإلكتروني تضم أكثر من 350 وحدة تعليميَّة من خلال قرابة 40 دورة متخصِّصة تغطي التهديدات المستقبليَّة الأمنيَّة، مثل: الجرائم السيبرانيَّة، وأمن الحدود والجمارك، والأسلحة الكيميائيَّة والبيولوجيَّة، وتمويل الإرهاب وغسل الأموال، بما في ذلك العملات الرقميَّة، ومكافحة التطرُّف، والتدريب على إعادة الإدماج (وبخاصَّةٍ العدالة للأطفال المرتبطين بالتطرُّف). ومن خلال المراجعة الدقيقة لأنشطة الدليل السنوي، يمكن تصنيف المجالات التالية بوصفها أبرز مَحاور التهديدات المستقبليَّة المدمجة كما يوضحها الجدول 3.3.

الجدول 3.3: مجالات التهديدات المستهدفة في التدريب لدى برامج «UNODC»

التهديد المستقبلي	صيغة التقديم
الجرائم السيبرانيَّة	ذاتي - مدمج
الجرائم المرتكَبة بواسطة الذكاء الاصطناعي	غير واضحة
أمن الحدود	ذاتي - تطبيقي
الأسلحة الكيميائيَّة والبيولوجيَّة	ذاتي
تمويل الإرهاب والجرائم الماليَّة	ذاتي
التطرُّف العنيف وإعادة تأهيل الأطفال من المتطرِّفين	ذاتي

وتغطّي برامج الأمم المتحدة التعليميَّة والتدريبيَّة معظم التهديدات الرقميَّة والمعقَّدة، مثل: الجرائم السيبرانيَّة، وتمويل الإرهاب، والأسلحة الكيميائيَّة والبيولوجيَّة، ضمن وحدات واضحة. وتُقدَّم برامج التدريب والتعليم بأطر تعلُّم حديثة ومدمجة. ولا يزال هناك مجال لتغطيةٍ أعمق للذكاء الاصطناعي والتهديدات التقنيَّة الناشئة كالأمن البيئي الرقمي. ومن خلال التكامل بين المنصَّة الإلكترونيَّة الضخمة ووحدات التدريب الحديثة والتعلُّم المدمج، نجح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة في بناء تكوين تدريبي متقدِّم يهدف إلى دمج التهديدات الأمنيَّة المستقبليَّة ضمن أطر تعليميَّة واضحة وفعَّالة، ممَّا يجعله نموذجًا ومثالًا عمليًّا يمكن أن تُستلهَم منه النماذج العربيَّة، مع مراعاة تعزيز عناصر التقييم المتقدِّمة، وربط المنهج بالذكاء الاصطناعي والتهديد الرقمي.

(2) المنظَّمات العربيَّة: تجربة جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة في تطوير برامج تعليم وتدريب أمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة

تضمَّنت هذه الدراسة تجرِبة جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة بصفتها المؤسَّسة الرائدة في مجال التعليم والتدريب الأمني في المنطقة العربيَّة؛ إذ تعكس التجربة بوضوح توجهات دولة المقر، المملكة العربيَّة السعوديَّة، ورؤيتها الطَّموح في تطوير التعليم الأمني وتعزيز قدراته الإقليميَّة.

ويستفيد من برامج الجامعة التدريبيَّة والتعليميَّة متدرِّبون ومتخصِّصون من مختلف الدول العربيَّة، الأمر الذي جعل من المملكة مركزًا إقليميًّا لنشر المعرفة الأمنيَّة وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال.

فمن خلال تجربة مؤسَّساتها الأمنيَّة والأكاديميَّة، وكذلك المنظَّمات الإقليميَّة التي تستضيفها، مثل جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة، تؤمن المملكة بأنَّ مواجهة التحديات الأمنيَّة لا تُعالَج بتحديث البرامج التعليميَّة والتدريبيَّة فحسب، بل تتطلَّب رؤية إستراتيجيَّة شاملة تقوم على بناء منظومة وطنيَّة استباقيَّة، ومرنة ومتكاملة.

تربط هذه المنظومة بين الكفاءات البشريَّة المؤهَّلة، والتقنيات الحديثة، والمعرفة الأمنيَّة المتقدمة، ضمن إطار موحَّد يهدف إلى مواجهة التحديات المستقبليَّة بكفاءة وفاعليَّة.

وانطلاقًا من هذا التصوُّر، عملت جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة على تطوير نماذج التعليم والتدريب القادرة على مواكبة الاحتياجات الأمنيَّة المستقبليَّة في اتجاهات متوازية ومتزامنة تضمن تكامل الجهود التعليميَّة، والتقنيَّة، والبحثيَّة، بما يحقق الآتي:

- تطوير القدرات البشريَّة بما يتماشى مع طبيعة المهارات المطلوبة في المستقبل.
- الاستثمار في البيئة التقنيَّة والتحوُّل الرقمي.
- إعادة هيكلة الموارد بجميع أنواعها.
- رَبْطُ ذلك كله بمنهجيَّة عمل ديناميكيَّة، تُعزِّز من قدرة الجامعة على الاستجابة السريعة والتطوير المستمر.

ولتحقيق ذلك، أطلقت الجامعة إستراتيجيَّتها التحوُّليَّة لتحقيق رؤيتها بوصفها مؤسَّسة أولى في إعداد القادة والخبراء العرب في المجالات الأمنيَّة، عبر رسالتها في تطوير كوادر أمنيَّة متخصِّصة، من خلال تقديم برامج متميِّزة في الدراسات العليا والتدريب والبحث العلمي في الوطن العربي. واعتمدت الجامعة، لتحقيق ذلك، ركائز أساسيَّة تمثل لبَّ ما تتناوله الدراسة من تعليم وتدريب أمني، وبحث وابتكار.

أ. التعليم الأمني في جامعة نايف العربيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة

يُمثِّل التعليم إحدى أهم الركائز في جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة، حيث تسعى الجامعة، من خلال هذه الركيزة، إلى تطوير كوادر أمنيَّة متخصِّصة من خلال تقديم برامج متميِّزة في الدراسات العليا والتدريب والبحث العلمي في الوطن العربي. وللوصول إلى هذا المستهدف، حدَّدت الجامعة

هدفها العام لركيزة التعليم: «تحقيق التميُّز في التعليم العالي الأمني»، وذلك من خلال التركيز على أربعة مستهدفات فرعية:

- تقديم برامج دراسات عليا تخصُّصيَّة نوعيَّة ذات جودة عالية توائم احتياجات المستفيدين وتطلعاتهم من ناحية المجالات التعليميَّة ومستوى النضج المعرفي والمهاري.
- استقطاب أعضاء هيئة تدريس مميَّزين يمتلكون الخبرة الميدانيَّة والمهنيَّة.
- التركيز على تعزيز تجربة الطالب بما يدعم الإبداع والابتكار.
- الانتهاء بتطوير البيئة التعليميَّة لدعم التميُّز الأكاديمي، وذلك وَفقًا لإستراتيجيَّة الجامعة التوسعيَّة 2029 .

وبالنظر إلى رؤية الجامعة الطموح، المتمثلة في أن تكون المؤسسة الأولى في إعداد القادة والخبراء العرب في المجالات الأمنيَّة، وبالنظر كذلك إلى صفتها العلميَّة، كونها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخليَّة العرب، حيث تُعتبر وجهة للجهات الأمنيَّة والعدليَّة في المجالات الأمنيَّة ذات الصلة، كان لزامًا على الجامعة أن تتبنَّى منهجيَّة علميَّة رصينة بصبغة دوليَّة تلبي حاجات القطاعات الأمنيَّة والعدليَّة الحاليَّة، وهو ما يعزِّز موقف الجامعة في تحديدها للمجالات التعليميَّة وتصميم البرامج الأكاديميَّة وتنفيذها بالوجه الذي يحقق رؤية الجامعة ورسالتها. وترتكز هذه المنهجيَّة على أربعة مرتكزات:

1. استشراف المهدِّدات المستقبليَّة: من خلال تنفيذ دراسات مسحيَّة لاستشراف التهديدات الأمنيَّة عربيًّا ودوليًّا، وربطها بتصنيفات العلوم الأمنيَّة وتخصُّصاتها.
2. توصيات مجلس وزراء الداخليَّة العرب: حيث يُؤخَذ بالتوصيات الصادرة عن مجلس وزراء الداخليَّة العرب وعن المؤتمرات والملتقيات المنبثقة عن المجلس في تصميم وتنفيذ البرامج التعليميَّة التي تلبي الاحتياج.
3. تقارير المنظَّمات الدوليَّة ذات الصلة: الاطلاع على التقارير الدوريَّة الصادرة عن المنظَّمات الدوليَّة والإقليميَّة ذات الصلة بالعمل الأمني والعدلي وعقد المقابلات مع المعنيين فيها.
4. احتياج الجهات المستفيدة وَفْقَ أفضل الممارسات وأعلى المعايير، عبر دراسة معمَّقة لاحتياج الجهات المستفيدة الحاليَّة وتطلعاتها المستقبليَّة (من القطاعين العام والخاص).

وتتمثَّل مخرجات هذه المنهجيَّة بتحديد المجالات التعليميَّة لبرامج الجامعة بما يحقِّق تطوير الكوادر الأمنيَّة المتخصِّصة في المجالات ذات الأولويَّة القادرة على منع ومجابهة التهديدات الأمنيَّة، سواء القائمة أو المستقبليَّة. وقد تمثَّلت هذه المجالات فيما يلي:

1. الأدلَّة والتحقيقات الجنائيَّة متمثِّلةً في الأحياء الجنائيَّة، والكيمياء الجنائيَّة والسموم، والأدلَّة الرقميَّة.
2. الجرائم السيبرانيَّة والاقتصاديَّة، والذكاء الاصطناعي.
3. القانون، المتمثِّل بالقانون الجنائي، وإنفاذ القانون، وحقوق الإنسان والعدالة الجنائيَّة.
4. علم الجريمة والوقاية منها، ومكافحة المخدِّرات.
5. الأمن الوطني، وأمن الحدود، ومكافحة الإرهاب.

وبناءً على هذه المجالات الحاليَّة وما يمكن أن يستجد سواها في المستقبل باتباع منهجيَّة تحديد المجالات المشار إليها آنفًا، تقوم الجامعة بتصميم وبناء وتنفيذ برامج الدراسات العليا وَفْقَ مجموعة من المراحل التي تتمثل فيما يلي:

أولًا: التخطيط

- تشكيل فريق عمل من الخبراء والمختصين من ذوي الخبرة المهنيَّة في مجال البرنامج المعني.
- تحديد الفئات المستهدَفة من البرنامج.
- المواءمة مع رؤية الجامعة ورسالتها لتحقيق أهداف الجامعة وركائزها الإستراتيجيَّة.
- القيمة المضافة للجهات المستفيدة بعد تحليل الاحتياج وتحديد التطلُّعات.
- المقارنات المرجعيَّة مع الجامعات العالميَّة والجهات التخصُّصيَّة.

ثانيًا: التصميم

- تحديد خصائص خِريجي البرنامج ومخرجات التعلُّم وَفقًا لمستهدفات البرنامج وطبيعة الفئات المستهدَفة.

- مراعاة العلوم البينيَّة والتخصُّصات المتعدِّدة بما يحقِّق مستهدفات البرنامج والخصائص العامَّة لخريجي البرنامج (على سبيل المثال: الشق القانوني، والتقني، والتخصُّصي).
- المواءمة مع الأطر والمرجعيَّات ذات العلاقة (المعايير الأكاديميَّة والمعايير المهنيَّة المحليَّة والدوليَّة).
- مشاركة الجهات المستفيدة في عمليَّة التصميم لضمان تلبية احتياج المستفيدين وتطلُّعاتهم.
- التوافق مع جهات الاعتماد والاعتراف والتصنيف الرسميَّة (وَفقًا لسياسات وإجراءات الجودة والمستهدفات الإستراتيجيَّة للجامعة فيما يخص الاعتماد والاعتراف والتصنيف محليًّا ودوليًّا).

ثالثًا: التنفيذ

- استقطاب خبراء مختصين وأساتذة متميِّزين بما يتناسب مع التخصُّصات في البرنامج وأعداد الطلبة.
- استقطاب الطلبة المتميِّزين من مرشحي الجهات المستفيدة، وكذلك مَن هم على حسابهم الخاص، بالإضافة إلى الطلبة الدوليين، وذلك وَفْقَ شروط القبول المحدَّدة لكل برنامج.
- تعيين إدارة البرنامج، المتمثلة في المدير الأكاديمي للبرنامج، الذي يُشترط أن يكون من أعضاء هيئة التدريس المتميِّزين لمهام التخطيط والتنفيذ لأنشطة العمليَّة التعليميَّة، كما يُعيَّن العدد الكافي من المنسِّقين الإداريين.
- تصميم وبناء البرنامج الإثرائي المتضمِّن الأنشطة غير المنهجيَّة، لتنمية وتعزيز الجانب المهاري التطبيقي للطلبة (الزيارات الميدانيَّة، واستضافة المتحدِّثين الخبراء، والتدريب المتخصِّص، وتناول الحالات الدراسيَّة الواقعيَّة).
- تطبيق سياسات ضمان وضبط الجودة في جميع الإجراءات المتعلِّقة بالتنفيذ، من إسناد العبء التدريسي، وتحديد الأنشطة وإستراتيجيَّات التدريس المتمركزة حول الطالب، وطرق التقويم وقياس الأثر.
- تجهيز البيئة التعليميَّة التي تلبِّي متطلَّبات المجال التعليمي (القاعات الدراسيَّة المجهزة، والمعامل والأدوات) وتعزِّز العمليَّة التعليميَّة والتي تجري متابعتها إلكترونيًّا من خلال عدَّة منصَّات مترابطة ومتكاملة ومخصَّصة لهذا الغرض.

- تحديد فلسفة التعليم وما يترتَّب عليها من إستراتيجيَّات تدريس مستخدَمة في البرنامج لتحقيق مخرجات التعلُّم المستهدفة (التعليم التفاعلي النشط، والتطبيقي، ومناقشة الحالات الدراسيَّة الواقعيَّة).
- تصميم المقرَّرات الإلكترونيَّة للبرنامج من خلال تجهيز مختلف أنشطة العمليَّة التعليميَّة ومصادر التعلُّم والأنشطة المتصلة على نظام إدارة التعلُّم ومنصَّة ضمان الجودة.
- وضع الخطَّة التشغيليَّة للبرنامج بما يكفل تحقيق المستهدفات.

رابعًا: التقويم وقياس الأثر

- إعداد تقارير الأداء الدوريَّة فصليًّا، وسنويًّا، ومرحليًّا (تقرير المقرر والبرنامج، ونسبة تحقُّق نواتج التعلُّم، وخصائص الخريجين...).
- تقييم أصحاب المصلحة (الطلبة، والجهات المستفيدة، وجهات التوظيف...).
- وضع وتنفيذ خطط التحسين والتطوير وَفقًا لتقارير الأداء وتقييم أداء أصحاب المصلحة.
- متابعة التنفيذ لخطط التحسين لضمان تحقيق النتائج المنشودة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة تعتمد، في عمليَّات التنفيذ والتقييم، على منصات إلكترونيَّة يتكامل بعضها مع بعض في المتابعة والتقييم، منها: منصَّة ضمان الجودة (QS) ومنصَّة التعليم الإلكتروني (LMS) والنظام الإلكتروني لعمادة القبول والتسجيل الذي يحوي أربع نوافذ إلكترونيَّة مختلفة ومخصَّصة للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس.

ووَفقًا لما تقدَّم من إجراءات متعلِّقة بالعمليَّة التعليميَّة بمرتكزاتها الخمسة (الطالب، وعضو هيئة التدريس، والبرنامج الأكاديمي، والبيئة التعليميَّة، وسياسات وإجراءات ضمان الجودة التعليميَّة)، تتبنَّى الجامعة مجموعة من الممارسات التي تركِّز على التالي:

أولًا: الطالب

تهتم الجامعة باستقطاب الطلبة المتميِّزين بما يعزِّز جودة المدخلات التي بالضرورة تُسهِم في تعزيز جودة المخرجات، فتحرص الجامعة ابتداءً على وضع شروط قبول عامَّة متمثِّلة في الحصول على الدرجة العلميَّة السابقة بتقدير لا يقل عن «جيد» للمتقدِّمين على الدبلوم العالي، و«جيد جدًّا»

للمتقدِّمين على برامج الماجستير والدكتوراه، وذلك بجانب الشروط الخاصَّة التي يحددها البرنامج الأكاديمي وَفقًا لمتطلباته (الأهداف والمخرجات).

كما تتبنَّى الجامعة مجموعة من الممارسات لاستقطاب الطلبة الأكثر تميُّزًا، وذلك من خلال توفير بوَّابة إلكترونيَّة للتقدُّم للقبول على الدراسة بالجامعة، ممَّا يتيح الفرصة للوصول إلى شريحة أكبر، وبالتالي لمتقدِّمين أكثر، ممَّا يتيح للجامعة اختيار الأكثر تميُّزًا.

من باب آخر، ومن خلال برنامج المنح الدراسيَّة، تختار الجامعة الطلبة الأكثر تميُّزًا من الدول العربيَّة للانضمام إلى الجامعة من خلاله، وكذلك التسهيلات الماليَّة التي توفِّرها الجامعة لسداد الرسوم الدراسيَّة التي تُعتبر في الأصل رمزيَّة بالنظر إلى أن الجامعة غير ربحيَّة. وعلى الرغم من أن نشأة الجامعة جاءت لتلبية احتياج الجهات الأمنيَّة والعدليَّة في المقام الأول، فإن الجامعة توظِّف مبدأ التنوُّع الطلابي من ناحية الخلفيَّات العلميَّة والمهنيَّة والثقافيَّة، من خلال استهداف الطلبة الدوليين، الذي بدوره يعزِّز جودة المخرجات التعليميَّة، حيث يتيح اللقاء بينهم تبادل الخبرات والتجارِب، ونقل الممارسات المُثلَى التي تعزِّز من تحقيق خصائص الخِريجين المستهدَفة.

ثانيًا: عضو هيئة التدريس

يأتي مرتكز أعضاء هيئة التدريس ضمن أهم المرتكزات؛ ذلك أنَّ تنفيذ العمليَّة التعليميَّة يجري من خلاله، فهو الذي يضمن تعليمًا تطبيقيًّا مبنيًّا على تناوُل الحالات الدراسيَّة الواقعيَّة وتحليلها والتعاطي معها. وعليه، فالممارسة المتبَعة في الجامعة هي استثمار ذلك واستقطاب أعضاء هيئة تدريس دوليين مِمَّن لديهم خلفيَّة مهنيَّة في مجال اختصاصهم، بالإضافة إلى امتلاكهم الدرجات الأكاديميَّة، بما يجمع بين الممارسة الأكاديميَّة والخلفيَّة المهنيَّة في مجال الاختصاص لضمان تعليم أمني تطبيقي معتمد على تحليل الحالات الواقعيَّة وعرضها ومناقشتها، مع التركيز على التحليل والتفكير النقدي لمختلف موضوعات المادة العلميَّة التي يغطيها عضو هيئة التدريس. ولتحقيق ذلك، وضعت الجامعة مجموعة من السياسات والإجراءات لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس مِمَّن تنطبق عليهم هذه المواصفات، وكذلك سياسات لضمان استبقائهم من خلال مجموعة من الجهود الجاذبة والداعية إلى استمرار عملهم في الجامعة والتطوير المهني المستمر لهم.

ثالثًا: المنهج الدراسي

تُبنَى الخطة الدراسيَّة في المجالات التعليميَّة ذات الأولويَّة التي حُدِّدت مسبقًا، وذلك من خلال اتباع الإجراءات المشار إليها في مراحل تصميم البرامج التعليميَّة وبنائها، عبر فرق عمل من الخبراء الممارسين والأساتذة المتخصِّصين وخبراء الجودة، بحيث يجري ضمان التصميم والبناء وَفْقَ الإجراءات الأكاديميَّة المتبَعة، وبما يحاكي الاحتياج الفعلي للفئة المستفيدة (المستهدفة) وفي إطار التوافق مع المعايير الأكاديميَّة والمهنيَّة الدوليَّة. وبعد الانتهاء من المُسَوَّدة الأوليَّة تمر الخطة بأكثر من اثنتي عشرة مرحلة، ما بين المراجعة والتحكيم والاعتماد، وذلك لضمان تحقيق البرنامج مستهدفاته ونواتج التعلُّم فيه، وَفْقَ الشكل التالي:



الشكل 3.1: مخطط استحداث وتطوير برنامج أكاديمي بجامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة

رابعًا: البيئة التعليميَّة

انطلاقًا من رؤيتها المنعكسة على مستهدفات البرامج الأكاديميَّة، تؤمن الجامعة بأنَّ تطوير الكوادر الأمنيَّة المتخصِّصة يتطلَّب بيئة تعليميَّة مجهَّزة بأحدث التقنيَّات لتكون محفِّزة على الإبداع والابتكار. فعلى المستوى العام، تمتلك الجامعة مرافق تعليميَّة حديثة ومجهَّزة بجانب التسهيلات

الجامعيَّة المتمثِّلة في المرافق الرياضيَّة والاجتماعيَّة والخدميَّة، والمكتبة الأمنيَّة المجهَّزة بالمَراجع ومصادر التعلُّم الأمنيَّة. كما وضعت الجامعة على الصعيد العام السياسات والإجراءات لمجموعة من الممارسات والأنشطة الداعمة التي تتضمَّن: «البرنامج الإثرائي، والأنشطة غير المنهجيَّة، مثل الزيارات الميدانيَّة، ودعوة الخبراء المتحدِّثين، والتدريب المتخصِّص، والمحاكاة، والتدريب التطبيقي، والرحلات العلميَّة الدوليَّة». ووَفْقَ إجراءات تنفيذ البرامج الأكاديميَّة، يجري التأكُّد قبل بداية العام الدراسي من امتلاك البيئة التعليميَّة المناسبة وتجهيز المعامل والمختبرات المجهَّزة بأحدث الأجهزة والأدوات والمواد والبرمجيَّات، ومسارح الجريمة. بجانب ذلك، تحرص الجامعة على توفير التقنيَّات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، سواء على مستوى التدريس، من خلال امتلاك التقنيَّات، مثل: الواقع الافتراضي، والواقع المعزز، أو على مستوى التقييم، من خلال الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحديد شكل التقييمات ومضمونها، ومن خلال التعلُّم، وذلك بامتلاك الأدوات والتطبيقات الملائمة لكل تخصُّص وضمان إتقان الطلبة إياها.

خامسًا: سياسات وإجراءات ضمان الجودة التعليميَّة

تأتي سياسات وإجراءات ضمان وضبط الجودة لمراقبة جودة العمليَّة التعليميَّة في جميع مراحلها، ابتداءً من إجراءات التخطيط والتصميم والتصنيف والاعتراف، مرورًا بالبناء والتنفيذ، انتهاءً بقياس الأثر والتحسين والتطوير والاعتماد البرامجي، وذلك وَفقًا لنظام ضمان وضبط الجودة المؤسَّسي والبرامجي في الجامعة.

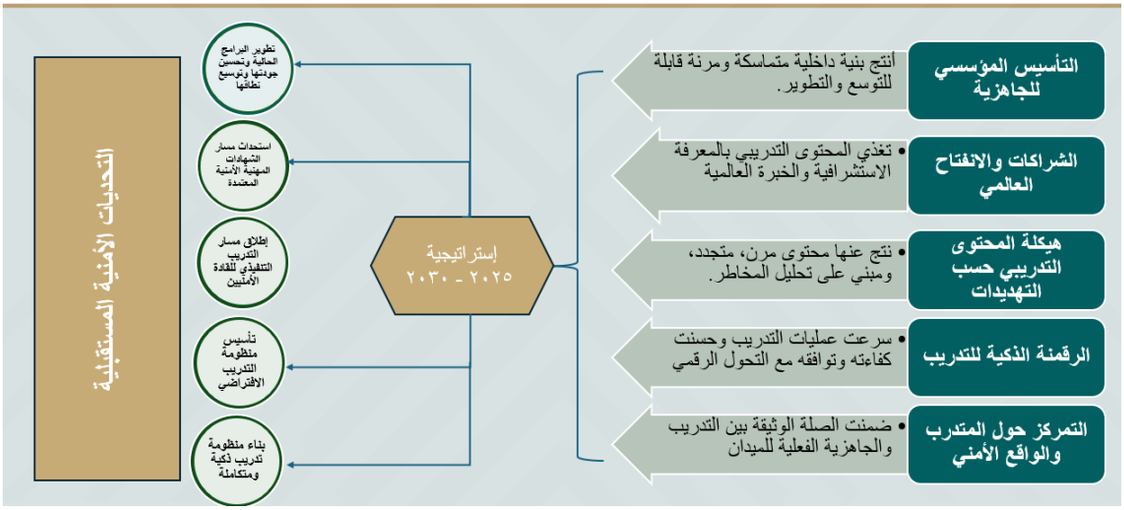
وقد سعت الجامعة إلى اتخاذ جميع الوسائل التي تتيح لها التأكُّد من مستوى جودة جميع عمليَّاتها التعليميَّة والبحثيَّة والإداريَّة والفنيَّة، فحصلت على الاعتماد المؤسَّسي الكامل لسبع سنوات (2024 - 2031) من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي الذي يتبع لهيئة تقويم التعليم والتدريب بدولة المقر بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، ليس ذلك فحسب، بل سعت الجامعة إلى تعزيز جودة برامجها من خلال الاعتماد الدولي والمحلي، وقد حصلت، مؤخرًا، ثلاثة برامج أكاديميَّة - هي: برنامج ماجستير علم الجريمة، وبرنامج ماجستير القانون الجنائي، والدبلوم العالي في حقوق الإنسان - على اعتماد كامل من المجلس الأعلى الفرنسي لتقييم البحث العلمي والتعليم العالي (HCÉRES) لمدة خمس سنوات (2025 - 2030).

وبذلك، تُعد تجربة جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة من التجارِب الثريَّة التي يمكن الاستفادة منها في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج تعليم وتدريب أمني تُمكِّن العناصر الأمنيَّة من مواجهة التحديات المستقبليَّة.

ب. التدريب الأمني في جامعة نايف لمواجهة التحديات المستقبليَّة

صمَّمت جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة نموذجًا تدريجيًّا من ست مراحل مترابطة، شكَّل خريطة طريق تطويرها لبرامج التدريب الأمني.

تجربة جامعة نايف
في تطوير برامج التدريب لمواجهة التحديات الأمنية المستقبلية



المرحلة الأولى: التأسيس المؤسَّسي للجاهزيَّة

بدأت الجامعة بإعادة هيكلة شاملة لبنيتها المؤسَّسيَّة عبر إنشاء نظام جودة شامل ومتعدِّد المستويات، ورُوعي في بنائه الاتساق مع الهيكل التنظيمي للجامعة وتغطيته لجميع عمليَّات الجامعة الأكاديميَّة والإداريَّة والفنيَّة والخدميَّة، ومن ثَمَّ عملت الجامعة على تأهيل الكفاءات في مختلف المستويات القياديَّة والتنفيذيَّة، وبناء فرق عمل مرنة. وقد تمكَّنت الجامعة من بناء بنية داخليَّة متماسكة ومرنة قابلة للتوسُّع والتطوير، بما يضمن الصلة بين القاعدة التشغيليَّة والتحوُّل المستقبلي.

المرحلة الثانية: الشراكات والانفتاح العالمي

تحرَّكت الجامعة لتعزيز شبكاتها الدوليَّة عبر الشراكات، والمؤتمرات، واستقطاب الخبرات العالميَّة، التي أسهمت في تغذية المحتوى التدريبي، وكذلك التعليمي، بالمعرفة الاستشرافيَّة والخبرة العالميَّة، ممَّا يضمن الصلة بين البرامج والاتجاهات الأمنيَّة العالميَّة.

المرحلة الثالثة: هيكلة المحتوى التدريبي حسب التهديدات

أعادت الجامعة بناء تخصُّصاتها وبرامجها التدريبيَّة وَفْقَ خريطة التهديدات المتوقَّعة لا التخصُّصات التقليديَّة. وقد نتج عن ذلك برامج تدريب مرنة في محتواها، ومبنيَّة على تحليل المخاطر، ممَّا يضمن الصلة بين الواقع الميداني والمهني والمحتوى التدريبي.

المرحلة الرابعة: الرقمنة الذكيَّة للتدريب

فعّلت الجامعة أدوات الأتمتة والتحليل والواقع الافتراضي لتحديث البيئة التدريبيَّة بالكامل، الأمر الذي نتج عنه تسريع عمليَّات التدريب وتحسين كفاءتها وتوافقها مع التحوُّل الرقمي، بما يضمن الصلة بين التكنولوجيا والجاهزيَّة الأمنيَّة.

المرحلة الخامسة: التمركز حول المتدرب والواقع الأمني

اعتمدت الجامعة فلسفة التدريب المتمركز على المتدرب واحتياجات الجهة الأمنيَّة، لا على محتوى موحَّد جامد، بما يضمن الصلة الوثيقة بين التدريب والجاهزيَّة الفعليَّة في الميدان الأمني.

المرحلة السادسة: تنفيذ الخطة الإستراتيجيَّة للتدريب (2025 - 2030) عبر خمس مبادرات

أطلقت الجامعة خمس مبادرات مترابطة لتعزيز جودة التدريب، وتقديم شهادات احترافيَّة، وتعزيز قدرات القيادة الأمنيَّة، والتدريب الافتراضي، والأتمتة. وقد مثَّلت هذه المبادرات ذروة التحوُّل الإستراتيجي نحو المستقبل، ممَّا يضمن الصلة بين الرؤية بعيدة المدى وتنفيذها العملي.

وقد اعتمدت جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة، في تنفيذ خطتها التطويريَّة لبرامج التدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة، على عدَّة أسس إستراتيجيَّة، هي:

- توظيف الكوادر بوصفها ركيزة إستراتيجيَّة لتطوير التدريب الأمني

تُولي جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة أهميَّة محوريَّة لاستقطاب وتوظيف الكوادر البشريَّة المؤهلة بوصفها جزءًا أساسيًّا من إستراتيجيتها في تطوير التدريب الأمني لمواكبة التحديات المستقبليَّة، ويُنظر إلى الكادر البشري - سواء من المحاضرين، أو المدربين، أو الاستشاريين - باعتباره العنصر المحرِّك الذي يربط بين الرؤية المؤسَّسيَّة والواقع التنفيذي للتدريب الأمني المطور.

وتعتمد الجامعة مرتكزات أساسيَّة في توظيف كوادرها تعتمد على:

1. المواءمة مع التخصُّصات الأمنيَّة المستقبليَّة من خلال استقطاب كفاءات ذات خلفيَّات مهنيَّة وأكاديميَّة في مجالات جديدة، مثل: الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والجرائم الرقميَّة، لتغذية برامج التدريب بآخر المستجدات والمعايير العالميَّة.
2. الدمج بين التطبيق الميداني والدراسة الأكاديميَّة، حيث تحرص الجامعة على استقطاب خبراء ميدانيين من الذين سبق لهم العمل بالأجهزة الأمنيَّة، مِمَّن يمتلكون تجارِب عمليَّة متقدِّمة، لدمج المعرفة التطبيقيَّة بالمحتوى التدريبي.

- بناء نظام الجودة المؤسَّسيَّة نحو حوكمة تدريبيَّة فعَّالة ومستدامة

أدركت جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة أن تطوير برامج التدريب الأمني لا يكتمل دون إرساء نظام جودة مؤسَّسي يُعزِّز الكفاءة، ويضمن الاستدامة، ويضبط الأداء التدريبي من مدخلاته إلى مخرجاته. ولذلك، تبنَّت الجامعة إطارًا مؤسسيًّا شاملًا للجودة يرتكز على الحوكمة، والمتابعة المستمرة، والتحسين المستند إلى البيانات.

واعتمدت، في نظام الجودة، على مرتكزات مؤسَّسيَّة تُعنى بما يلي:

1. حوكمة التدريب وَفْقَ مؤشِّرات أداء محدَّدة، حيث جرى تطوير إطار عمل إداري وإجرائي لمراقبة العمليَّات التدريبيَّة وتحسينها، بدءًا من تحليل الاحتياجات، وصولًا إلى تقييم الأثر الميداني للتدريب.
2. توحيد السياسات والإجراءات، التي وضعت لها أدلَّة مرجعيَّة معياريَّة تشمل: تنظيم تصميم البرامج، واختيار المدرِّبين، وآليَّات التقييم، وإدارة رضا المستفيدين.

- بناء نظام الجودة البرامجيَّة لضبط المحتوى التدريبي ومواءمته للكفاءات الأمنيَّة المستقبليَّة

في إطار سعيها إلى تقديم برامج تدريبيَّة تتسم بالكفاءة والمرونة، قامت جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة بتطوير نظام جودة خاص بالبرامج التدريبيَّة (البرامجيَّة)، يُعنى بمراقبة جودة تصميم المحتوى، وتنفيذه، وتقييم أثره، وَفْقَ معايير مهنيَّة وإستراتيجيَّة تستجيب للتحوُّلات الأمنيَّة الراهنة والمستقبليَّة. وقد اعتمد نظام الجودة البرامجيَّة على المرتكزات التالية:

1. التركيز على مخرجات التعلُّم الملائمة، بحيث صُمِّم كل برنامج تدريبي وَفْقَ مصفوفة نتائج تعلُّم واضحة، تربط بين الأهداف والمحتوى، والأنشطة التدريبيَّة، وآليَّات التقييم.
2. المواءمة مع المهارات الأمنيَّة المستقبليَّة، ولتحقيق ذلك تقوم وكالة التدريب بالمراجعة، حيث يُراجَع المحتوى دوريًّا لضمان تضمين مهارات تحليل البيانات، والتنبُّؤ بالتهديدات، والاستجابة للأزمات، وتكامُل العمل الأمني متعدِّد التخصُّصات.
3. ضبط الاتساق والعمق في المحتوى، حيث تُطبق نماذج مراجعة داخليَّة وخارجيَّة لمحتوى الدورات، ولضمان تغطية التهديدات، وتحديث الأدوات والأساليب.

- تدريب المدرِّبين لضمان جودة الأداء وبناء كوادر تدريبيَّة مؤهَّلة للمستقبل الأمني

تُدرك جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة أن أي تحول في جودة التدريب الأمني لا يمكن أن يتحقَّق دون استثمار حقيقي في تأهيل المدرِّبين وتطوير كفاءاتهم بما يتواكب مع المستجدات التكنولوجيَّة والتغيُّرات في طبيعة التهديدات ومتطلبات التعلُّم الأمني المعاصر.. ومن هنا، اعتمدت الجامعة مسارًا ممنهجًا لتدريب المدربين واعتمادهم من مُنظَّمة الشرطة الدوليَّة (INTERPOL)، يُراعي التنوُّع في الخلفيَّات، ويستجيب لحاجة البرامج متعدِّدة المستويات.

- استشارات الخبراء لربط التجرِبة الميدانيَّة بتصميم التدريب المستقبلي

لقد اعتمدت جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة نهجًا تشاركيًّا في تطوير برامجها التدريبيَّة، عبر الاستفادة المُنظَّمة من استشارات الخبراء الأمنيين محليًّا ودوليًّا، ويُعدُّ هذا التوجُّه خطوة إستراتيجيَّة لضمان توافق البرامج مع واقع التحديات، وتحقيق عمق تخصُّصي في المحتوى، بما يعزِّز من جودة التدريب وأثره الميداني.

- الشراكات مع مقدِّمي البرامج الدوليَّة نحو نقل الخبرة التدريبيَّة الأمنيَّة وتوطينها

ضمن سعيها إلى التميُّز في تقديم برامج تدريبيَّة أمنيَّة على المستويين الإقليمي والدولي، أولت جامعة نايف العربيَّة للعلوم الأمنيَّة اهتمامًا كبيرًا ببناء الشراكات الإستراتيجيَّة مع مقدِّمي البرامج الدوليَّة المعتمدين، بهدف نقل المعرفة، وتوطين التجربة، ورفع جودة المخرجات التدريبيَّة، وذلك من خلال ما يلي:

- التواصل مع المنظَّمات الدوليَّة لتعزيز البعد العالمي في تطوير التدريب الأمني: حيث تبنَّت الجامعة إستراتيجيَّة فاعلة للتواصل والتعاون مع المنظَّمات الدوليَّة، بهدف تبادُل المعرفة، وتطوير البرامج التدريبيَّة، واستشراف التهديدات الأمنيَّة من منظور عالمي.
- الجلسات الحواريَّة حول الشرطة المجتمعيَّة لبناء وعي مشترك وتعزيز الشراكة المجتمعيَّة في الأمن: وذلك ضمن توجُّهها لتوسيع مفهوم الأمن، ليشمل البُعد المجتمعي. ونظَّمت الجامعة سلسلة جلسات حواريَّة متخصِّصة حول الشرطة المجتمعيَّة، بهدف تعزيز الفهم المتبادل بين المؤسَّسات الأمنيَّة والمجتمع، وتحويل هذا المفهوم من ممارسة هامشيَّة إلى ركن أساسي في الإستراتيجيَّة التدريبيَّة الأمنيَّة المستقبليَّة.
- بناء فرق العمل المرنة بوصفها نموذجًا إداريًّا مبتكرًا لدعم تطوير التدريب الأمني المستقبلي: فقد أدركت الجامعة أن أحد أهم التحديات التي تواجه مؤسَّسات التدريب الأمني التقليديَّة يكمن في الجمود الهيكلي وصعوبة التكيُّف مع التغيُّرات السريعة، وللتغلُّب على هذه العقبة، تبنَّت الجامعة نموذجًا تشغيليًّا حديثًا يقوم على بناء فرق عمل مرنة متعدِّدة التخصُّصات، قادرة على العمل بكفاءة عالية في بيئة متغيِّرة ومعقَّدة، تتحرَّك على أساس مبادرات عمل واضحة ومشاريع تنفيذيَّة مبتكرة.
- المشاركة في المؤتمرات الأمنيَّة الدوليَّة: تبنّت الجامعة دورًا فاعلًا في المشاركة المنتظمة والهادفة في المؤتمرات الأمنيَّة الدوليَّة، باعتبارها نافذة إستراتيجيَّة لتعزيز الحضور المعرفي للجامعة، ولبناء علاقات مهنيَّة تُمكِّن من تطوير برامج التدريب الأمني على أسس عالميَّة ومعاصِرة. هذه المشاركات لم تقتصر على التمثيل الرمزي، بل أصبحت وسيلة للإسهام في إنتاج السياسات، ونقل التجارِب والشراكات والمعرفة.

- الانفتاح على الجهات الخاصَّة والحكوميَّة لتقييم الوضع الراهن: في خطوة إستراتيجيَّة تؤكِّد الطابع العملي للتدريب الأمني، تبنَّت الجامعة سياسة الانفتاح المنهجي على الجهات الأمنيَّة الحكوميَّة والخاصَّة بهدف استشراف الاحتياجات التدريبيَّة بدقة، وربط البرامج التدريبيَّة الفعليَّة بسياق عمل الجهات المستفيدة. هذا النهج يُعد من أبرز التحوُّلات في فلسفة الجامعة، حيث انتقلت من تقديم برامج موحَّدة إلى ضمان التخصيص والملاءمة.
- إطلاق عشرة تخصُّصات تدريبيَّة تتمحور حول التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة: في ظل التحوُّلات المتسارعة في بيئة التهديدات الأمنيَّة، أطلقت الجامعة مبادرة إستراتيجيَّة لتصميم عشرة تخصُّصات تدريبيَّة، تمثِّل ركيزة معرفيَّة شاملة لمواجهة التحديات المستقبليَّة، وتُعيد تشكيل طريقة بناء الكفاءات الأمنيَّة وَفْقَ أولويَّات المرحلة المقبلة. وذلك عبر تجميع البرامج التدريبيَّة ضمن مجالات تخصُّصيَّة واضحة ومترابطة، بما يحقِّق التكامل بين البرامج القصيرة والشهادات المهنيَّة والمسارات التنفيذيَّة، ويوائم التدريب مع التهديدات الأمنيَّة المستجدة وَفْقَ نهج استشرافي يربط التخصُّصات التدريبيَّة باحتياجات المؤسَّسات الأمنيَّة محليًّا وعربيًّا.
- الاستثمار في التكنولوجيا وبناء بيئة تدريب أمني ذكيَّة ومواكِبة للتحديات المستقبليَّة: انطلاقًا من قناعتها بأن التكنولوجيا لم تعُد خيارًا، بل ضرورة إستراتيجيَّة، تبنَّت الجامعة منهجًا متكاملًا في الاستثمار في البنية التكنولوجيَّة لدعم برامج التدريب الأمني، وتحويل بيئة التعلُّم إلى منظومة رقميَّة ذكيَّة ومرنة تُمكِّن من بناء الكفاءات الأمنيَّة بطريقة أكثر فعاليَّة واستدامة.
- التحوُّل نحو بيئة تدريبيَّة رقميَّة مرنة تساعد على التدريب مدى الحياة: حيث يُعد التحوُّل الرقمي الذي تبنَّته الجامعة في سعيها إلى رفع كفاءة منظومة التدريب الأمني، واستيعاب النمو المتزايد في عدد المستفيدين، أحد أهم العوامل المعزِّزة لتقديم تجرِبة تعليميَّة أكثر تفاعلًا وتكيُّفًا مع طبيعة التهديدات المتغيِّرة.

(3) فرص التطبيق والاستفادة من هذه التجارِب في الدول العربيَّة

من خلال ما استُعرِض من نماذج دوليَّة وإقليميَّة، فإنه يمكن الاستفادة منها في تعزيز جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني في المؤسَّسات الأمنيَّة العربيَّة على النحو التالي:

تحديد المعايير الأساسيَّة لبناء برامج أمنيَّة مرنة

في ضوء التحليل المتكامل للمهدِّدات الأمنيَّة المستقبليَّة (الفصل الأول)، والفجوات البنيويَّة في تصميم البرامج الأمنيَّة العربيَّة (الفصل الثاني)، والنماذج الدوليَّة المتقدِّمة التي تناولتها الدراسة في الفصل الثالث، يمكن بلورة إطار معياري واضح يساعد المؤسَّسات التدريبيَّة على تطوير برامج مرنة، ومستدامة، وذات أثر إستراتيجي.

إن بناء برامج تعليميَّة وتدريبيَّة ناجحة في المجال الأمني لم يعُد ممكنًا دون توافر حد أدنى من المعايير المؤسَّسيَّة والتربويَّة والتقنيَّة التي تضمن لها التكيُّف مع التحديات المستقبليَّة. وقد توصَّلت هذه الدراسة إلى خمسة معايير أساسيَّة تمثل مرتكزات «المرونة والاستدامة» في بناء البرامج الأمنيَّة، هي:

1. **معيار المرونة (Flexibility)**: الذي يشير إلى قدرة البرنامج على التكيُّف السريع مع التغيُّرات في التهديدات، والتشريعات، والتكنولوجيا، دون الحاجة إلى إعادة تصميم جذري، والذي يظهر في تصميم وحدات تعليميَّة مستقلة (Modular Design)، أو في تخصيص المحتوى بحسب طبيعة التهديد والمنطقة الجغرافيَّة، ويتيح الاستجابة لحالات طارئة، مثل: الأوبئة أو الجرائم المستجدة.
2. **معيار القابليَّة للتكيُّف (Adaptability)**: الذي يرتبط بإمكانيَّة تعديل البرنامج ليستجيب للاختلافات المؤسَّسيَّة أو الثقافيَّة أو التخصُّصيَّة، مثل: المواءمة بين برامج مخصَّصة أو تكامل المحتوى، أو تعدُّد المسارات داخل البرنامج التعليمي أو التدريبي.
3. **معيار الاستدامة (Sustainability)**: يتعلق بقدرة البرنامج على الاستمرار والتحديث دون استنزاف الموارد، بحيث يشمل تحديثًا دوريًّا للمحتوى كل 6 - 12 شهرًا، وضمان وجود بنية تحتيَّة رقميَّة تدعم التعليم الذاتي، وتأهيل القائمين على التنفيذ، سواء أكانوا أعضاء هيئة تدريس أم مدربين قادرين على نقل المعرفة.
4. **معيار التخصيص (Customization)**: وهو أحد عناصر الجودة الحديثة، ويعني أن البرنامج لا يُصمَّم بنموذج «واحد يناسب الجميع»، بل يُبنَى حسب احتياج الجهة الأمنيَّة المستفيدة. مثال: تضمين وحدات اختياريَّة حسب نوع التهديد أو السلوك الإجرامي في البرامج الأكاديميَّة، أو تمكين المتدرِّب من اختيار المسارات التي تخدم وظيفته بدقَّة.

5. **معيار الأثر المؤسَّسي (Institutional Impact)**: الذي يقيس مدى قدرة البرنامج على إحداث تغيير حقيقي في الأداء الأمني، سواء على مستوى الفرد أو الوحدة أو المؤسسة ككل. ويتطلَّب استخدام أدوات تقييم متقدِّمة، مثل: نموذج «كيركباتريك» + مؤشِّرات أداء وظيفيَّة، بحيث ينعكس في تحسين زمن الاستجابة، أو تقليل الأخطاء، أو زيادة دقة التحليل.

وبناءً على هذه المعايير، تُصنَّف البرامج الأمنيَّة حسب جاهزيَّتها المستقبليَّة، وتقترح الدراسة تصنيف البرامج الأمنيَّة إلى ثلاث فئات وَفقًا لمستوى الجاهزيَّة المستقبليَّة.

الجدول 3.4: فئات تصنيف جاهزيَّة البرامج المستقبليَّة

الفئة	التعريف	الخصائص
الفئة «أ»: مستقبليَّة	برامج مدمَج بها كل المعايير الخمسة، وقابلة للتحديث الذاتي.. وتُقدَّم بأدوات ذكيَّة	مخصَّصة، ورقميَّة، وقائمة على سيناريوهات، وعالية الأثر
الفئة «ب»: انتقاليَّة	برامج تمتلك 3 - 4 معايير من أصل 5، وتُظهر قدرة جيِّدة على الاستدامة والتكيُّف	مرنة جزئيًّا، وتقليديَّة مطوَّرة، وتشمل تقييمًا وظيفيًّا
الفئة «ج»: تقليديَّة	برامج تفتقر إلى الدمج المنهجي للمعايير، وتُدار بأساليب تقليديَّة	ثابتة المحتوى، وقليلة التخصيص، وضعيفة الأثر

(ب) دمج تقنيَّات التحليل الاستشرافي والذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب الأمني

أصبح التعليم والتدريب الأمني في حاجة ماسَّة إلى الانتقال من نمط نقل المعرفة إلى نموذج بناء القدرة التنبُّئيَّة والتحليليَّة، وبخاصَّةٍ في ظل تصاعُد التهديدات المعقَّدة، وتوسُّع نطاق الجرائم الرقميَّة، وتحوُّل مسارات التطرُّف والتجنيد العابر للحدود. وتُظهِر التجارِب كيف أن دمج أدوات التحليل الاستشرافي والذكاء الاصطناعي لم يعُد خيارًا مستقبليًّا، بل ضرورة حاليَّة لبناء مؤسَّسات أمنيَّة مرنة واستباقيَّة.

نماذج التحليل الاستشرافي وأدواته القابلة للتطبيق أمنيًّا:

أولًا: رصد الأفق (Horizon Scanning): يُعدُّ من أبرز أدوات التحليل الاستشرافي، ويتمثَّل في رصد الاتجاهات والتهديدات الناشئة وتحديدها وتحليلها قبل أن تتحوَّل إلى أخطار مباشرة في

السياق الأمني. تُوظَّف هذه الأداة لبناء جاهزيَّة استباقيَّة ومساعدة المؤسَّسات الأمنيَّة على اتخاذ قرارات مبنيَّة على المستقبل، وتتكوَّن من أربع مراحل رئيسة:

1. **الرصد المنهجي:** الذي يشمل جمع البيانات من مصادر مفتوحة ومتخصِّصة (مواقع تحليل استخباراتي، وتقارير الجرائم، ومواقع الإنترنت العميقة، ودراسات المستقبل). كما يشمل المراجعة الدوريَّة لمؤشِّرات الأمن السيبراني، والهجرة، والأسلحة الناشئة، وتحوُّلات السلوك الإجرامي.
2. **تحديد الإشارات:** من خلال رصد التغيُّرات الصغيرة أو غير المتكرِّرة التي قد تشير إلى تهديدات قادمة، مثل: زيادة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لأغراض إجراميَّة، أو ظهور منتديات مشفَّرة تتداول محتوًى إرهابيًّا مستقبليًّا.
3. **تحليل الآثار المحتمَلة:** من خلال تحليل كيف يمكن لهذه الإشارات أن تؤثِّر في الأمن الوطني أو القطاع الشرطي. على سبيل المثال: قد يشير اتجاه متصاعد في استخدام الطائرات دون طيار (Drones) في عمليَّات التهريب إلى ضرورة تحديث التدريب على أمن الحدود.
4. **التخطيط الإستراتيجي:** عبر ربط نتائج التحليل بخطط التدريب والاستعداد المؤسَّسي، واقتراح برامج تدريبيَّة جديدة أو تطوير وحدات قائمة، ممَّا يساعد على مواءمة المقرَّرات التعليميَّة والتدريبيَّة مع سيناريوهات محتمَلة، بدلًا من الاقتصار على تهديدات آنيَّة. ومن المهم الإشارة إلى أنه من أجل وضع إستراتيجيَّات مُستهدَفة للتخفيف يُتَطلَّب المسح الفعَّال للأفق من خلال مشاركة مجموعة متنوِّعة من الجهات المعنيَّة، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون - التي توفِّر الرؤى حول اتجاهات الجريمة والتهديدات الحاليَّة، بالإضافة إلى الخبرة التشغيليَّة - وصانعو السياسات الذين يوفِّرون التوجيه الإستراتيجي والإشراف، وضمان دمج نتائج المسح في عمليَّة وضع السياسات، بالإضافة إلى الباحثين الأكاديميين الذين يقدِّمون الخبرة في تحليل البيانات وتفسيرها، بالإضافة إلى رؤى حول الاتجاهات والتقنيَّات الناشئة. أضِف إلى ذلك خبراء الصناعة وما يوفرونه من رؤى حول التقنيَّات والاتجاهات الناشئة التي قد تؤثِّر في منع الجريمة. ولا ننسى منظَّمات المجتمع المدني التي توضِّح الرؤى حول مخاوف المجتمع ونقاط ضعفه.

وعلى هذا النحو، يمكن لرصد الأفق أن يُسهِم في تطوير إستراتيجيَّات لتحسين التدريب وبناء القدرات وتعزيز مهارات منسوبي الجهات الأمنيَّة.

ثانيًا: بناء السيناريوهات (Scenario Planning): يُستخدم لتدريب القيادات على اتخاذ القرار في ظل عدم اليقين، مثل: بناء سيناريو لتفشّي جريمة رقميَّة واسعة النطاق، أو انهيار أنظمة المراقبة الحدوديَّة بفعل هجمات سيبرانيَّة.

ثالثًا: إشارات الضعف (Weak Signals & Emerging Issues Tools): وهي أداة تُستخدم لتحليل المؤشِّرات غير الواضحة والتي قد تشير إلى تغيُّر قادم، مثل: تزايد تفاعل مجتمعي مع رموز متطرِّفة على شبكات مشفَّرة. وأداة الإشارات الضعيفة هي معلومات دقيقة ومجزَّأة تُشير إلى تطوُّرات مستقبليَّة محتمَلة، وغالبًا ما تُمهِّد لاتجاهات واضطرابات أكبر، ولكنها قد تبدو في البداية غير مهمَّة أو غامضة. ويمكن اعتبارها بمنزلة «همسات» قبل أن يتحوَّل الاتجاه إلى «هدير».

وتُستخدم أدوات وأساليب لتحديد الإشارات الضعيفة، مثل: تحليل وسائل التواصل الاجتماعي، وأدوات تحليل الاتجاهات، وتحليلات البيانات الضخمة، وكذلك مسح الأفق، وشبكات الخبراء.

رابعًا: الذكاء الاصطناعي الاستشرافي (Foresight AI): عبر نماذج تستخدم التعلُّم الآلي لتحليل الاتجاهات والتنبُّؤ بالأنماط الجرميَّة. ويمكن الاستفادة منها في كثير من الجوانب، مثل: تحديد المناطق الأكثر عرضة للتهديد، أو لفهم سلوك الجريمة المتكرِّرة.

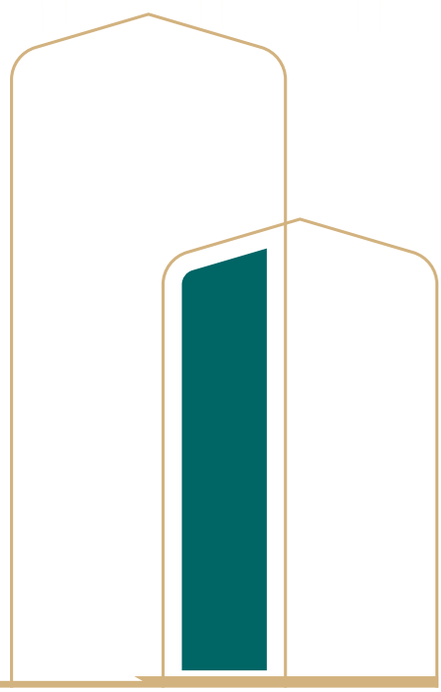
تجدر الإشارة إلى أنه يمكن الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب الأمني في كل ما سبق من أدوات من خلال ما يلي:

1. تحليل البيانات الجنائيَّة الضخمة (Big Crime Data): يُستخدم لاكتشاف العلاقات بين الحوادث، وتحليل سلوك الجناة، وتحديد التهديدات المتوقَّعة.
2. التخصيص الذكي للمحتوى التعليمي والتدريبي (Adaptive Learning): الذكاء الاصطناعي يُخصِّص المحتوى حسب أداء كل متدرِّب، ويوجِّه المادة التدريبيَّة بناءً على نقاط الضعف والقوة.
3. التنبُّؤ باحتياجات التعليم والتدريب (Predictive Training Needs): تحليل بيانات العمليَّات الأمنيَّة لتحديد فجوات الأداء وبرامج التعليم والتدريب المطلوبة.
4. تتبُّع الأداء وتحليل الأثر (Learning Analytics): تتابع أدوات «AI» إنجازات المستفيدين، وتُقدِّم تقاريرَ فوريَّة عن التقدُّم، والفجوات، ومقترحات التطوير.

5. محاكاة سيناريوهات شرطيَّة (AI-driven Simulations): تدريب العناصر الأمنيَّة في بيئة افتراضيَّة تعتمد على بيانات حقيقيَّة، ويوفِّر استخدامُ الذكاء الاصطناعي توليدَ تفاعلاتٍ غير متوقَّعة تحاكي الواقع.

عليه، ففي ختام هذا الفصل الذي تناول مجموعة متنوِّعة من التجارِب الدوليَّة والعربيَّة في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج التعليم والتدريب الأمني التي تهدف إلى مواجهة التحديات المستقبليَّة، ومن خلال استعراض هذه النماذج وتحليلها، وبيان أوجُه الاستفادة منها في تطوير برامج التعليم والتدريب الأمني في المؤسَّسات الأمنيَّة العربيَّة، أصبح من الواضح أن الاستشراف الإستراتيجي، والمناهج متعدِّدة التخصُّصات، وأطر التعليم والتدريب التكيُّفيَّة، تُعدُّ عناصر أساسيَّة لإعداد الكوادر الأمنيَّة للتعامُل مع بيئات التهديد المتغيِّرة، بحيث تعكس هذه البرامج نهجًا متكاملًا يجمع بين المعرفة النظريَّة والمهارات العمليَّة واستخدام التقنيَّات المتقدِّمة لتعزيز جاهزيَّة المؤسَّسات ومرونتها.

واستنادًا إلى هذه التجارِب، تملك المؤسَّسات العربيَّة فرصة ثمينة لتطوير أنظمة التعليم والتدريب الأمني وتحسينها بما يتناسب مع السياق المحلي ويستفيد من الخبرات العالميَّة. وتوفر النماذجُ التي رُوجِعت مخططات قابلة للتكيُّف يمكن أن تُسهِم في تطوير برامج أمنيَّة استشرافيَّة في الوطن العربي. وبناءً عليه، فإن هذه الرؤى تضع أساسًا متينًا لصياغة التوصيات وتحديد عوامل النجاح الرئيسة التي يمكن أن توجِّه مستقبل التعليم والتدريب الأمني في المنطقة لمواجهة التحديات المستقبليَّة.



رابعًا: النتائج ونموذج مقترح لقياس جاهزية البرامج

(1) النتائج

توصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج الإستراتيجيَّة التي تُبرز الفجوات والفرص والاتجاهات التحوُّليَّة اللازمة لتعزيز برامج التعليم والتدريب الأمني في الوطن العربي في ظل التهديدات المستقبليَّة. وقد استُخلِصت هذه النتائج من تحليل مقارن للنماذج العالميَّة والإقليميَّة، بالإضافة إلى استخلاص أفضل الممارسات في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها. وتؤكِّد هذه النتائج ضرورة الانتقال من أساليب التعليم التقليديَّة إلى نموذج تعليمي ديناميكي ومستقبلي، يرتكز إلى الاستشراف والقدرة على التكيُّف والتكامل بين التخصُّصات المختلفة. وقد جاءت النتائج التفصيليَّة للدراسة على النحو التالي:

- **محدوديَّة التخصُّص في المجالات المستقبليَّة**

تفتقد معظم البرامج الحاليَّة وحدات تخصُّصيَّة مكرَّسة لمجالات الأمن المستقبليَّة، مثل: الأمن السيبراني، والأدلَّة الجنائيَّة الرقميَّة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والشرطة التنبُّئِيَّة. وقد أظهرت النماذج الدوليَّة، بما فيها تلك التي تطبقها الإنتربول واليوروبول، قيمة وجود مسارات تدريبيَّة وأكاديميَّة منفصلة لكل فئة من التهديدات المستقبليَّة، مثل: برامج مستقلة في تحقيقات الجرائم السيبرانيَّة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطي، والاستجابة للتهديدات الكيميائيَّة والبيولوجيَّة، والجريمة البيئيَّة. وعلى النقيض من ذلك، غالبًا ما تدمج المؤسَّسات العربيَّة هذه الموضوعات مجملةً ضمن وحدات عامَّة أوسع، ممَّا يُضعِف العمق والتركيز اللازمَين لبناء كفاءات تخصُّصيَّة.

- **سيطرة الأساليب التقليديَّة في عمليَّة التعليم والتدريب**

حدَّدت الدراسة وجود قصور كبير في استغلال تقنيَّات التعلُّم التفاعلي والتمارين المعتمِدة على السيناريوهات في أنظمة التدريب الأمني العربيَّة؛ ففي حين تستخدم النماذج العالميَّة المتقدِّمة مختبرات المحاكاة، وأدوات الواقع الافتراضي والمعزّز، ومنصَّات السيناريوهات المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتطوير التفكير الاستباقي وقدرات الاستجابة للأزمات، لا تزال كثيرٌ من البرامج العربيَّة تعتمد على المحاضرات والنظريات اعتمادًا أساسيًّا. ويؤثِّر ذلك سلبًا في جاهزيَّة المتدرِّبين للتعامُل مع بيئات العمل المعقَّدة والواقعيَّة.

- **ضعف مأسسة ممارسات الاستشراف**

لا تزال عمليَّة ترسيخ تحليل الاستشراف ضعيفة في البرامج التعليميَّة الأمنيَّة العربيَّة؛ فبينما تُجري المؤسَّسات الأوروبيَّة والدوليَّة، بانتظام، عمليَّات استشراف مستقبلي بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقييمات الإنتربول المستقبليَّة، وتقارير اليوروبول، لا تُدمَج هذه الممارسات على النحو المطلوب في عمليَّات المراجعة الأكاديميَّة العربيَّة. وينتج عن ذلك محتوى برامجي متقادم لا يعكس تطوُّر مشهد التهديدات.

- **تقييم محدود للمخرجات دون التأثير**

يُعد غياب أنظمة تقييم مُنظَّمة ومتعدِّدة المستويات من أبرز العقبات أمام قياس الأثر الحقيقي للبرامج التعليميَّة في أداء الخِرِّيجين في الميدان. وتشمل أفضل الممارسات المعتمدة في وكالات التدريب الأوروبيَّة، مثل أكاديميَّة الشرطة الأوروبيَّة (CEPOL)، تقييمات شاملة للأثر تتجاوز رضا الطلاب لتقيس التغيُّرات السلوكيَّة وتطبيق المهارات وتحسن الأداء.

- **تحديث تدريجي ورد فعل للأزمات**

غالبًا ما تُحدَّث البرامج كرد فعل للأزمات وليس ضمن إستراتيجيَّات استباقيَّة؛ ذلك أن ضعف ثقافة التوقُّع الإستراتيجي في البرامج الأمنيَّة يؤدِّي إلى جهود تحديث مجزَّأة دون تحوُّل منهجي شامل.

- **الاهتمام بالاعتمادات الأكاديميَّة**

كشفت نتائج الدراسة عن أدلة قويَّة تدعم تبنِّي أطر جودة متكاملة قائمة على المعايير الدوليَّة، مثل: ISO 29993، المخصَّص للخدمات التعليميَّة غير النظاميَّة، وISO 9001 لإدارة الجودة. وأظهرت النتائج أن المؤسَّسات التي تلتزم بهذه النماذج تحقِّق مستويات أعلى من الاتساق في تقديم البرامج، وترسِّخ المهنيَّة المؤسَّسيَّة، كما تنال اعترافًا خارجيًّا أوسع. وتوفر هذه الأطر قاعدة صلبة للاعتماد الإقليمي والدولي، بما يعزِّز من مصداقيَّة برامج التعليم والتدريب الأمنية العربيَّة ويزيد من قابليَّتها للنقل والتكيُّف عبر مختلف السياقات.

- **توحيد المصطلحات**

برز غياب معجم موحَّد وشامل للمفاهيم المتعلِّقة بالتهديدات المستجدَّة بين البرامج الأمنيَّة العربيَّة الحاليَّة، بوصفه أحد أوجه القصور الجوهريَّة. وقد أظهرت الدراسة وجود تباين في تعريف وتفسير مصطلحات مثل: «الجريمة السيبرانيَّة»، و«التهديدات الهجين»، و«الأدلة الرقميَّة» بين المؤسَّسات المختلفة. ويُعد هذا التشتُّت الاصطلاحي عائقًا أمام توحيد المعرفة ويحدُّ من فعاليَّة مخرجات التدريب.

أخيرًا: أبرزت النتائج أهميَّة التعاون الإقليمي وتوطين الخبرات في مجال التعليم والتدريب الأمني؛ فقد تبيَّن أن إنشاء أكاديميَّات أمنيَّة مترابطة على مستوى الوطن العربي، تحاكي نموذج التدريب الشبكي الأوروبي، من شأنه تعزيز تبادُل الموارد والتخصُّصات وبناء القدرات الجماعيَّة. كما برزت ضرورة الاستثمار في إعداد الأكاديميِّين والمدربين الأمنيِّين العرب من خلال مسارات وطنيَّة معتمَدة لتأهيلهم، بما يُقلِّل من الاعتماد على الخبراء الأجانب ويضمن مواءمة التدريب مع السياق الثقافي المحلي. ويُستكمل ذلك بإنشاء وحدة عربيَّة لاستشراف المستقبل في مجال التعليم والتدريب الأمني، تتولَّى دمج تقييمات التهديدات الناشئة ضمن تصميم البرامج، وتضطلع بمراجعة المحتوى وتحديثه دوريًّا، استنادًا إلى المستجدات الأمنيَّة والاستخباراتيَّة العالميَّة.

(2) المقترحات

نموذج عربي لتقييم جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة

يوفِّر هذا النموذج أداة تشخيص وتخطيط ملموسة يمكن للمؤسَّسات تطبيقها لتقييم الجاهزيَّة، يتجاوز النموذج المقترحات النظريَّة من خلال تقديم معايير واضحة، ومؤشِّرات قابلة للقياس، ومستويات تصنيف، ممَّا يُمكِّن المؤسَّسات من تحويل التوصيات إلى إصلاحات قابلة للتطبيق .

أولًا: أهداف النموذج

تتمثَّل أهداف النموذج، أو ما يمكن أن نطلق عليها «مصفوفة تقييم جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة»، في:

1. توفير أداة موحَّدة لتقييم برامج التعليم والتدريب الأمني.
2. تحديد مستوى الجاهزيَّة الحالي للبرامج (تقليدي، أو انتقالي، أو مستعد للمستقبل).
3. دعم التحسين المستمر من خلال إبراز نقاط القوة وفرص التحسين.
4. مواءمة البرامج العربيَّة للمعايير العالميَّة (ISO 9001، ISO 29993، نموذج كيركباتريك).
5. تسهيل التعاون الإقليمي من خلال استخدام إطار مرجعي مشترك بين المؤسَّسات الأمنيَّة العربيَّة.

وعليه، فإن النموذج يهدف، من خلال المصفوفة، إلى تحويل نتائج القياس إلى إجراءات وتوصيات تُزوِّد صُنَّاع القرار بالوسائل اللازمة لبناء نظام تعليم أمني وتدريب أمني مرن، متكيِّف، وموجَّه نحو المستقبل.

ثانيًا: ركائز بناء النموذج (المصفوفة)

اعتمد بناء النموذج على ركائز أساسيَّة وَفْقَ الممارسات التعليميَّة والتدريبيَّة في المؤسَّسات الأمنيَّة، تمثلت في:

1. **قابليَّة التوطين عربيًّا:** من خلال إمكانيَّة تكييف وتطبيق الممارسة داخل السياق المؤسَّسي والثقافي العربي دون الحاجة إلى تعديلات جوهريَّة أو موارد استثنائيَّة (مثال تطبيقي: هل يمكن تنفيذ هذه الممارسة ضمن أنظمة التدريب الحاليَّة في وزارات الداخليَّة العربيَّة بسهولة؟).
2. **الأثر الإستراتيجي:** الذي يعكس قدرة الممارسة على التأثير في تحقيق الأهداف الوطنيَّة الكبرى، مثل: رفع كفاءة المؤسَّسات الأمنيَّة، وتعزيز القدرة على مواجهة التهديدات المعقَّدة، وتحقيق الجاهزيَّة المستقبليَّة (مثال تطبيقي: هل تسهم هذه الممارسة في تطوير السياسات أو تحسين القرارات الأمنيَّة على المستوى الكلي؟).

3. **سهولة التطبيق:** بحيث يقيس النموذج درجة بساطة تنفيذ الممارسة، من حيث الجهد البشري، والزمن، والموارد الفنيَّة، أو الترتيبات التنظيميَّة اللازمة (مثال تطبيقي: هل يمكن تفعيل هذه الممارسة بسرعة ومن دون تعطيل للأنظمة القائمة؟).
4. **الاعتماديَّة الدوليَّة:** مدى توافق الممارسة مع المعايير الدوليَّة للتعليم والتدريب، وقدرتها على الحصول على اعتماد أو اعتراف من جهات دوليَّة متخصِّصة (مثال تطبيقي: هل تتيح هذه الممارسة الحصول على شهادات مهنيَّة معترَف بها دوليًّا أو تفتح فرص تعاون دولي؟).
5. **درجة الابتكار:** مستوى الحداثة والتجديد في الممارسة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا المتقدِّمة، وأدوات التحليل الذكي، والتعلُّم التكيُّفي، أو المناهج غير النمطيَّة (مثال تطبيقي: هل تدمج الممارسة الذكاء الاصطناعي أو الواقع الافتراضي أو تصميم سيناريوهات مستقبليَّة؟).

ثالثًا: معايير التقييم الأساسيَّة في النموذج

في ضوء المرتكزات المذكورة آنفًا، حُدِّدت معايير النموذج وَفْقَ ما يلي:

1. **المرونة:** قدرة البرنامج على التكيُّف السريع مع التهديدات أو السياسات أو التقنيَّات الجديدة دون الحاجة إلى إعادة تصميم كاملة.

مؤشِّرات المعيار: تصميم الدورات على شكل وحدات، ودورات تحديث سريعة، وإدراج التهديدات الناشئة (مثل: الهجمات السيبرانيَّة، وإساءة استخدام الذكاء الاصطناعي).

القياس: وجود وحدات جرى تحديثها خلال الـ12 شهرًا الماضية، والقدرة على إضافة/ استبدال وحدات بناءً على المخاطر المستجدَّة.

2. **القابليَّة للتكيُّف:** قدرة البرنامج على التوافق مع السياقات المؤسَّسيَّة أو الثقافيَّة أو التشغيليَّة المختلفة.

مؤشِّرات المعيار: تخصيص البرامج لحرس الحدود، ومحققي الجرائم السيبرانيَّة، والشرطة المجتمعيَّة... إلخ، ودمج القوانين الوطنيَّة والاحتياجات التشغيليَّة.

القياس: نسبة الوحدات المعدّلة للسياق المحلي، ورضا أصحاب المصلحة عن ملاءمة المحتوى للسياق.

3. **الاستدامة:** القدرة على الحفاظ على الفعاليَّة بمرور الوقت من خلال التحسين المستمر وكفاءة الموارد.

مؤشِّرات المعيار: تحديثات مجدولة كل 6 - 12 شهرًا، والاستثمار في منصَّات رقميَّة، وبرامج تدريب المدرِّبين الداخليَّة.

القياس: دورات التحديث الموثَّقة، ونسبة المدربين المعتمدين خلال آخر سنتين، وتوافر بنية تحتيَّة للتعلُّم الذاتي.

4. **التخصيص:** مدى تفصيل البرامج لتلبية احتياجات المستفيدين المحددين، بدلًا من اتباع نهج واحد يناسب الجميع.

مؤشِّرات المعيار: وحدات اختياريَّة حسب نوع التهديد، وتصميم يركِّز على المتعلم، ومنصَّات رقميَّة تكيفيَّة.

القياس: نسبة الوحدات الإلزاميَّة مقابل الاختياريَّة، ورضا المتعلمين، وقابليَّة تكييف المحتوى لأدوار متعدِّدة.

5. **الأثر المؤسَّسي:** مدى إسهام البرامج في تحسين الأداء الأمني على المستويات الفرديَّة والوحدات والمؤسَّسة ككل.

مؤشِّرات المعيار: تحسين اتخاذ القرار، وتقليل الأخطاء التشغيليَّة، وتعزيز الاستجابة للأزمات، وتغييرات سلوكيَّة قابلة للقياس.

القياس: تقييم «كيركباتريك» (المستويات 1 - 4)، ومؤشِّرات الأداء المؤسَّسيَّة، ومراجعات الأداء الميداني، ودراسات تتبُّع الخريجين.

ويوضح الجدول 1.4 مصفوفة قياس جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات الأمنيَّة بناءً على المعايير والمرتكزات سابقة الذكر.

الجدول 1.4: نموذج قياس جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات الأمنيَّة

الممارسة	قابليَّة التوطين	الأثر الإستراتيجي	سهولة التطبيق	الاعتماديَّة الدوليَّة	درجة الابتكار
نموذج جودة معتمد	متوسِّط	ضعيف	محدود	ممتاز	ضعيف
برامج تخصُّصيَّة لتهديدات المستقبل	ضعيف	ضعيف	متوسِّط	متوسِّط	ضعيف
منصَّات رقميَّة تفاعليَّة	متوسِّط	ضعيف	ممتاز	جيد	جيد
نموذج تدريب منهجي	ضعيف	ضعيف	محدود	ممتاز	محدود
تقييم متعدِّد المستويات	متوسِّط	ضعيف	متوسِّط	جيد	محدود
شبكة أكاديميَّات تدريبيَّة إقليميَّة	محدود	ضعيف	ضعيف	محدود	محدود
الاستشراف في تصميم المحتوى	ضعيف	ضعيف	متوسِّط	محدود	محدود
مواءمة التدريب للأمن الوطني	متوسِّط	ضعيف	ضعيف	محدود	محدود
توطين المدربين المعتمدين	ضعيف	ضعيف	متوسِّط	محدود	محدود
وحدة استشراف عربي مشترك	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف

بينما يوضح الجدول التالي مقياس التقدير للمصفوفة.

الجدول 2.4: مقياس التقدير لنموذج الجاهزيَّة (المصفوفة)

التقدير الرقمي	التفسير	ما يعنيه في سياق التدريب الأمني
1	ضعيف	الممارسة لا تحقِّق المعيار إلا شكليًّا أو نظريًّا، دون وجود تطبيق واقعي أو أثر واضح.
2	محدود	تحقُّق جزئي غير ممنهج أو غير مستقر. غالبًا ما يكون في صورة مبادرة فرديَّة أو تجريبيَّة.
3	متوسِّط	المعيار مدمَج بوضوح دون عمق أو استدامة، ويحتاج إلى تطوير ليتحوَّل إلى ممارسة مؤسَّسيَّة.
4	جيد	الممارسة تحقِّق المعيار بدرجة مؤسَّسيَّة ومنتظمة، وتظهر في أكثر من برنامج أو سياسة تنظيميَّة.
5	ممتاز	المعيار مُدمَج جوهريًّا في فلسفة التعليم/ التدريب الأمني، ويؤثِّر مباشرة في مخرجات البرامج وقرارات المؤسَّسة، ويمكن القياس عليه بوضوح.

رابعًا: نتائج القياس في النموذج

تبعًا لقياس المعايير المذكورة آنفًا، تُصنَّف برامج التعليم والتدريب الأمني حسب الجاهزيَّة لمواجهة التحديات الأمنيَّة المستقبليَّة إلى:

الفئة «أ»: برامج مستعدة لمواجهة التحديات الأمنيَّة في المستقبل

وهي تلك التي حققت المعايير الخمسة بمستوى «جيد» أو «ممتاز»، حيث تتميَّز بمناهج دراسيَّة مرنة تُبنى حول التهديدات المستقبليَّة (الجريمة الإلكترونيَّة، والذكاء الاصطناعي، والمخاطر الهجين)، وتُقدَّم من خلال أساليب غامرة قائمة على السيناريوهات (المحاكاة، والواقع الافتراضي/المعزز، والتمارين المدعومة بالذكاء الاصطناعي)، ويُدرِّسها مدرِّبون مؤهَّلون أكاديميًّا بالتعاون مع خبراء ميدانيين. وتلتزم هذه البرامج بالكامل بمعايير الجودة الدوليَّة (ISO 9001، ISO 29993)، وتدمج أدوات الاستشراف والتحليلات التنبُّئيَّة، وتعتمد أنظمة تقييم متعدِّدة المستويات (مستويات كيركباتريك 1 – 4) لقياس الأثر المؤسَّسي الفعلي. وتجمع هذه البرامج بين أفضل الممارسات العالميَّة والتكييف المحلي، وتضمن التحديث المستمر عبر المنصات الرقميَّة، وتحقق تحسينات قابلة للقياس في الجاهزيَّة التشغيليَّة والمرونة والمواءمة الإستراتيجيَّة مع أولويات الأمن الوطني. وتحقِّق أثرًا مؤسَّسيًّا قابلًا للقياس، وتتوافق مع معايير الاعتماد الدوليَّة.

الفئة «ب»: برامج انتقاليَّة

إن حقق البرنامج 3 – 4 معايير بمستوى «متوسِّط» أو «جيد» فإنه يُصنَّف في الفئة «ب». وفيها عادةً يجمع البرنامج بين بعض المحتوى المعياري مع استخدام محدود للأدوات الرقميَّة أو التفاعليَّة، ويقدِّم تغطية انتقائيَّة للتهديدات المستقبليَّة، مثل: الجرائم الإلكترونيَّة أو الذكاء الاصطناعي. وعلى الرغم من أن البرنامج قد يعتمد آليَّات تقييم أساسيَّة وتمارين استشرافيَّة متقطِّعة، فإن هذه الممارسات ليست منهجيَّةً بعدُ. ويُعتبر مثل هذا البرنامج خطوة انتقاليَّة قيِّمة، لكنه يتطلَّب تحسينًا وتطويرًا منظَّمًا ومستمرًّا، وبخاصَّةٍ في الأساليب التفاعليَّة، وكفاءة المدربين، وضمان الجودة المؤسَّسي للوصول إلى مستوى الجاهزيَّة الكاملة للمستقبل.

الفئة «ج»: برامج تقليديَّة

إنْ حقق البرنامج معيارين في مستوى «ضعيف» أو «محدود»، فإنه يُصنَّف في الفئة «ج»، وهذا يعني أن خطة البرنامج ثابتة لا تخضع لمراجعة وتغيير دوري مستمر، بينما تعتمد على المحاضرات قليلة التكيُّف، بمعنى: مناهج دراسيَّة ثابتة وتغطية قليلة أو معدومة للتهديدات الناشئة. وتفتقر هذه البرامج إلى الاستشراف المنهجي، وتعتمد على أنظمة تقييم قديمة تركِّز فقط على إكمال الدورات، وتظهر تخصيصًا ضئيلًا للسياقات المحليَّة أو المؤسَّسيَّة. وغالبًا ما يمتلك المدربون المعرفة الأكاديميَّة المطلوبة، لكن خبرتهم التطبيقيَّة محدودة، ممَّا يؤدِّي إلى تأثير مؤسَّسي ضعيف. ومن دون إصلاح عاجل وتحديث، فإن هذه البرامج ستكون معرَّضة لخطر أن تصبح بالية في مواجهة التحديات الأمنيَّة الهجين والتكنولوجيَّة المتطوِّرة.

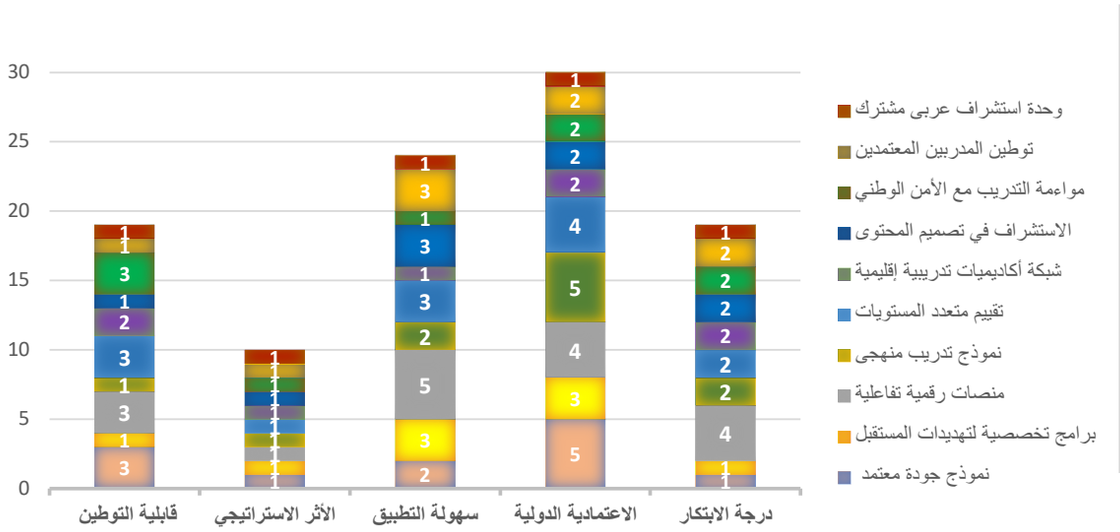
خامسًا: خطوات التنفيذ

تعتمد عمليَّة قياس الجاهزيَّة على ما يلي:

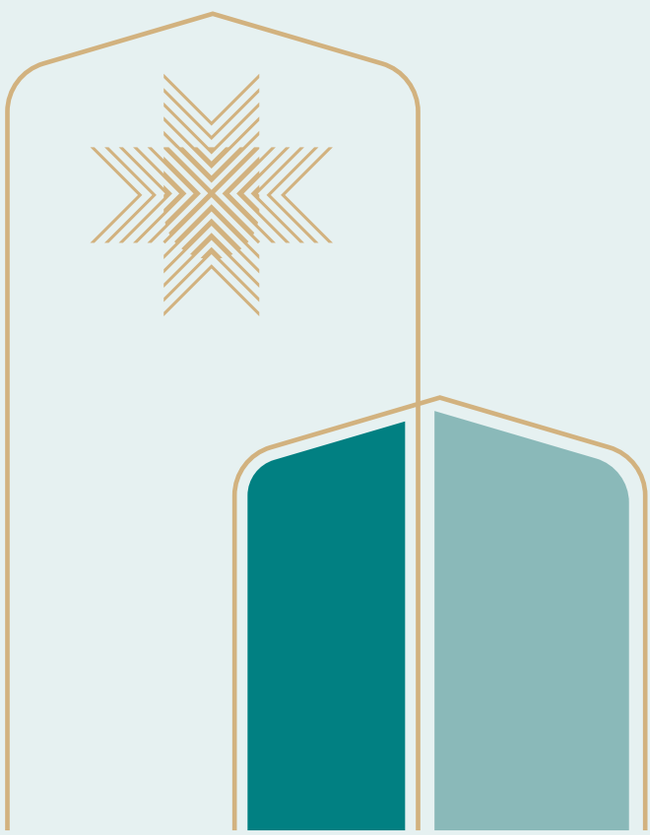
1. **التقييم الذاتي**: بحيث تُطبِّق المؤسَّساتُ المصفوفةَ على البرامج القائمة، ويجري التقييم من قِبَل وحدات ضمان الجودة الداخليَّة مع تحقُّق خارجي.
2. **تحليل الفجوات**: بحيث تُحدَّد نقاط الضعف (مثل: انخفاض القدرة على التكيُّف، وغياب الاستشراف)، مع المقارنة بأفضل الممارسات الإقليميَّة والدوليَّة.
3. **خطط التحسين والتطوير**: تُحدَّد بناءً على نتائج القياس والتقييم، وبحسب الفجوات التي تتضح عن ذلك (مثل: إدخال التصميم المعياري، واعتماد مختبرات المحاكاة.. وهكذا). ومن ثَمَّ، تُخصَّص الموارد اللازمة لتنفيذ خطط التحسين وتُحدَّد الجداول الزمنيَّة.
4. **التقييم المستمر**: بحيث تُطبَّق المصفوفة سنويًّا لمتابعة التقدم، وتُربَط الدرجات بمؤشِّرات الأداء المؤسَّسيَّة ومتطلبات الاعتماد.
5. **التكامل الإقليمي**: من خلال مشاركة النتائج بين المؤسَّسات العربيَّة عبر تنفيذ التوصية المتعلِّقة بإنشاء «الشبكة الإقليميَّة للتدريب الأمني والاستشراف»، مع المراجعة الدوريَّة من خلال النظراء، والمقارنة الإقليميَّة لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات.

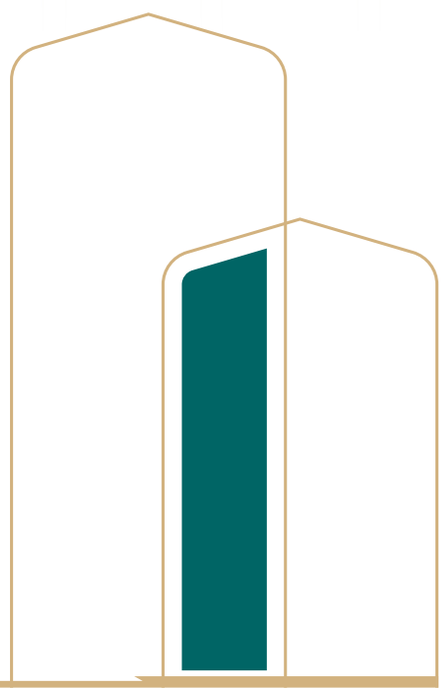
في الختام، من المهم الإشارة إلى أن نموذج (مصفوفة) تقييم جاهزيَّة برامج التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة ليس مجرد إطار مفاهيمي، بل هو أداة حوكمة عمليَّة تتيح للمعنيين في المؤسَّسات الأمنيَّة تشخيص جاهزيَّة البرامج، والمقارنة مع المعايير العالميَّة، وتنفيذ التطوير والتحسين المستهدَف.

ولتعزيز جهود تحسين برامج التعليم والتدريب الأمني لمواكبة متطلبات الجاهزيَّة، توضِّح الدراسة أفضل ممارسات التطوير في الشكل أدناه، التي تتيح للمؤسَّسات الأمنيَّة أن تطوِّر منهجيًّا جاهزيَّة برامجها الأمنيَّة للمستقبل من خلال إدخال تحسينات قابلة للقياس، ومستدامة، ومتوافقة مع الإستراتيجيَّات الوطنيَّة والمعايير العالميَّة. ومن خلال تبني إطار عربي مشترك لضمان الجودة، يسمح بمرونة جماعيَّة في مواجهة التهديدات المستقبليَّة.



الشكل 1.4: يوضح تقييم الجاهزية لمواجهة التحديات المستقبلية وسبل التطوير وفق النتائج





التوصيات والخاتمة

التوصيات

التوصية الأولى: إنشاء وحدات متخصِّصة في التخصُّصات الأمنيَّة المستقبليَّة.

الجهة المعنيَّة: الجامعات، وكليَّات الشرطة، والأكاديميَّات الأمنيَّة.

آليَّة التنفيذ: تأسيس أقسام أو مسارات أكاديميَّة متخصِّصة في مجالات مثل: التحليلات التنبُّئِيَّة، والجريمة السيبرانيَّة، والأدلَّة الرقميَّة، والذكاء الاصطناعي في الأمن، والجريمة البيئيَّة. مع دمج التهديدات المستقبليَّة ضمن المحتوى التعليمي والتدريبي العام والتخصُّصي؛ بحيث تُصمَّم برامج تدريبيَّة مستقلَّة لكل تهديد مستقبلي أو تُدمَج هذه التهديدات ضمن برامج تقليديَّة (القيادة، والتحقيقات، والحدود). من خلال نموذج تعليمي وتدريبي منهجي يجعل اكتساب الخصائص المطلوبة أكثر دقة وارتباطًا بالاحتياج المهني الفعلي، وعبر تأمين شراكات مع مؤسَّسات دوليَّة لتطوير المناهج وبناء قدرات الكادر الأكاديمي.

التوصية الثانية: اعتماد تقنيَّات التعليم والتدريب التفاعلي والتركيز على التطبيق الميداني في البرامج الأمنيَّة عبر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتعزيز القدرة التنبُّئِيَّة.

الجهة المعنيَّة: الكليَّات والمعاهد الأمنيَّة ومراكز التدريب ووحدات تكنولوجيا التعليم.

آليَّة التنفيذ: توفير تقنيَّات تفاعليَّة (مثل: أدوات الواقع الافتراضي/ المعزز ومنصات سيناريوهات الذكاء الاصطناعي، ومختبرات المحاكاة)، والتحوُّل إلى التعليم والتدريب التجريبي، ودمج سيناريوهات مستقبليَّة في المقرَّرات والدورات باستخدام بيانات حالات واقعيَّة ونماذج تنبُّئِية.

التوصية الثالثة: التحوُّل إلى منظومة تعلُّم وتدريب رقميَّة مرنة وقائمة على التفاعل.

الجهة المعنيَّة: الكليَّات والمعاهد الأمنيَّة ومراكز التدريب ووحدات تكنولوجيا التعليم.

آليَّة التنفيذ: عبر تطوير منصَّات رقميَّة تدريبيَّة متكاملة تضمن التدريب المستمر، وعبر تقديم دورات مصغَّرة ومركَّزة، واعتماد نظام شهادات رقميَّة قابلة للتحقُّق والتتبع.

التوصية الرابعة: مأسسة الاستشراف الإستراتيجي، بمعنى: إضفاء الطابع المؤسَّسي على استشراف المستقبل في تصميم البرامج ومراجعتها.

الجهة المعنيَّة: إدارات ضمان الجودة الأكاديميَّة وهيئات الاعتماد الوطنيَّة.

آليَّة التنفيذ: إدراج أدوات استشراف المستقبل والتحليل المنهجي (مثل: تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، والإنتربول، واليوروبول) في مراجعة المناهج وتخطيط البرامج، مع إصدار تقارير استشرافيَّة سنويَّة لتوجيه تحديثات المحتوى وتحقيق مخرجات تعليميَّة تركِّز على المخاطر.

التوصية الخامسة: تطبيق أنظمة تقييم متعدِّدة المستويات لقياس أثر البرامج الأمنيَّة.

الجهة المعنيَّة: وحدات التقييم في مؤسَّسات التعليم والتدريب الأمني.

آليَّة التنفيذ: استخدام نماذج مثل «كيركباتريك» ومؤشِّرات الأداء الرئيسة لقياس الرضا، وتغيُّر السلوك، والأثر المؤسَّسي، وإغلاق دائرة التحسين المستمر على ثلاثة مستويات: رضا المستفيدين، والتغيُّر السلوكي، والأداء المهني؛ إذ يتيح ذلك ضمانًا ينقل البرنامج من قياس المعرفة إلى قياس التأثير الوظيفي، وهو ما يؤكِّد دقَّة قياس الأثر ويدلِّل على مدى نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه. مع ربط نتائج التقييم بخطط التحسين المستمر وملفات الاعتماد الأكاديمي للبرامج.

التوصية السادسة: إعادة توجيه الرؤية المؤسَّسيَّة نحو استشراف أمني إستراتيجي.

الجهة المعنيَّة: القيادات المؤسَّسيَّة (العمداء، والمديرون، والرؤساء).

آليَّة التنفيذ: مراجعة بيانات الرسالة المؤسَّسيَّة لتعكس توجُّه الاستشراف، ومواءمة خطط تطوير الكوادر مع ذلك، ودمج مؤشِّرات الاستشراف الإستراتيجي ضمن مؤشِّرات الأداء الرئيسة وأطر اتخاذ القرار. وتنزيل ذلك على مستوى البرامج من خلال إدماج أساليب الاستشراف الأمني في تصميم المحتوى وعبر استخدام سيناريوهات مستقبليَّة، وتحليل بيانات الجرائم، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، التي تعزِّز من التفكير الاستشرافي والتحليلي والوقائي لدى المتدربين وتهيِّئهم للتعامل مع تهديدات لم تحدث بعدُ.

التوصية السابعة: اعتماد نموذج مرجعي للجودة يدمج المعايير الدوليَّة (المهنيَّة والأكاديميَّة).

الجهة المعنيَّة: الهيئات التنظيميَّة الوطنيَّة للتعليم الأمني ووحدات ضمان الجودة.

آليَّة التنفيذ: تقديم ورش عمل لبناء القدرات حول معايير الأيزو، وإجراء تقييمات الجاهزيَّة، وبدء إجراءات الاعتماد الرسميَّة. وتضمين إجراءات الأيزو ضمن تقديم خدمات التدريب وأنظمة ضمان الجودة الداخليَّة، حيث بالإمكان تَمثُّل تجربة وكالة التدريب الشرطي الأوروبيَّة التي تطبق معيار ISO 29993 في تصميم خدمات التعليم غير النظامي، ومعيار ISO 9001 لضبط إدارة الجودة الداخليَّة؛ وذلك لضمان الاحتراف المؤسَّسي والاتساق بين السياسات والبرامج. كما أن هذه المعايير توفِّر أساسًا للاعتماد المؤسَّسي والاعتراف الدولي.

التوصية الثامنة: مواءمة برامج التعليم والتدريب لخطط الأمن الوطني ومتطلَّبات الأمن الإقليمي.

الجهة المعنيَّة: وحدات تصميم البرامج في مؤسَّسات التعليم والتدريب الأمني.

آليَّة التنفيذ: عبر بناء مسارات تدريبيَّة ترتبط بالخطط الإستراتيجيَّة الوطنيَّة العربيَّة، مثل: أمن الحدود والموانئ، ومكافحة الإرهاب العابر للحدود، وأمن المناسبات والفعاليَّات، والجرائم الرقميَّة المُنظَّمة.

التوصية التاسعة: إنشاء شبكة عربيَّة إقليميَّة للتدريب الأمني واستشراف المستقبل الإستراتيجي.

الجهة المعنيَّة: مجلس وزراء الداخليَّة العرب والمؤسَّسات الأمنيَّة الإقليميَّة.

آليَّة التنفيذ: إطلاق مبادرة حكوميَّة مشتركة لتأسيس شبكة أكاديميات أمنيَّة عربيَّة اتحاديَّة، تتضمن أطر مناهج مشتركة، ومنصَّات رقميَّة موحَّدة، ووحدة تحليل استشرافي إقليميَّة تتولَّى إصدار تحديثات إستراتيجيَّة سنويَّة وتوصيات تدريبيَّة، كما في نظام الأكاديميَّة الدوليَّة للبوليس الدولي الذي يربط مراكز إقليميَّة بمرجعيَّة موحَّدة. ولعل الشراكات على المستوى المحلي أو الإقليمي في المنطقة العربيَّة ستتيح تنوُّعًا في التنفيذ وضمانًا لجودة المخرجات.

التوصية العاشرة: وضع معجم عربي موحَّد للتهديدات الأمنيَّة المستجدَّة، وإدراج المصطلحات الدقيقة في جميع المقرَّرات.

الجهة المعنيَّة: جامعة الدول العربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

آليَّة التنفيذ: عبر تأسيس لجنة مشتركة من الخبراء المتخصِّصين واللغويِّين الأكاديميِّين لجمع المصطلحات وتدقيقها واعتمادها، ومن ثَمَّ إدماج المعجم في المناهج الأكاديميَّة وبرامج التدريب، وتحديثه سنويًّا بالتنسيق مع تقييمات التهديدات الإقليميَّة والدوليَّة.

الخاتمة

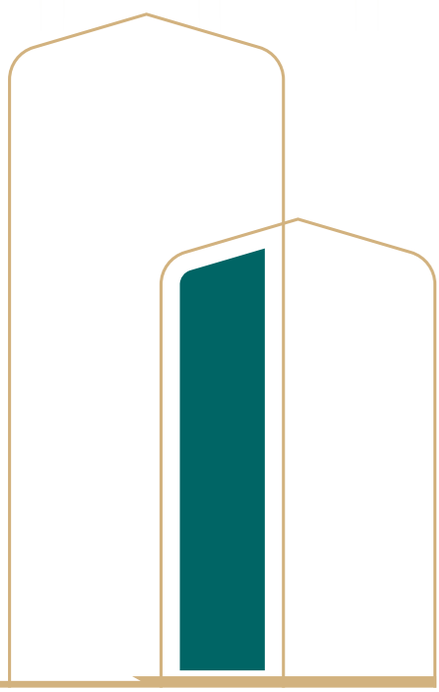
لقد تناولت هذه الدراسة، تناولًا تحليليًّا، التحديات والضرورات المتعلِّقة بإعداد منظومات التعليم والتدريب الأمني في العالم العربي لمواجهة متطلَّبات بيئة أمنيَّة تتَّسم بتزايُد عدم اليقين والتعقيد. ومن خلال منهج مقارن وتحليلي، استخلصت الدراسة دروسًا من النماذج الدوليَّة، وبخاصَّةٍ تلك التي تعتمدها الإنتربول وأكاديميَّة الشرطة الأوروبيَّة (CEPOL) وغيرهما من المؤسَّسات الرائدة، وقيَّمت مدى قابليَّتها للتطبيق والتكيُّف مع السياق العربي. وأكدت الدراسة أن الاستجابة الفعَّالة للتهديدات الناشئة تتطلب، ليس فقط المعرفة التقنيَّة، بل أيضًا ذهنيَّة استباقيَّة مدعومة ببصيرة إستراتيجيَّة ومرونة مؤسَّسيَّة وتقييم متعدِّد الأبعاد للبرامج.

ويكمن إسهام الدراسة الأساسي في تحديدها مساحات التطوير في برامج التعليم والتدريب الأمني العربي، بما في ذلك إنشاء وحدات متخصِّصة للعلوم المستقبليَّة، ودمج تقنيَّات التعلُّم التفاعلي، وتعزيز استخدام أدوات الاستشراف القائمة على السيناريوهات. كما كشفت الدراسة عن تجزئة المصطلحات المرتبطة بالمهدِّدات الأمنيَّة المستجدَّة، وأشارت إلى أهميَّة توحيدها واتساقها، بالإضافة إلى ضرورة المواءمة مع الإستراتيجيَّات الأمنيَّة الوطنيَّة والإقليميَّة، وتعزيز أدوات التقييم القائمة على الأداء، بحيث يجري رفع قدرات منسوبي المؤسَّسات الأمنيَّة وجاهزيَّة المنطقة لمواجهة التهديدات الهجين والعابرة للحدود التي تتطلب استجابات سريعة ومنسَّقة وذات كفاءة عالية.

ولتعزيز جهود تطوير البرامج الأمنيَّة، تقترح الدراسة «نموذجًا عربيًّا لتقييم جاهزيَّة برامج

التعليم والتدريب الأمني لمواجهة التحديات المستقبليَّة»، بوصفه أداة عمليَّة ومرنة للتطوير، تعمل على تحديد وتقييم أبعاد أساسيَّة، مثل: تصميم المناهج، ودمج الاستشراف، وتقنيَّات التعلُّم، وتأهيل المدرِّبين، وآليَّات التقييم، والمواءمة الإستراتيجيَّة، وتعرض ممارسات معياريَّة لكلٍّ منها. وقد صُمِّم هذا النموذج ليكون مرشدًا لصُنَّاع القرار ومصمِّمي المناهج وقادة التدريب في تشخيص نقاط الضعف بمنهجيَّة، وتحديد أولويَّات التطوير، ومتابعة التقدُّم المحرَز، كما أن بنيته المرنة تتيح استخدامه أداةً للتقييم الذاتي ومرجعيَّةً إقليميَّةً لتعزيز الجودة والتعاون بين المؤسَّسات الأمنيَّة العربيَّة.

وفي نهاية المطاف، تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام، ليس فقط في النقاش الأكاديمي، بل أيضًا في السياسات والممارسات العمليَّة. ومن خلال تقديم رؤية واقعيَّة للإصلاح وأداة تنفيذيَّة قابلة للتطبيق، تطمح الدراسة إلى دعم المؤسَّسات العربيَّة في بناء منظومات تعليم وتدريب أمني مرنة تتسم بالاستشراف والجاهزيَّة للمستقبل. ويجب على هذه المنظومات ألَّا تكتفي بالاستجابة لتهديدات اليوم، بل أن تتوقَّع تحديات الغد، بما يُمكِّن المنطقة العربيَّة من الانتقال من التكيُّف التفاعلي إلى الريادة الاستباقيَّة في المشهد الأمني العالمي.



المراجع

Center for Climate and Security. (2020). Come hell or high water: A call for climate-smart foreign policy. The Council on Strategic Risks. https://climateandsecurity.org/hellorhighwater

Crises, G. N. A. F (2025). 2025 Global report on food crises. https://openknowledge.fao.org/items/e98e2938-1905-497c-85bc-f4cf51872bd1

Eurojust & Europol. (2025, January 31). Common Challenges in Cybercrime: 2024 Review [PDF]. Eurojust & Europol. https://www.europol.europa.eu/publications-events/publications/common-challenges-in-cybercrime.

Garnier, A. (2023). UNHCR and the transformation of global refugee governance: the case of refugee resettlement. In Research handbook on the institutions of global migration governance (pp. 50-62). Edward Elgar Publishing.

IBM Security XForce. (2024). IBM XForce Threat Intelligence Index 2024 [PDF]. IBM Security. https://www.ibm.com/reports/threat-intelligence-index-2024

IBM Security. (2023). Cost of a data breach report 2023. https://www.ibm.com/reports/data-breach.

International Labour Organization. (2024). Employment and social outlook in Arab States: Trends 2024 – Advancing social justice through a just transition. International Labour Organization, Regional Office for Arab States. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_912980.pdf

INTERPOL I-Learn Catalogue June 2025. https://www.unodc.org/elearning/en/courses/course-catalogue.html

INTERPOL Innovation Centre. (2022, March). Scanning for the Future(s) of Policing: First steps towards a new global paradigm of policing [Working Paper, Version 1.0]. INTERPOL. https://www.interpol.int/content/download/18111/file/INTERPOL%20Working%20Paper%20on%20the%20Future%20of%20Policing-EN-22062022.pdf pmc.ncbi.nlm.nih.gov+3interpol.int+3interpol.int+3

Persi Paoli, G., & Afina, Y. (2025). AI in the military domain: A briefing note for states. United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR). https://docs-library.unoda.org/General_Assembly_First_Committee_-Eightieth_session_%282025%29/79-239-UNIDIR-EN.pdf

Prümmer, J., Steen, T. van, & van den Berg, B. (2023, November 9). A Systematic Review of Current Cybersecurity Training Methods. Universiteit Leiden. https://www.universiteitleiden.nl/research-output/governance-and-global-affairs/a-systematic-review-of-current-cybersecurity-training-methods

Secretary-General. (2024). Report of the Secretary-General on threats to international peace and security in the digital age. United Nations. https://www.un.org/...

United Nations Development Programme (UNDP). (2022). Arab Human Development Report 2022: Expanding opportunities for an inclusive and resilient recovery in the post-COVID era. United Nations Publications.

United Nations Development Programme. (2021). Rain turns to dust: Climate change, conflict and resource scarcity. https://www.undp.org/publications/rain-turns-dust-climate-change-conflict-and-resource-scarcity

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2020, January). Reforming technical and vocational education and training: A gateway for building a skilled youth workforce in the Arab region [PDF]. ESCWA. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/reforming-technical-vocational-education-training-english.pdf unescwa.org+14unescwa.org+14unescwa.org+14

World Bank. (2023). Fragility and conflict: On the front lines of the fight against poverty. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099531407282315336/idu0c1032a150cf2904c9f0be0d0094e1dfb78f9

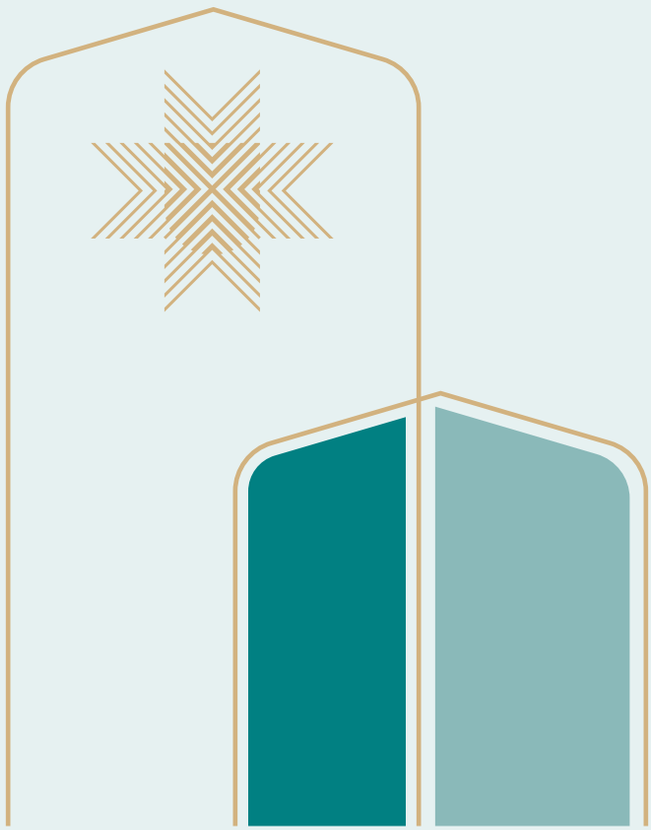
World Bank. (2025, June 27). Extreme poverty is rising fast in economies hit by conflict and instability. Press Release. World Bank. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/27/fragile-and-conflict-affected-situations-intertwined-crises-multiple-vulnerabilities

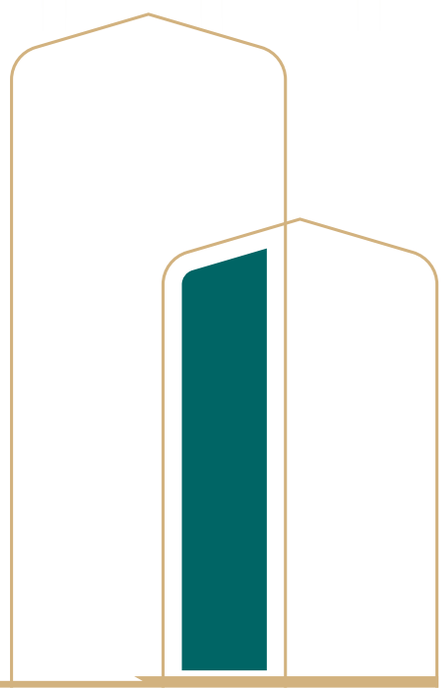
World Economic Forum. (2017, May 17). The Future of Jobs and Skills in the Middle East and North Africa: Preparing the Region for the Fourth Industrial Revolution. weforum.org+2www3.weforum.org+2weforum.org+2weforum.org+2www3.weforum.org+2weforum.org+2

World Economic Forum. (2024). The global risks report 2024 (19th ed.). https://www.weforum.org/reports/global-risks-report-2024/

World Economic Forum. (2025, January 15). The Global Risks Report 2025 (20th ed.). World Economic Forum. https://reports.weforum.org/docs/WEF_Global_Risks_Report_2025.pdf reports.weforum.org

World Economic Forum. (2025, January 7). The Future of Jobs Report 2025 (20th ed.). World Economic Forum. https://reports.weforum.org/docs/WEF_Future_of_Jobs_Report_2025.pdf reports.weforum.org





الملاحق

الملحق 1

عيّنة البرامج الأكاديميَّة الأمنيَّة

يوضِّح الجدول التالي العيِّنة التي جرت دراستها وتحليلها من البرامج الأكاديميَّة الأمنيَّة مفتوحة المصدر، التي شملت 37 برنامجًا من 9 دول عربيَّة.

البلد	المؤسَّسة	البرنامج
المملكة العربية السعودية	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	- دكتوراه القانون الجنائي - ماجستير الذكاء الاصطناعي الأمني - ماجستير الأمن الوطني - ماجستير العلوم في الجرائم السيبرانية والتحقيق الجنائي الرقمي - ماجستير الآداب في القانون الجنائي والعلوم الجنائية - ماجستير إنفاذ القانون - ماجستير العلوم في الأدلة الجنائية - ماجستير الآداب في علم الجريمة - الدبلوم العالي في حوكمة وأمن الحدود - الدبلوم العالي في مكافحة الإرهاب - الدبلوم العالي في استراتيجيات مكافحة المخدرات
جمهوريَّة مصر العربيَّة	أكاديميَّة الشرطة المصريَّة	- الدكتوراه في علوم الشرطة. - الماجستير في علوم الشرطة. - دبلوم إدارة الشرطة. - دبلوم العلوم الجنائيَّة. - دبلوم الأمن العام. - دبلوم مكافحة الجرائم المعلوماتيَّة. - دبلوم إدارة الأزمات والكوارث. - دبلوم حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي. - دبلوم الإعلام الأمني. - دبلوم تنمية الموارد البشريَّة بالشرطة. - دبلوم مكافحة التطرُّف والإرهاب. - دبلوم حفظ السلم وتسوية المنازعات الدوليَّة.

البلد	المؤسَّسة	البرنامج
المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة	أكاديميَّة الشرطة الملكيَّة - كليَّة الدراسات العليا	- دكتوراه الفلسفة في الإدارة الإستراتيجيَّة. - دكتوراه القانون الخاص. - ماجستير الإستراتيجيَّات الإداريَّة والأمنيَّة. - ماجستير الحقوق. - ماجستير الأمن السيبراني والسحب الحاسوبيَّة. - ماجستير إدارة الموارد البشريَّة.
الكويت	أكاديميَّة سعد العبد الله للعلوم الأمنيَّة	برامج إعداد الضباط
المملكة المغربيَّة	المعهد الملكي للشرطة يتبع المديريَّة العامَّة	النظام التعليمي في المعهد الملكي للشرطة والتكوين في خمس رتب لكل رتبة برنامج تعليمي منفصل.
قطر	كليَّة الشرطة القطريَّة	البكالوريوس في القانون وعلوم الشرطة
دولة الإمارات العربيَّة المتحدة	كليَّة الشرطة	برنامج بكالوريوس علوم شرطيَّة تطبيقيَّة
الجزائر	المدرسة العليا للدرك الوطني - وزارة الدفاع الوطني مدرسة الشرطة القضائيَّة بيسر	- تكوين عسكري عالٍ للقيادة والأركان «درك وطني وإمداد». - تكوين ليسانس حقوق وأمن عمومي. - تكوين ماستر مهني مكافحة الجريمة الاقتصاديَّة والماليَّة. - تكوين عسكري متواصل للطلبة الضباط العاملين. 1. تكوين أساسي: - تكوين عسكري قاعدي مشترك (سنة أولى). 2. تكوين تخصصي: - دروس تخصُّصيَّة للطلبة الضباط العاملين. 3. تكوين تخصُّصي تطبيقي: - دروس تخصُّصيَّة للضباط العاملين (تطبيقي). 4. تكوين دروس إتقان الضباط: - تشكيلة دروس إتقان الضباط. 5. تكوينات وتأهيلات في مجال الشرطة القضائيَّة: - إقليمي، وتقني مسرح الجريمة، ومحقق تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ومحقق في الجريمة الاقتصاديَّة والماليَّة، والضبطيَّة القضائيَّة.
تونس	المدرسة الوطنيَّة لتكوين مفتِّشي الشرطة بسوسة	
جمهوريَّة السودان	الكليَّة الحربيَّة - مدرسة العلوم العسكريَّة	- برنامج بكالوريوس. - دبلوم العلوم العسكريَّة.

الملحق 2

عيّنة برامج التدريب الأمني

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
المملكة العربية السعودية	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	مجال مكافحة الإرهاب	تنوع في برامج المجال ما بين (برامج أساسية، وتخصصية، ومتقدمة)	يهدف هذا المجال إلى تبني نهج شامل لمكافحة الإرهاب، يشمل منع التطرف العنيف، وتفكيك الشبكات الإرهابية، وملاحقة الممولين والمخططين، من خلال تطوير قدرات الأجهزة الأمنية على الكشف المبكر عن التهديدات الإرهابية.	NAUSS - Training Programs
		مجال الجرائم السيبرانية		يهدف هذا المجال إلى دعم قدرات الحماية من الوصول غير المصرح به، أو الاستخدام أو الكشف أو التعديل أو التدمير أو الإفصاح أو التعطيل أو الإعاقة المتعمدة لأنظمة المعلومات أو الشبكات، أو أجهزة الكمبيوتر أو البرامج أو البيانات.	
		مجال الجريمة المنظمة		يهدف هذا المجال إلى بناء قدرات متكاملة لدى كوادر إنفاذ القانون لمواجهة التحديات المتزايدة للجريمة المنظمة، وذلك من خلال تطوير مهاراتهم في الوقاية والكشف والتحقيق والملاحقة، وتعزيز التعاون بين مختلف الأجهزة المعنية، بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي.	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
المملكة العربية السعودية	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	مجال التحقيق والأدلة الجنائية		منظومة تدريبية متكاملة، تهدف إلى تأهيل الكوادر الأمنية في البحث الجنائي من خلال تطبيق أحدث التقنيات العلمية لكشف غموض الجرائم بالتركيز على جميع مراحل التحقيق الجنائي، بدءًا من جمع الأدلة ومرورًا بتحليلها ووصولًا إلى تقديم الأدلة أمام القضاء لحماية المجتمع من كافة أشكال التهديد.	NAUSS - Training Programs
		مجال القيادة والإدارة الأمنية المستقبلية		يهدف هذا المجال إلى تمكين رجال إنفاذ القانون من قيادة المستقبل الأمني، من خلال بناء قدرات استباقية لمواجهة التحديات المتسارعة في عالم الجريمة المتطورة. بما يشمل تطوير مهارات القيادة الفعَّالة، وتعزيز الكفاءات في استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة.	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
الأردن	المركز الدولي لتدريب الشرطة العام	برنامج تدريب دولي متعدد المحاور	تخصصي/ متقدم	برامج مشتركة وتبادل خبرات دولية	https://www.psd.gov.jo
	مديرية الأمن - التدريب	برنامج القيادة الوسطى	متقدم/مستمر	تأهيل قيادات الصف الثاني	
	مديرية الأمن العام التدريب	برنامج مكافحة الجرائم السيبرانية	تخصصي/متقدم	استجابة وتحقيقات إلكترونية	
	مديرية الأمن العام - الشرطة المجتمعية	ورشة الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	الشراكة ومنع الجريمة	
	مديرية الأمن العام - المرور	برنامج السلامة المرورية والتحقيق في الحوادث	تخصصي/مستمر	إدارة المرور والتحقيق بالحوادث	
	مديرية الأمن العام مديرية التدريب	الدورة التأسيسية للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد وتأهيل أفراد الشرطة	
		دورة الأدلة الجنائية ومسرح الجريمة	تخصصي/متقدم	رفع الأدلة وتحليلها	
		دورة البحث الجنائي	تخصصي/مستمر	أساليب التحري والتحقيقات	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
الإمارات	أبوظبي - كلية الشرطة	برنامج إعداد الضباط المرشحين	أساسي/تأهيلي	تأهيل أكاديمي وتطبيقي لإعداد الضباط المرشحين	https://www.adpolice.gov.ae
		برنامج القيادة والأركان الشرطية	متقدم/مستمر	قيادة إستراتيجية وتكتيكية للضباط متوسطي وكبار الرتب	
	أكاديمية شرطة دبي	الدورة التأسيسية لمنتسبي الشرطة	أساسي/تأهيلي	تأهيل أساسي شامل للمنتسبين الجدد مع تدريبات ميدانية	https://www.dpa.ac.ae
		برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	تنمية مهارات التواصل والشراكة المجتمعية	
		دورة مسرح الجريمة والأدلة الجنائية	تخصصي/متقدم	تدريب تطبيقي في حفظ مسرح الجريمة ورفع الأدلة	
	وزارة الداخلية - الإمارات	برنامج إدارة الحشود والفعاليات الكبرى	تخصصي/مستمر	إدارة الحشود والتخطيط التشغيلي للفعاليات	https://www.moi.gov.ae
		برنامج التحريات الجنائية المتقدمة	تخصصي/متقدم	تنمية مهارات التحري وأساليب جمع المعلومات الجنائية	
		برنامج حماية الشخصيات (VIP)	تخصصي/متقدم	أساليب الحماية المرافقة والتخطيط الأمني	
		دورة الجرائم السيبرانية والاستجابة للحوادث	تخصصي/متقدم	استجابة فنية وقانونية للحوادث الإلكترونية	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
البحرين	أكاديمية الشرطة الملكية - وزارة الداخلية	الدورة التأسيسية لمرشحي الضباط	أساسي/تأهيلي	تأهيل تأسيسي شامل للضباط المرشحين	https://www.policemc.gov.bh
		برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	دور الشرطة في الشراكة المجتمعية والوقاية	
		برنامج القيادة والإدارة الشرطية	متقدم/مستمر	مهارات قيادة الفرق والتخطيط التشغيلي	
		دورة الأدلة الجنائية	تخصصي/متقدم	جمع وحفظ الأدلة وتحليلها	
		دورة التحقيق الجنائي	تخصصي/مستمر	أساليب التحقيق والإجراءات القانونية	
		دورة المرور والتحقيق في الحوادث	تخصصي/مستمر	إجراءات الضبط المروري والتحقيق في الحوادث	
الجزائر	DGSN - التدريب	برنامج القيادة الوسطى	متقدم/مستمر	تنمية القيادات	https://www.algeriepolice.dz
	DGSN - الشرطة	برنامج الأدلة العلمية ومسرح الجريمة	تخصصي/متقدم	تقنيات مخبرية وفنية	
	DGSN - المرور	برنامج السلامة المرورية والتحقيق في الحوادث	تخصصي/مستمر	إدارة المرور	
	DGSN - مدارس الشرطة	برنامج الشرطة القضائية	تخصصي/مستمر	تحريات وإجراءات قضائية	
	DGSN - مكافحة الجرائم الإلكترونية	برنامج مكافحة الجرائم السيبرانية	تخصصي/متقدم	استجابة وتحقيقات إلكترونية	
	المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN)	التكوين الأساسي للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد أفراد الشرطة الجدد	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
السودان	شرطة السودان - كلية الشرطة والقانون	برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	التواصل المجتمعي والوقاية	http://www.sudanpolice.gov.sd
		برنامج المرور والتحقيق في الحوادث	تخصصي/مستمر	السلامة المرورية والتحقيق	
		برنامج مسرح الجريمة	تخصصي/متقدم	إدارة مسرح الجريمة	
		دورة البحث الجنائي	تخصصي/مستمر	تحريات وإجراءات ضبط	
		الدورة التأسيسية لضباط الشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد وتأهيل الضباط	
الصومال	وزارة الأمن الداخلي -أكاديمية الشرطة - مقديشو	برنامج الأدلة الجنائية	تخصصي/متقدم	مسرح الجريمة وفحوص فنية	https://moiso-malia.gov.so
		برنامج التحقيق الجنائي	تخصصي/مستمر	مهارات التحقيق والإجراءات	
		برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	التواصل والشراكة	
		الدورة التأسيسية للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد وتأهيل عناصر الشرطة	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
العراق	وزارة الداخلية	الدورة التأسيسية للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد وتدريب المنتسبين الجدد	https://moi.gov.iq
		برنامج الأدلة الجنائية	تخصصي/متقدم	مسرح الجريمة والفحوص المختبرية	
		برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	تعزيز الشراكة المجتمعية	
		برنامج القيادة والإدارة	متقدم/مستمر	تنمية القيادات	
		برنامج مكافحة الإرهاب	تخصصي/متقدم	تكتيكات وإجراءات خاصة	
		دورة التحقيق الجنائي	تخصصي/مستمر	مهارات جمع الأدلة والتحقيقات	
الكويت	أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية	الدورة التأسيسية لطلبة الضباط	أساسي/تأهيلي	إعداد وتدريب الضباط المرشحين لوزارة الداخلية	https://www.moi.gov.kw
		برنامج المرور والتحقيق المروري	تخصصي/مستمر	التحقيق في الحوادث وإجراءات المرور	
		برنامج مسرح الجريمة	تخصصي/متقدم	إدارة مسرح الجريمة ورفع البصمات	
		دورة البحث الجنائي	تخصصي/مستمر	مهارات التحري وجمع الاستدلالات	
	وزارة الداخلية	برنامج القيادة الوسطى للضباط	متقدم/مستمر	قيادة وإدارة الموارد في القطاعات الأمنية	
		دورة الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	تعزيز الشراكة مع المجتمع والوقاية من الجريمة	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
المغرب	المديرية العامة للأمن الوطني - (DGSN) المعهد الملكي للشرطة	برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	الوقاية والشراكة	https://www.dgsn.gov.ma
		برنامج مكافحة الجرائم السيبرانية	تخصصي/متقدم	استجابة وتحقيقات إلكترونية	
		تكوين الشرطة القضائية - التحريات	تخصصي/مستمر	تحريات وإجراءات قضائية	
		تكوين القيادة الوسطى	متقدم/مستمر	تنمية القدرات القيادية	
		تكوين المرور والتحقيق في الحوادث	تخصصي/مستمر	إدارة المرور	
		تكوين مسرح الجريمة والأدلة الجنائية	تخصصي/متقدم	مهارات مسرح الجريمة والأدلّة	
		التكوين الأساسي للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد وتأهيل الملتحقين الجدد	
اليمن	أكاديمية الشرطة	الدورة التأسيسية للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد وتأهيل عناصر الشرطة	https://moi.gov.ye
		برنامج الأدلة الجنائية	تخصصي/متقدم	مسرح الجريمة وفحوص فنية	
		برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	شراكة وتواصل	
		برنامج المرور والتحقيق المروري	تخصصي/مستمر	تحقيق حوادث السير	
		دورة البحث الجنائي	تخصصي/مستمر	تحقيقات جنائية وإجراءات	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
تونس	المدرسة الوطنية لتكوين إطارات الأمن والشرطة	الدورة التأسيسية للأمن الوطني	أساسي/تأهيلي	إعداد الإطارات والأعوان	https://www.interieur.gov.tn
		برنامج الشرطة القضائية والبحث الجنائي	تخصصي/مستمر	مهارات التحقيق والإجراءات	
		برنامج المرور والتحقيق في الحوادث	تخصصي/مستمر	إدارة المرور والتحقيق	
		برنامج مسرح الجريمة والأدلة العلمية	تخصصي/متقدم	إدارة مسرح الجريمة	
	المدرسة الوطنية للحماية المدنية	برنامج مكافحة الحرائق والإنقاذ	تخصصي/مستمر	استجابة للطوارئ وحوادث الحريق	
	وزارة الداخلية	برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	الشراكة والتواصل	
		برنامج القيادة الشرطية	متقدم/مستمر	تطوير القيادات	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
سلطنة عمان	أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة- شرطة عمان السلطانية	برنامج التحقيقات الجنائية	تخصصي/مستمر	تنمية مهارات التحقيق والإجراءات الجزائية	https://www.rop.gov.om
		الدورة التأسيسية لشرطة عُمان	أساسي/تأهيلي	إعداد وتأهيل المنتسبين الجدد	
	شرطة عُمان السلطانية - الأدلة الجنائية	برنامج مسرح الجريمة والأدلة الجنائية	تخصصي/متقدم	إدارة مسرح الجريمة والفحص الفني	
	شرطة عُمان السلطانية - التدريب	برنامج القيادة والإدارة الشرطية	متقدم/مستمر	تطوير القيادات الشرطية	
	شرطة عُمان السلطانية - المرور	دورة السلامة المرورية والتحقيق في الحوادث	تخصصي/مستمر	إدارة الحركة المرورية وتحقيق الحوادث	
	هيئة الدفاع المدني والإسعاف	دورة الاستجابة للطوارئ والإنقاذ	تخصصي/مستمر	إطفاء، وإنقاذ، وإسعاف أولي	https://www.cdaa.gov.om
فلسطين	الشرطة الفلسطينية - معهد التدريب	الدورة التأسيسية للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد وتأهيل عناصر الشرطة	https://www.palpolice.ps
		برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	شراكة مجتمعية ووقاية	
		برنامج المرور والتحقيق المروري	تخصصي/مستمر	تحقيق حوادث السير	
		برنامج مسرح الجريمة	تخصصي/متقدم	إدارة مسرح الجريمة وفحص الأدلة	
		دورة البحث الجنائي	تخصصي/مستمر	تحريات وإجراءات جمع الاستدلال	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
قطر	إدارة الدفاع المدني (وزارة الداخلية)	دورة الاستجابة للطوارئ والحريق	تخصصي/مستمر	أساسيات مكافحة الحريق والإنقاذ	https://www.moi.gov.qa
	كلية الشرطة - وزارة الداخلية	الدورة التأسيسية للضباط	أساسي/تأهيلي	برنامج تأسيسي لإعداد الضباط والتحصيل الشرطي	
		برنامج الجرائم الإلكترونية	تخصصي/متقدم	أساليب مكافحة الجرائم الإلكترونية	
		برنامج المرور والسلامة المرورية	تخصصي/مستمر	تطبيقات في الضبط المروري وإدارة السلامة	
		دورة التحقيقات الجنائية	تخصصي/مستمر	تنمية مهارات جمع الاستدلالات والتحقيق الجنائي	
		ورشة الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	تعزيز التفاعل المجتمعي والوقاية من الجريمة	
لبنان	قوى الأمن الداخلي معهد قوى الأمن الداخلي	الدورة التأسيسية للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد وتدريب المنتسبين	https://www.isf.gov.lb
		برنامج الأدلة الجنائية ومسرح الجريمة	تخصصي/متقدم	إدارة مسرح الجريمة	
		برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	تعزيز الثقة المجتمعية	
		برنامج القيادة والإدارة	متقدم/مستمر	تنمية المهارات القيادية	
		برنامج المرور والتحقيق بالحوادث	تخصصي/مستمر	سلامة مرورية وتحقيقات	
		دورة الشرطة القضائية	تخصصي/مستمر	تحقيقات وإجراءات جزائية	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
ليبيا	وزارة الداخلية	الدورة التأسيسية للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد وتأهيل المنتسبين	https://interior.gov.ly
		برنامج الأدلة الجنائية	تخصصي/متقدم	فحوص فنية ومسرح الجريمة	
		برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	الشراكة المجتمعية	
		برنامج المرور والتحقيق في الحوادث	تخصصي/مستمر	السلامة المرورية	
		دورة التحقيق الجنائي	تخصصي/مستمر	إجراءات وتحقيقات جنائية	
مصر	أكاديمية الشرطة - وزارة الداخلية	الدورة التأسيسية لضباط الشرطة	أساسي/تأهيلي	تأهيل تأسيسي شامل	https://moi.gov.eg
		برنامج الأدلة الجنائية	تخصصي/متقدم	مسرح الجريمة والأدلة العلمية	
		برنامج البحث الجنائي	تخصصي/مستمر	تنمية قدرات التحري والتحقيق	
		برنامج الجرائم الإلكترونية	تخصصي/متقدم	تحقيقات وجرائم سيبرانية	
		برنامج الشرطة المجتمعية	تخصصي/مستمر	الشراكة المجتمعية والوقاية	
		برنامج القيادة والأركان الشرطية	متقدم/مستمر	إدارة وقيادة متقدمة	
		برنامج المرور والتحقيق المروري	تخصصي/مستمر	تحقيق حوادث المرور	
		برنامج مكافحة الإرهاب	تخصصي/متقدم	تكتيكات وإجراءات مكافحة الإرهاب	
		برنامج مكافحة المخدرات	تخصصي/مستمر	إجراءات الضبط والتحقيق	

الدولة	المؤسسة الأمنية	اسم البرنامج التدريبي / الدورة	طبيعة البرنامج	موجز المعلومات من الإنترنت	الرابط الإلكتروني (المصدر)
موريتانيا	المدرسة الوطنية للشرطة - نواكشوط	الدورة التأسيسية للشرطة	أساسي/تأهيلي	إعداد عناصر الشرطة	https://www.interieur.gov.mr
		برنامج الشرطة القضائية	تخصصي/مستمر	تحريات وإجراءات قضائية	
		برنامج المرور والتحقيق في الحوادث	تخصصي/مستمر	إدارة المرور	